

عبد الرحمن فاضل

# الضلوكُ الجزائيت

الطبعة الثالثة

١٩٣٥ - ١٩٣٤ م







# الضلوك البخرايت

نأيف

عبد الرحمن فيض

نائب رئيس اجراء بغداد

الطبعة الثالثة

طبعة منقحة

كل نسخة لم تكن وقمة بتوقيع المؤلف تعتبر مزودة

---

مطبعة وتكوير الحديث - بغداد

١٣٥٤ هـ - ١٩٣٥ م



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على نعمه وآلائه والصلاة والسلام على نبيه وآله ومحبيه ، وبعد فإني كنت قد وضعت كتيباً في سنة ١٩٢٦ في الصكوك الجزائرية يوم لم يكن في هذا الموضوع مؤلف موافق لقائون اصول المحاكمات الجزائرية البغدادي ثم أعدت النظر فيه وطبعته ثانية مع توسع فيه أكثر من ذي قبل وها اني محرجه ثالثة بعد تنقيح واضافة اذ حذفت الباب المختص بمحاكمات الاجانب لعدم بقاء حلجة اليه بعد ان أصبح الوطنيون والاجانب سواسية في القضاء العراقي والنيث الباب المتعلق بمحاكمات الموظفين لان المرافعات تجري في لجان الانضباط الادارية واضفت اليه ابواباً تبحث عن التقارير الطبية وعلاقات المحققين وحكام التحقيق والمدعين العامين ونوابهم وعن اصول الجلد ، وقد أكثرت من التنازع فأمل ان تصادف هذه الطبعة الزواج الذي كان نصيب هذا الكتاب من قبل والله تعالى هو الموفق والمعين ؟

بغداد : ١٤ شعبان سنة ١٣٥٤ المصادف ١١ / ١١ / ١٣٥٠

عبد الرحمن صفير



## مقدمة الطبعة الأولى

لم يكن للصكوك العراقية مؤلف موافق للاصول المرعية في العراق فوطدت العزيمة على وضع هذا المؤلف ؛ بعد ان مارست كتابة الضبط في المحاكم سيما في محكمة الجراء الكبرى في بغداد ؛ وقد نشط في روح المثابرة على هذا التصميم التكليف الذي وقع علي بهذا الشأن من بعض اخواني طلاب كلية الحقوق فشرته تباعا في (مجلة المحامي) ولم يكده ينتشر حتى اظهر لي كثير من الافاضل استحسانهم اياه وها اني اخرجه بصفة كتيب مستقل واني لارجو ان يظهر بمجلته البهية في الطبعة الثانية بعد ان اعيد النظر فيه في فرصة اخرى .

وقد جرت العادة في كثير من مؤلفات الصكوك على ان يكتفى بسرد النماذج ولكنني نهجت في مؤلفي هذا طريقة سهلة الفهم وهي انني استعرت كل بحث ببيان موجز عن الاحكام القانونية المتعلقة بالفصول والابواب التي نسجتا حسب سير الدعاوي ثم الحققت كل فصل بالنماذج الضرورية له وبهذه الصورة يتمكن القارئ من استيعاب المعلومات القانونية بنهته والاحاطة بها ليسهل عليه تثبيت النقاط القانونية التي يجب تدوينها ؟



## مقدمة الطبعة الثانية

بعونه تعالى وقتت لاعادة النظر في كتابي هذا وأني لخرجه ثانية بعد ان فصلته وهذبته وزدت فيه وسجد القارئ انني قد غيرت الكتاب في هذه المرة من اساسه اذ ادخلت فيه ابواباً وفصولاً لم تكن في الطبعة الاولى كما انني نقلت الابواب التي كانت ، بسبك جديد وتحوير وبنما كانت الاولى خمسة ابواب اصبحت هذه الطبعة تشتمل على اربعة عشر باباً فالباب الاول يقرر المصطلحات الجزائية تمهيداً للموضوع ، اما الباب الثاني فيبحث في ادوار القضاة الجزائية في الاصول الدمانية وقانون اصول المحاكمات الجزائية البغدادية والمقارنة بينهما . والباب الثالث في التحريرات ويضم اربعة فصول الاول في الاخبار والشكوى والثاني في طرق الاجبار على الخضوع والثالث في التعهدات والكفالات والرابع في الكشف والتحرير . اما الباب الرابع فقد اختص بالدعوي الموجزة وما تتبعه من المعاملات في دائرة الشرطة والمحاكم مع بيان عن حقيقة هذه الدعوي واختصاص المحكام فيها ، وكان الباب الخامس في معاملات الدعوي غير الموجزة وفيه فصلان الاول يوضح كيفية تحقيق دائرة الشرطة عن هذه الدعوي والثاني يبين النهج المتبع في المحاكم عنها وقد افردنا للتهمة باباً خاصاً اسهبنا فيه عن ماهية التهمة وفوائدها وشكلها اما الباب السابع فقد بينا فيه طريقة احالة الدعوي على المحكمة الكبرى وذلك منذ وضع دائرة الشرطة يدنها تاليها حتى انتهائها بالحكم امام المحكمة الكبرى والحقتنا هذا الباب بفصل قيم اودعناه وصايا رئيس محكمة تمييز العراق وقد اشرنا الى تواريخ تلك الوصايا وارقاتها اما الباب الثامن فهو يبحث في طرق المراجعة على الاحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الجزائية والفرق بين التمييز والاستئناف وقد الحقنا بالكتاب

## (و)

فوائد منها الباب التاسع وهو في اصول المرافعة في دعاوي العشائر المدنية والجزائية لدى المتصرف والقائمقام وفي العقوبات التي يجوز لهاؤلاء اصدارها وفي طرق المراجعة عن هذه الاحكام وفي كيفية تنفيذها والصلة بين المحاكم وقانون العشائر وفي الفاتمة الثانية بحث عن دعاوي جرائم الري والسداد والباب الحادي عشر فصلنا فيه كل ما يقتضي من المعلومات والاصول عن جرائم الكرك والمكوس ويحتوي هذا الباب على ثلاثة فصول الاول في جرائم التبغ والثاني في دعاوي الافيون والثالث في دعاوي الملح ولم نشأ ان نفاذر البحث قبل ان نذكر في الكتاب ما يتعلق بمحاكمات الاجانب في المحاكم الجزائية وجعلنا بابا خاصا لاصول اعادة المجرم المهرب الى العراق من دولة اجنبية وطريقة استرداد المجرم المهرب الى خارج العراق واتممنا هذه الابحاث بالباب المختص في محاكمات الموظفين وطريقة لزوم محاكمتهم وكيفية اجراء ذلك في المجالس الادارية وطرق الاعتراض على القرارات وكيف تجري مرافعة هذه الدعاوي في المحاكم .

ونحن نكرر ما افدناه في مقدمة الجامعة الاولى باننا نحونا في تسطيرنا هذا الكتاب طريقة تلخيص المعلومات القانونية حول كل مبحث مع التعليق عليه ثم اتينا بما يلزم من النماذج في صلبه او ملاحقة به ومعقدنا ان هذا التبج يضمن اتقان الاحول ويكون ذكرى لمن يملها وتريفا لمن ليس له المام بها .

وقد التزمنا السلاسة في العبارة وذكرنا ما هو الشائع من المصطلحات بنض النظر عن فصاحتها خوفا من حصول الالتباس من ذكر كلمات غير مألوقة في المحاكم . ونسأله سبحانه ان يوفقنا لخدمة الوطن بما نستطيعه وما تسمح منه من قول وعمل ؟

دلتاؤه : في ١ / ٤ / ١٩٢٩

عبد الرحمن خضر

النماذج الملحة بالكتاب تبتي

من الصفحة ١٢٥



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الباب الأول

### في المصطلحات

لكل علم اصطلاحات مقررة تفيد الإشارة الى المعنى المقصود بلفظه وجزءه وتنجي القارئ من الغلط مترادفة وترا كيب تؤدي به الى الارتباك وتغله عن سبيل الهداية. هذا والصكوك بالنظر الى ان الابهجاء شرط من شروطها الاساسية اخرج الى تقرير المصطلحات العلمية منها الى غيرها والذي يزيد الصكوك حاجة الى المصطلحات هو ان قانون اصول المحاكمات الجزائية البندادي للترجم من اللغة الانجليزية روعيت فيه الاصطلاحات المقررة في النسخة العربية من « قانون تحقيق جنابات السودان » وعند ما وضع قانون العقوبات البندادي نقلت اليه اصطلاحات قانون العقوبات المصري الاهلي مع مراعاة بعض المصطلحات التي كانت مستعملة في قانون الجزاء العثماني واصله وبهذه الصورة حدث تبليبل في المصطلحات الجزائية وعليه فقد أعرفنا هذا الباب اهتماماً خاصاً وصدرنا به الكتاب والله الموفق :

أ - اصطلاحات عن الأشخاص المعروضين امام الشرطة أو القضاء (الخبر) أو (المبلغ) من اخبر مراكز الشرطة أو الحاكم عن وقوع جريمة سواء ذكر فاعلها أو لم يذكره .<sup>(١)</sup>

(المشتكي) من ادعى امام حاكم أن شخصاً ارتكب جريمة .  
والمشتكي هو الذي يجعل المحكمة في حالة الاجراءات بتحريك الدعوى والمعقب للدعوى هو الحق العام وليس المشتكي نفسه حتى انه اذا ترك الدعوى يجوز الاستمرار فيها ولكن يسوغ رفض الشكوى ويخرج عن التهم فيها اذا لم يحضر المشتكي في الوقت المحدد لسماع القضية من قبل المحكمة اذا تقدمت القضية الى المحكمة بشكوى (م - ١٦١) .

(المدعى الشخصي) من ادعى حصول ضرره من جريمة يمكن طلب تعويض عنه في المحكمة المدنية وقسم به طلباً تحريراً أو شفوياً الى حاكم أو تحريراً الى محقق ، فخرج بذلك كل طلب لا يجوز الحكم به بالنظر الى المجلة والقوانين المرعية كتعويض الشرف باستثناء ما نص عليه في قانون المطبوعات وكانت قد نشرت محكمة التمييز بلاغاً الى الحاكم بعدد (١٣ - ٢٢) وتاريخ ١٨ نيسان

(١) في الاصول الثانية كانت ثلاث حالات متبعة للبلاغ عن الجرائم وهي الاخبار، والشكوى، والادعاء الشخصي . والاخبار هو ابلاغ المراجع العادية عن وقوع جريمة بدون ان يكون الخبر متضرراً منها وتسميه الاصول البشادية بـ (البلاغ) . اما الشكوى فانها اخبر من الاخبار اذا انها تتضمن معنى طلب رفع المظلة الى مستطلي او محكمة من قبل المتضرر من الجريمة بدون ان يطلب ضمناً مادياً فان طلب فيدعى به المدعى الشخصي ، هذا في الاصول الثانية اما في الاصول البشادية فان مدلول الشكوى بالنظر الى الفقرة ب من المادة الثالثة منها هو ان كل شخص يكون مشتكياً بمجرد علمه بالجريمة اذا ادعى بها امام حاكم وليس بشرط ان يكون مقدم الشكوى متضرراً من الجريمة المشكو منها .

١٩٢٧ ذكر فيه ( أن طلب التضمينات الشخصية اي الادعاء بحق مدني حسب المادة ١٣٧ من الاصول يلزم أن يكون تحريراً فاذا لم تتبع احكام هذه المادة فلهيئة التمييز ان تنقض حكم المحكمة الكبرى بشأن التضمينات وعلى حكام الجراء أن لا يدخلوا اسم شخص بصفته مدعياً شخصياً في الورقة الاولى المطبوعة والخاصة باسمي الطرفين ما لم يكن ذلك الشخص مدعياً شخصياً حقيقياً اي أن اسم المشتكى لا يجوز ان يكتب على هذه الورقة ما لم يقدم استدعاء رسمياً خاصاً بطلب التضمينات في الدعوى بصفته مدعياً شخصياً ( اهـ . وجرت الحاكم على هذا المبدأ زمناً وكانت تشترط تقديم عريضة مكتوبة لا يمكن الحكم بالتضمين ولكن محكمة التمييز رجعت عن هذا الرأي واعتبرت طلب التويض امام الحاكم شفويًا اثناء المرافعة كافيًا لاعتباره مدعياً شخصياً بالمعنى المقصود بالمادة ( ١٣٧ ) من الاصول وجرت الحاكم اخيراً على هذا الرأي . وصفوة القول فان طلب التويض يجوز ان يكون شفويًا امام الحاكم فاذا وقع الى المحقق او غيره فيجب أن يكون تحريراً . ( المظنون ) <sup>(١)</sup> من اسند اليه ارتكاب جريمة قبل ان توجه اليه التهمة فاذا وجهت صار ( متنبها ) فان صدر قرار بجرامه اصبح ( مجرمًا ) أو ( مدانًا ) فاذا حكم عليه اضحى ( محكوماً عليه ) أو ( محكوماً ) وبعد صدور مذكرة السجن يحقه يسمى ( مسجونًا ) او ( سجينًا ) .

( الموقوف ) كل شخص حجز عليه قبل اصدار الحكم عليه بالحبس .  
( الشاهد ) من حضر امام محقق او حاكم وادى اليمين القانونية وتطلق على المشتكى وعلى من تتوقع شهادته .

( شاهد الاثبات ) أو ( شاهد الاثبات ) من شهد لتأييد التهمة أو لاثبات

---

(١) لم يفرق قانون اصول المحاكمات الجزائية البقداى بين المظنون والمتهم والمجرم وعبر عنهم بالمظنون .

الادعاء الشخصي .

( شاهد الدفاع ) من حضر بناء على طلب المتهم لنفي التهمة ويطلق عليه ايضاً  
( شاهد نفي )

( شاهد اضافي ) من استمعت له المحكمة رأساً بدون طلب .

ب - اصطلاحات رجال النحرى والتحقيق والمحاكمة

( ضابط بوليس ) كل شرطي مهما كانت درجته <sup>(١)</sup> .

( ضابط منوط بنقطة البوليس ) اي (مأمور مركز الشرطة) وهو الموظف الاقدم  
في المركز بعد مدير الشرطة ومماوته يكون عادة من المفوضين ويقوم مقامه  
في حالة غيبته او عجزه عن القيام بتأدية واجباته لمرض أو لسبب آخر من يكون  
في المركز من ضباط البوليس ممن يليه درجة على ان لا يكون  
بدرجة « شرطي » .

( خفير عمومي ) كل شخص مكلف بالحراسة بوجهة عامة سواء اكلن معيناً  
من قبل البلدية ام من قبل ملتزمي الحراسة وقد جاء في الملاحه السابعة من بيان البوليس  
لسنة ١٩٢٠ ان النواطير وغيرهم من المأمورين الخصاصين المعينين لاداء واجبات  
مأموري البوليس يستلخون في عداد مأموري البوليس .

( نائب عمومي ) كلن يقصد بالنائب العمومي « المدعي العام » الوارد ذكره  
في الاصول الثمانية ولكن وظيفته تختلف كثيراً عن وظائف المدعين العامين  
لان وظيفة « النائب العمومي » هي التحقيق في الجرائم واستجواب الشهود محلفين  
واستجواب المتهمين وغير ذلك من الوظائف المختصة بالتحقيقات والتي كانت من وظائف  
المستطقي بمقتضى الاصول الثمانية وله علاوة على ذلك ان يقوم عملاً بمقتضى الاصول

---

(١) هذا بالنظر الى اصطلاح قانون اصول المحاكمات الجزائية البغدادى



البندادية بوظيفة التعقيب ومباشرة الاهتمام اي بوظيفة « المدعى العام » وكانت وزارة العدلية تعهد بوظيفة « النائب العام » الى مدير الشرطة ومعاونيه وبعض المفوضين بموجب المادة ٢٠ من الاصول الجزائية ثم اذاعت الوزارة بلاغاً عاماً الى المحاكم برقم أ/١٢/٤٣ وبتاريخ مارت سنة ١٩٢٣ حضرت فيه استتمال كلمة « نائب عام » في الاشخاص المذكورين واستبدلتها بكلمة « ضابط تحقيق » وذكرت أن هؤلاء بعض ساطعات النائب العام المذكور في الباب الثالث من قانون اصول المحاكمات الجزائية وكان هذا الباب يحتوي على ست مواد من ١٨ - الى ٢٣ وهي وتعلق بالنواب العموميين .

وأن ذيل قانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٣١ قد نص على انه يستبدل كل ما ورد في الاصول من تعبير « نائب عمومي » بتعبير « محقق » ولكن الحقيقة أن هذا ليس على الاطلاق لان وظائف ( النواب العموميين ) القديمة في الاصول كانت تحتوي على ثلاثة انواع من الاعمال: (١) وظيفة التحقيق في الجرائم (٢) وظيفة الادعاء العام (٣) الوظائف المختصة بالتحري وتفتيش المساكن ، وبلاوس القبض والتوقيف ، وان ذيل سنة ١٩٣١ عهد بالنوع الاول من الوظائف الى « المحققين » وبالتالي منها الى « المدعى العام ونوابه » والثالث منها حصره بالحكام<sup>(١)</sup> ولما كانت المادة السادسة والعشرين من الذيل المذكور قد ألغت جميع الاحكام الاخرى من الاصول المناقضة ضمناً لما ورد في التعديل فيجب التروى عند قراءة مادة ورد فيها تعبير « النائب العمومي » لمعرفة كنه ما عهد اليه فيها من الوظيفة واسنادها الى صاحبها<sup>(٢)</sup>

---

(١) وفي الاماكن التي لاحاكم فيها يقوم المحقق بهذه السلطة .  
(٢) في شرحنا لقانون اصول المحاكمات الجزائية قد نبهنا الى ذلك في المواد الخاصة به .

(الحقّق) يمين الحقّق من قبل وزير العدلية وله ان يمين بهنّة الصفة اي ضابط شرطة او موظف آخر يراه قادراً على اداء هذه الوظيفة ، وقد جاء في البند الثالث من امر وزير العدلية المرقم ٢٦٠ المؤرخ ٢٤ ايار سنة ١٩٣١ ما نصه (لقد منحت اعتباراً من تاريخ هذا الامر «الحقّقين» الذين هم في اما كن لا يوجد فيها حاكم جزاء سلطة باصدار اوامر التفتيش وكذلك منحهم سلطة اصدار اوامر التوقيف على ان يقتصر ذلك فقط على القاء القبض على المجرمين وتمديد توقيفهم حسب احكام المادة ١١١ من الاصول الجزائية) وقد نص الامر المذكور ايضاً على ما يأتي (ما يجب ملاحظته في هذا الصدد هو ان حكم المادة ١٠ (٢) من ذيل سنة ١٩٣١ قد جاء رافعاً سلطة الحقّقين في تمديد المحبوسين لمدة اربعة ايام حسب احكام المادة «١١١» من الاصول على ان يستثنى من ذلك اولئك الحقّقين الذين خولوا سلطة كهذه بموجب البند الثالث اعلاه وكذلك يجب ان يلاحظ بان التمديد الوحيد الذي ترضى بحكم المادة «٣٧» من الاصول هو ان الاشارة بحقّ الحقّقين لم ترد بصورة مطلقة انما اشارت الى الحقّقين المذكورين في البند الثالث اعلاه) .

(المدعى العام) هو الشخص الذي يمين من قبل وزير العدلية وبارادة ملكية وقد عين مدعياً عاماً في بغداد لرأس الادعاء العام في العراق وعينت وزارة العدلية نواباً له في بعض الاطوية وقد نصت الفقرة الثالثة من المادة السادسة من ذيل الاصول لسنة ١٩٣١ على انه (يسوغ اناة ضباط الشرطة من المدعى العام في الاماكن التي لا يوجد فيها نائب المدعى العام ، او يوجد فيها ولكن يسر عليه القيام بجميع الواجبات . وعلى هؤلاء الضباط ان يقوموا بواجباتهم وفق اوامر المدعى العام أو نائبه) وكان النرض من هذه الفقرة ان ينوب ضباط الشرطة بتمتضى وظائفهم عن المدعى العام في مكان لا يكون له فيه نائب او يتعسر عليه القيام بجميع الواجبات ولكن عبارة التمن لم تساعد على فهم هذا المعنى لورودها على سبيل التمدية ولذلك اصدر

وزير العدلية امره المرقم ٢١٤ المؤرخ ٧ ايار سنة ١٩٣١ ونص فيه على تعيين بعض الاشخاص من ضباط الشرطة والمفوضين نواباً عن المدعي العام ثم النفي هذا الامر بالققرة الاولى من الامر الوزاري المرقم بحد ٢٦٠ المؤرخ في ٢٤ ايار سنة ١٩٣١ والفقرة الثانية من هذا الامر نصت على انه ( يسوغ لجميع ضباط الشرطة ان يحضروا في المحاكم كممثلين عن الحق العام وذلك في الاحوال التي نص عليها في الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من ذيل الاصول لسنة ١٩٣١ ) وعلى هذا اصبح لكل واحد من ضباط الشرطة على الاطلاق ان يحضر في المحاكم كممثل عن الحق العام عندما لا يمكن حضور المدعي العام أو نائبه .

( ممثل الشرطة ) كانت قد ذكرت وزارة العدلية في بلاغها العام المرقم ١٢٠/٤٣ المؤرخ ١٠ مارت ١٩٢٣ ان رجال الشرطة الذين يتدبرون لتعقيب الدعوى امام المحاكم يجب ان يطلق عليهم اسم « ممثل الشرطة » وم عادة من المفوضين (١) (مقب الدعوى) كل فرد من الشرطة من غير المفوضين المنتدبين لتعقيب الدعوى الموجزة في المحاكم الجزائية .

( مفوض تحقيق ) هو المفوض القائم بتحقيق القضايا المخول بتحقيقها رأساً بصراحة القانون أو القضايا التي يأمره بتحقيقها محقق او حاكم اما المسائل التي يتمكن من القيام بتحقيقها رأساً فهي ( كل جنابة او جنحة ارتكبت حديثاً عليه ان يشرع في تحقيقها وان يتخذ كل الاجراءات الضرورية لاكتشاف الجرم والقبض عليه وكذلك اذا رأى ان التأخير المترتب على إحالتها الى هيئة اعلى قد يضربا ظهار الحق ) وهذه التحقيقات هي غير تحقيقات « المحقق » اذ عليه ان

---

(١) بالنظر الى الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من ذيل الاصول لسنة ١٩٣١ يجب تبديل عنوان «ممثل الشرطة» بعنوان «ممثل الحق العام» .

- يستعيد استجواب الشهود الذين استشهدهم المفوض (١).
- (حاكم جزاء من الدرجة الثالثة) (٢) هو الذي يحكم في التحالفات فقط ويعين بامر وزير المدلية وسلطته اما ان تكون محدودة او غير محدودة .
- (حاكم جزاء من الدرجة الثانية) - يحكم في التحالفات والجنح وهو أ - كل حاكم مدني لم يعين حاكم جزاء من الدرجة الاولى .
- ب - القضاة المعينون بإرادة ملكية حكماً من الدرجة الثانية .
- ج - الموظفون الاداريون المعينون بإرادة ملكية حكماً من الدرجة الثانية .

د - المتصرفون والفاقمقامون عندما يكتسبون هذه السلطة بموجب قانون الاستعانة الاضطرارية لسنة ١٩٢٣ .

هـ -حكام التحقيق لغرض اصدار بعض القرارات المعينة قانوناً .

(حاكم جزاء من الدرجة الاولى) - من له صلاحية الحكم في جميع الجرائم عدا الجنائيات التي تستلزم قانوناً عقوبة الاعدام أو عقوبة سجنها الاقصى الاشغال الشاقة والحبس لمدة تزيد عن سبع سنين (٢)

(١) ان كثيراً من المحققين لا يستطيعون استجواب الشهود بل يكتفون بالتصديق على افادة الشاهد بقولهم ( تليت عليه فهدقها مع العين ) او ما يؤدي مناه وهذه الحالة مخالفة للادة ١٠٦ من الاصول التي تصرح بوجوب استعادة الشهادة ولذلك من الواجب على المحقق ان يذكر ( ان الشاهد كرر الشهادة اماًى وأيدعها مع العين ) فان زاد عليها او انكر بعضا نصرح بالكيفية .

(٢) المحاكم الجزائية العامة في العراق على خمسة انواع : النوع الاول محكمة جزاء من الدرجة الثالثة ( الثاني ) محكمة جزاء من الدرجة الثانية ( الثالث ) محكمة جزاء من الدرجة الاولى ( الرابع ) المحكمة الكبرى ولها ثلاث صفات اصلية واستثنائية وتميزية ( الخامس ) محكمة تمييز العراق .

التحقيقات - تشمل ثلاث حالات الاولى ( التحريات ) التي يقوم بها احد ضباط الشرطة الذين ليس لهم سلطة محقق. الثانية التحقيقات التي يقوم بها المحققون. الثالثة التحقيقات التي يجريها شخص مأذون من الحاكم بذلك .  
( التحقيق القضائي ) - ما يجريه الحاكم من التحقيقات مباشرة عند حالة المحاكمة وحالة المحاكمة هي الاجراءات التي تقوم بها المحكمة بعد توجيه التهمة .

## القرارات والاحكام

( قرار الإفراج ) - قرار الإفراج هي :-

- (١) القرار الذي يصدر من ضابط الشرطة حين لا يرى أدلة كافية أو أسباباً مقنونة تبرر إرسال المقبوض عليه الى المحقق الذي يجب ان ترسل اليه الاوراق (١٠٣-٢) .
- (٢) القرار الذي يصدره المحقق بعد القيام بالتحقيقات حين لا يرى أدلة كافية تستوجب تقديم المظنون للمحاكمة وهو تابع للتصديق من قبل حاكم التحقيق او حاكم الجزاء اذ لا بد من ارسال الاوراق الى الحاكم لطلب المصادقة (١١٨-٣)
- (٣) القرار الذي يصدره حاكم الجزاء في الدعاوي غير الموجزة او الموجزة بعد استماع الشهود ويتضمن ان ليس هناك دلائل تحتاج الى الدفاع عنها من قبل التهم (١٥٥-٢)
- (٤) القرار الذي يصدره حاكم الاحالة في دناوي الاحالة بعد سماع الشهود حين لا يرى أدلة كافية تستوجب احالة التهم على المحاكمة امام المحكمة الكبرى (١٢٧-٢)
- (٥) القرار الذي يصدره حاكم الجزاء اذا لم يحضر المشتكي في اليوم المعين لسماع القضية ( اذا اقيمت الاجراءات بناء على طلبه ) م-١٦١

( قرار رفض الشكوى ) القرار الذي يصدره الحاكم اثناء القيام بالتحقيقات القضائية او بعد تدقيق التحقيق الابتدائي اذا لم يجد ادلة كافية لمباشرة القضية ، ان هذا القرار يصدر قبل احضار المظنون امام الحاكم واستجوابه ( م - ١٥٠ ) .

( قرار الغاء التهمة ) هو الذي يصدره حاكم الاحالة بعد توجيه التهمة عندما يقتنع بعدم وجود ادلة كافية لاحالة المتهم على المحاكمة وبعد سماعه دافع المتهم وشهوده . ( م - ١٣١ ) .

( قرار الاحالة ) هو القرار الذي يصدره حاكم الاحالة عندما يقتنع بوجود ادلة كافية لاحالة المتهم لحاكمته امام محكمة كبرى . ( م - ١٣١ ) .

( قرار البراءة ) ١ - القرار الذي يصدره الحاكم بعد توحيد التهمة في الدعوي التي من اختصاصه الحكم فيها .

٢ - القرار الذي تصدره المحكمة الكبرى في الدعوي المحالة عليها .

( قرار التجريم ) هو القرار الذي يصدر من حاكم أو محكمة مختصة بالحكم بعد ثبوت التهمة الموجبة ويسمى ( قرارا الجزية ) او ( الادانة ) .

( الحكم ) له معنيان عام وخاص ظلمنى العام للحكم ( Judgment ) هو القرار الذي تصدره المحكمة المختصة في القضية سواء اكلن بالتجريم او بالبراءة كما ورد ذلك في المادة ١٧٤ من الاصول القائلة ( . . على المحكمة بعد ذلك ان تحكم في القضية ) والقصد من الحكم هنا حالتا البراءة والتجريم والمعنى الخاص ( للحكم Sentence ) القرار الذي يصدر في تقدير العقوبة بعد التجريم كالمورد ذلك في المادة ٢٣٣ المعدلة من الاصول .

## الباب الثاني في التحقيقات

### الفصل الأول

#### في الاخبار والشكوى

الاخبار هو ابلاغ الموظف المختص عن وقوع جريمة او عن وجود مجرم ويسميه قانون الاصول الجزائية البندادي بـ (البلاغ) وهو يطلق على اول اعادة اعطائها الخبر من تلقاء نفسه وقبل البدء بالتحقيق ولو وقع من المشتكي نفسه ، فاذا حضر عدة اشخاص للاخبار عن جريمة واحدة قبل البدء في التحقيق فهذه البلاغات تعتبر بمنزلة بلاغ واحد واذا اخبر احد وبوشر التحقيق بناء على اعدته وحضر الثاني فلا تعتبر اعادة الثاني بلاغاً وانما يكون شاهداً وان مأمور المركز مسؤول عن تدوين البلاغ ان صدقاً وان كذباً ويسكف الخبر بالتوقيع على اعدته فان كان البلاغ مكتوباً يظهر بتاريخ ابرازه ويجب ان يوقعه الشخص الذي ابرزه ان لم يوقعه من قبل وان كان مبرز للاخبار التحريري يعلم شيئاً عن وقائع القضية وحققها اكثر مما هو مدون في الاخبار فلا مانع للشرطة من استماع اقواله الشفوية وتدوينها فان لم يعلم المبرز عن البلاغ التحريري شيئاً فعل الشرطة ان تسأله عن كيفية وصول البلاغ

الى يسمى كيف جاء به وتدون هذه الملاحظات وتدون خلاصة الاخبار الشفوي والتحريري في « دفتر المركز اليومي » (١) على كل حال .

والشكوى اخص من الاخبار لان قانون الاصول الجزائية البغدادي يسمى الاخبار شكوى اذا وقعت امام حاكم شفويًا أو تحريريًا بقصد اجراء ما يلزم بشأنها سواء اكلن مرتكب الجريمة معروفًا او غير معروف .

والاخبار ينقسم الى الزامي واختياري فالاخبار الازامي هو ما يستوجب العقوبة عند الاحكام عنه وفق المادة ١٦٠ من قانون العقوبات البغدادي وذلك عندما يتقاعس الشخص الملزم بالاخبار عن تبليغه الى اقرب مركز شرطة او حاكم او محقق والجدول الآتي يبين الحوادث الواجب الاخبار عنها والشخص المسؤول عنه قانونًا .

(١) ( دفتر المركز اليومي ) من ام النفاذ التي تتخذ في دوائر الشرطة ويقوم به كاتب المركز وهو قيد وجز بجمع الحوادث التي اخبر عنها في جنبها ويدون فيه :

أ - ملخص الاخبار الواقعة الى المركز مع اسم المخبر

ب - وصول اي شخص سمى به الى المركز موقوفًا او حين نقله الى المحكمة او مكان آخر وحين اطلاق سراحه .

ج - سفر كل مأمور يترك المركز من اجل الوظيفة مع ذكر الوظيفة التي وكل القيام بها وعند ذهابه بالاجازة وعند رجوع الموظف الى المركز يدون ما حصل عليه من الاخبار التي تخص اى دعوى اذا لم يكن قد اخبر به المركز من قبل .

د - كل حادثة عامة او خبر عام .

ويكتب وقت التدوين في الحاشية وعلى الكاتب ان يكتب اسمه ويوقع في نهاية التدوين حالاً عن كل قضية مستقلة .



الشخص المسؤول عن الاخبار	الحوادث الواجب الاخبار عنها
الموظفون ، المختار ، عضو مجلس القرية ، الشيخ .	(١) عند لحوق العلم عن وقوع جنحة او جناية او قصد شخص لارتكابها .
المختار ، عضو مجلس القرية ، مالك الارض ، أو الشاغل لها ( السركال ) او وكيلها .	(٢) اقامة اي شخص اشهر باخفاء الاشياء المسروقة او بيعها أوالتجاء سارق باكره او مجرم هارب او حدوث اي موت فجائي او غير طبيعي او وفاة في ظروف مشتبهة .
كل شخص حاضر وقت ارتكابها او حضر بسيد وقوعها مباشرة .	(٣) الجنائيات المشهودة ، والعم عن عزم شخص على ارتكاب جناية .

وهناك عدا هذه الامور اخبارات واجبة وان لم تتعلق بارتكاب جريمة منها على الطبيب او الزائر وعند عدم وجودها على كبير العائلة أو صاحب الفندق أو مدير المدرسة ان يخبر اقرب طبيب رسمي أو دائرة صحية أو مديرية الناحية عن حدوث احد الامراض السارية بموجب قانون الامراض العنفة لسنة ١٩٢٦ وكذلك يجب الاخبار عن امراض الحيوانات الساريةتوفق قانون امراض الحيوانات لسنة ١٩٢٤ . وكذا يجب الاخبار عن المواليد والوفيات والنكاح والطلاق وما الى ذلك من الامور الشخصية ومن يحجم عن الاخبار عن هذه الاحوال وكان ملزماً به يعاقب وفقاً لما هو مصرح به في قانون النفوس .

والاخبار من حيث ماهيته ينقسم الى قسمين .

القسم الاول : الاخبار عن الجرائم الكبيرة كالجنايات والجنح الهامة اي ما ينبغي له فتح دعوى غير موجزة ويجب تنظيم هذا الاخبار على نموذج المطبوع وهو اخبار المعلومات الاولى ( نموذج - ١ ) يدون فيه مأمور المركز الواقع اليه الاخبار على الفور اقوال الخبير اذا لم تكن مكتوبة ويوقع الخبير على اقواله بمد تدوينها ويقدم هذا التقرير الى المحقق وفق المادة (٩٩) من الاصول ليشرع الاخير في فتح الدعوى ومباشرة التحقيقات حسب الاصول وان التقرير المذكور في هذه المادة يقصد به ( اخبار المعلومات الاولى )<sup>(١)</sup> فان كانت الجريمة الخبير عنها ليست في منطقة مأمور المركز الذي اخبر ولم يمكنه ارسال الخبير مع كتاب الى مأمور المركز فليس له ان يصرفه بل عليه ان يرسل حالاً تقريراً مفصلاً بدلاً من الخبير وينزل مجهوده لجمع الاخبار التي قد تساعد على اكتشاف الدعوى ويدون خلاصة الاخبار في دفتر المركز اليومي .

ويحتوي اخبار المعلومات الاولى حسب انموذجه على المعلومات الآتية :

- ١ - اسم مركز الشرطة الواقع اليه الاخبار واللواء الذي ينتمي اليه المركز .
- ٢ - تاريخ وقوع الاخبار ووقته ( في الساعة والدقيقة على الضبط ) .
- ٣ - رقم التقرير المتسلسل .
- ٤ - تاريخ الواقعة ومحلها .
- ٥ - نوع الجريمة ومادتها القانونية والشخص الذي ارتكبت الجريمة ضده فان كانت سرقة مثلاً فتذكر قيمة الاموال المسروقة على الاجال ونوعها وان

(١) ان كثيراً من دوائر الشرطة لا تعلق محضر اخبار المعلومات الاولى حين وصول البلاغ خوفاً من تكثير عدد القضايا وانما يحرمه بعد ان يستمع الشهود ويتأكد لادوم تقديم القضية الى المحاكم وهذا التأخير عتائب للاصول .

كانت قتلاً مثلاً فيدرج اسم المقتول وإن كانت جرحاً مثلاً فلم يخرج .  
٦ - اسم المخبر وهويته ومحل اقامته ( بصورة تمكن معرفته والعثور عليه عند الحاجة ) .

٧ - اسم المظنون وهويته ومحل اقامته ( ويذكر ذلك حسب افادة المخبر ) .

٨ - افادة المخبر وتوقيعه بما افاد .

٩ - العمل الذي قام به مأمور المركز حال وصول الاخبار اليه .

فإن كان الاخبار واقعاً بكتاب تحريري فيملأ التقرير حسب ما ورد في الكتاب ويقدم مع التقرير الى المحقق .

ولا لزوم لتنظيم ( اخبار المعلومات الاولى ) في الاحوال الآتية :

( ١ ) اذا كانت الدعوى مما ينبغي ان تكون موجزة كأن تكون مخالفة او جنحة غير خطيرة . . .

( ٢ ) اذا كان الاخبار لا يتعلق بجرم .

( ٣ ) اذا لم تكن للاخبار اهمية بحيث لا يكون مجال لوقوع اي شكوى عنه في الحال او في الاستقبال .

( ٤ ) اذا كانت الدعوى لا تعود الى المحاكم الجزائية اى اذا كانت قضية ليس لها عقاب في القوانين المرعية كأن تكون حقوقية او شرعية .

( ٥ ) اذا كانت القضية محاولة سرقة دار او دخول دار خفية من قبل شخص مجهول بالرة وكانت بسيطة لا احتمال للعثور فيها على اي دليل كان .

( ٦ ) اذا كانت السرقة معلومة ولكن قيمة المال المسروق تقل عن مائة جنيه قرشاً .

ففي هذه الاحوال تقيد خلاصة الاخبار في ( دفتر مركز الميوني ) حسب على انه يجوز القيام بالتصديق الابتدائي لها كالمشروع في النظم والقوانين المعمول بها .

## الفصل الثاني

### في طرق الاجبار على الحضور

ان الاشخاص الذين تستعرضهم الدعوى الجزائية هم ( المدعى الشخصي أو المشتكي ) و ( الشاهد ) و ( المظنون ) وان الطرق المتبعة بحق استقدام احد هؤلاء ثلاثة ، الطريقة الاولى هي اصدار ( ورقة تكليف بالحضور ) نموذج - ٢ المسماة في الاصول العثمانية بـ ( الجلب ) والطريقة الثانية باصدار ( الامر بالقبض ) اي الاحضار (نموذج ٦) والطريقة الثالثة بنشر ( البيان )<sup>(١)</sup> و ( حجز الاموال ) نموذج من ٨ الى ١٢ - وان الفرق بين ( ورقة التكليف بالحضور ) و ( امر القبض ) جوهرى اذ ان الاولى لا تجهز القبض على الشخص بل يكتفى بتبليغه ليحضر اما الثانى اي ( الامر بالقبض ) فيجيز لحامله حق القبض على الشخص واحضاره جبراً اذا امتنع ونحن نفصل متى تستعمل هذه الطرق ثم نباشر البحث عن كل طريقة على حدة .

أولاً - متى يجوز اصدار ( ورقة تكليف بالحضور ) أو ( الامر بالقبض )

ان كل المراد حضوره امام المحكمة متهاً بجريمة عقوبتها اكثر من سنة فيصدر بجمته عادة ( أمر القبض ) ( نموذج - ٦ ) وان كانت لمدة سنة فاقبل يصدر بجمته ( ورقة تكليف بالحضور ) ( نموذج - ٢ ) وهذه هي القاعدة العامة ولكنه يجوز

---

(١) هو الاعلان الصادر عن المجرم الهارب لاجباره على الحضور .

لحاكم أو المحقق أن يصدر ورقة تكليف بالحضور للمتهم مهما كانت جرمته إذا رأى أن ورقة تكليف بالحضور كافية لانصياعه ومطاعته أي أنه يجوز إصدار ورقة تكليف بحق أي شخص كان ولو أنه متهم بجنائية .

١. الأناها. فيسمى عادة إلى الشهادة بورقة تكليف بالحضور أيضاً (نموذج - ٣) ولكن إذا علم أن الشاهد أو المتهم الذي يجوز أن تصدر بحقه ورقة تكليف بالحضور قد هرب قبل إصدارها أو بدمه أو اختفى أو أنه لا يمثل أمر التكليف بالحضور فيجوز للحاكم أن يصدر أمراً بالقبض عليه (نموذج - ٧) بدلاً من ورقة التكليف أو علاوة عليها وكذلك الحال إذا تبين بورقة التكليف بالحضور وفق الأصول ولم يحضر ولم يكن له عند مشروع ، وصفوة القول هي :

أولاً : أن كل متهم يحضر إما بمقتضى أمر القبض أو ورقة التكليف بالحضور .  
ثانياً : لا يجوز احضار الشهود بمقتضى أمر القبض عادة وإنما يجب دعوتهم بورقة التكليف بالحضور . (ومع مراعاة ما يأتي)

ثالثاً : يجوز أن يصدر أمر بالقبض بحق كل شخص سواء أكان منها أم شاهداً إذا دعي بورقة تكليف بالحضور ، ولم يحضر في الميعاد المعين بدون عذر رغم تبينه حسب الأصول .

رابعاً : يسوغ للحاكم متى اعتقد بأن الشاهد أو المتهم فر أو أنه لا يمثل ورقة التكليف بالحضور أن يصدر أمراً بالقبض عليه سواء قبل إصداره ورقة تكليف بالحضور أو بعد إصدارها وهذه الحالة لا تطبق إلا بناء على أسباب معينة تدون في المحضر .

ومع ذلك للحاكم أو المحقق إذا حضر أمامها أي شخص يخولها القانون أن يصدر ورقة تكليف بالحضور أو أمراً بالقبض عليه أن يطلب منه تمييزاً تمهيداً بكفالة أو بدونها لحضوره أمامها في الوقت المعين ولا لزوم آتئذ لتحرير (أمر

القبض) او (ورقة تكليف بالحضور).

ثانياً: أشكال ودرج طرق الدخيل على الحضور.

(ورقة التكليف بالحضور) يعبر عن هذه الورقة بورقة (الجلاب) او (الاستقدام) ايضاً ويجب ان تحتوي على الشرائط الآتية:

- أ - ان تكون موقعة ومختومة من حاكم او محقق (١).
- ب - ان تعين فيها المادة القانونية ان كان المطلوب حضوره منها.
- ج - ان يبين فيها الوقت واليوم والمكان المطلوب الحضور فيه.
- د - ان تكون بنسختين تعطى احدهما للمطلوب حضوره وتوقع الثانية منه.
- هـ - ان تبلغ بواسطة شرطي او مختار او خفير او مباشر او اي شخص ينتخبه الحاكم لهذا الغرض.

و - ان تترك نسخة منها للمطلوب حضوره بمحضر شاهدين ان كان غير قادر على التوقيع او الختم.

ز - اذا اريد تبليغها خارج منطقة المحقق أو الحاكم الذي اصدرها فيجب ارسالها بواسطة الحاكم الذي يقيم المراد تبليغه في دائرة اختصاصه.

لا فرق بين ورقة التكليف بالحضور التي تبليغ للشاهد والتي تبليغ للمتهم من حيث ماهيتها القانونية والنتائج المترتبة عليها ولكنها تختلفان بالعبارة والخطاب كما يستبان ذلك من (نموذج ٢) وهو ما يطلب به حضور منهم و (نموذج ٣) الذي يطلب به حضور شاهد.

وهذه النماذج هي التي طبعتها وزارة العدلية وتستهملها الحاكم الجزائية ولكن

(١) لا يجوز ان يصدر امر التكليف بالحضور الا من محقق أو حاكم ولكن الشرطة الحق بتكليف الشهود بالحضور امامها اثناء قيامها بالتحقيقات وقبل توديع الاوراق الى المحكمة وفق المادة ١٠٠ من الاصول الجزائية.

دوائر الشرطة تستعمل لاستخدام المظنون ( نموذج - ٤ ) وللشاهد ورقة استخدام الشاهد ( نموذج - ٥ ) ويجب تنظيم ذلك ايضاً بنسختين وتبليغ الشخص بإحداها وترك الثانية له ليتذكر الوقت واليوم المطلوب حضوره فيها<sup>(١)</sup>.

ان (نموذج - ٥) منظم على أساس ان يوقعه مأور المركز او القائم مقامه في القضايا التي يحقها قبل توديعها الى المحقق وفق المادة « ١٠٠ » من الاصول الجزائية ولكن دوائر الشرطة تستعمل هذا النموذج بصورة عامة لكل شاهد مطلوب استخدام من قبل الشرطة او الحاكم ولذلك ارى لزوم توقيع هذه الاستارة من قبل المحقق اذا كان الشخص مطلوباً من قبل المحكمة او من قبله لأن هذه الورقة بمثابة ( ورقة تكايف بالحضور ) الواجب توقيعها من قبل حاكم او محقق وفق المادة (٤١) من الاصول الجزائية .

( امر القبض ) هو الامر الكتابي الصادر من حاكم لاحضار شخص املمه وشرائطه :

- أ - ان يكون فيه توقيع الحاكم<sup>(٢)</sup> واسم المحكمة التي اصدرته .
- ب - ان يمين فيه الشخص الموجه اليه ويصرح به ويجوز ان يكون خطاباً عاماً لكل ضابط بوليس ويكون لهم جميعاً او لاحد حق تنفيذهِ ويجوز ان

(١) يكتفي كثير من دوائر الشرطة بورقة جلب واحدة توقع من قبل الشهود جميعهم سوياً ولا تعطى لكل شاهد نسخة من الورقة وهذا فضلاً عن مخالفته للاصول في ضرر للشاهد اذ كيف يتسنى له حفظ الموعد المطلوب حضوره فيه ما لم تكن يده ورقة مكتوبة تذكره بذلك .

(٢) ان وزير العدلية بالاستناد الى الفقرة الثانية من المادة العاشرة من ذيل الاصول لسنة ١٩٣١ خول ( يامره المزمع ٢٦٠ والمؤرخ - ٢٤ ايار سنة ١٩٣١ ) جميع المحققين الذين هم في اماكن لا يوجد فيها حاكم جزاء سلطة اصدار امر القبض .

يحال من قبل مأمور المركز الى احد مرؤوسيه .  
ج - ان يتضمن اسم المطلوب القبض عليه مع اسم والده ومنهته وعشيرته  
وعمل اقلته (١) .

د - ان يصرح فيه بالمادة القانونية والجرم المستند الى المتهم .  
ان امر القبض يكون حسب ( نموذج - ٦ ) وان هذا النموذج مطبوع من قبل  
وزارة العدلية برقم (ج - ٥) باسم ( مذكرة التوقيف ) وهو عنوان لا يتألف مع  
التسمية القانونية . والتوقيع يجب ان يكون بخط الحاكم نفسه وهو شرط اساسي لصحة  
الامر ولا يجوز الاكتفاء بكليشة الحاكم او بتوقيع مختصر او بالحروف الاولى من  
اسم الحاكم كما انه لا يجوز توقيعه من قبل الكاتب الاول بالنيابة عن الحاكم وان  
قانوننا وان لم يشترط ختم المحكمة لصحة الامر ولكن وضعه مفيد لتأييد توقيع الحاكم .  
تعزيز امر القبض خارج منطقة الحاكم .

اذا اراد حاكم القبض على شخص ساكن خارج منطقته فله طريقتان للقبض  
الاولى ان يطلب شرطة منطقته للقبض على ذلك الشخص حسب المعتاد بموجب  
( نموذج - ٦ ) اذا كان هذا الشخص غير معروف هناك وان الشرطة في منطقة الحاكم  
اعرف به واقدر من خيرهم على القبض عليه ، وعلى حامل الامر ان ينتقل بالذات الى  
المكان الذي يسكن فيه الشخص المراد القبض عليه وات راجع حاكم المنطقة  
او المحقق او مأمور المركز قبل التنفيذ لاجبارهم بالكيفية وطلب الموعنة الا اذا  
اعتقد ان في المراجعة تأخيراً ينتج فرار الشخص المطلوب ، وعلى كل حال يجب بعد  
القبض على الشخص ان يحضر المقبوض عليه الى الحاكم الذي حصل القبض في

(١) ان احتواء امر على وصف كامل للمطلوب القبض عليه امر عثم لثلا  
يقبض على شخص غيره ويقتل الشخص المطلوب .



منطقته ، وعلى الحاكم بعد التثبت من هوية الشخص المقبوض عليه ومن أنه هو المقبوض ان يأمر بإرساله مخفواً الى الحاكم الذي اصدر الامر ويجوز ان يمدد توقيفه مدة مناسبة تكفي لنقله

### الطريقة الثانية .

ان يحرق الحاكم الامر ويرسله بالبريد او بواسطة اخرى الى الحاكم المراد تنفيذهم داخل منطقته وعلى الحاكم المرسل اليه الامر ان يؤشر عليه باسمهم وان يأمر بتنفيذهم حسب الاصول وليس للحاكم اقلية في القبض انما عليه ان ينفذ الامر كما هو ولا يجوز اطلاق سلاح الشخص مالم تسبق للحاكم الذي اصدر الامر اشارة الى انه في حالة تحريره تعهداً بكفيل او بدونه بان يحضر امام المحكمة في الوقت المدين وبعد الى ان يؤمر بخلاف ذلك ويتمكن الضابط الموجه اليه الامر ان يتخلى سبيله بمجرد اخذ ذلك التعهد حسب ( نموذج - ١٢ ) وأتشد يرسل التعهد الى الحاكم بدلاً من التهم .

### ثالثاً : البيان (١) وهيمز بمصوول :

سبق ان ذكرنا ان من طرق الاجبار على الحضور اصدار ورقة تكليف بالحضور او امر القبض فان كان الشخص المراد احضاره هارباً او مخفياً وعلم رئيس المحكمة الكبرى ان امر القبض اعيد غير منفذ لسبب غياب المتهم أو فراقه فله ان يصدر اعلاناً يطلب به حضور الشخص المطلوب وفق المادة ٥٨ من الاصول الجزائية وتسميه ( بياناً ) و ( نموذج - ٨ ) هو البيان الذي يصدر بحق متهم لا جباره على الحضور و ( نموذج - ٩ ) بحق شاهد لاجباره على الحضور .  
وشرائط هذا الاعلان هي :

١ - ان يصدره رئيس المحكمة الكبرى للواء ويوقعه بتوقيعه . . . . .

( ١ ) البيان أى الاعلان .

- ٢ - ان يكون قد صدر قبله ( امر القبض ) و بقي عقيماً .  
٣ - ان يحصل الظن او الاعتقاد بان الشخص المطلوب قد فر أو اختفى بحيث  
يتعذر امر القبض عليه .

٤ - ان يعين فيه الزمان والمكان المطلوب الحضور فيها .  
٥ . الا تقل المدة المطلوب الحضور فيها عن ثلاثين يوماً من تاريخ نشر الاعلان  
وان الضمان المؤيد للبيان الذي يصدر هو انه ينتج جواز اصدار امر الحجز على اموال  
الشخص المطلوب حضوره ول اجل الحجز يجب صدور امر مستقل به من رئيس المحكمة  
الكبرى ، وان ( نموذج - ١٠ ) امر بحجز اموال متهم لأجباره على الحضور  
( نموذج - ١١ ) امر بحجز اموال الشاهد لأجباره على الحضور ، وان الحجز  
امر خيارى وليس بشرط لكل بيان ، ولرئيس حق اصداره متى شاء وذلك بعد  
اصداره البيان لاقبله .

ولما كان الغرض من اصدار البيان تأمين حضور الشخص المطلوب فلا معنى  
للاتظار حتى تنتهي مدة البيان ، بعكس بيع المال المحجوز فان هذا لا يشرع  
فيه قبل اقضاء ثلاثة اشهر على تأريخ الحجز الا اذا كان المحجوز سريع التلف كأن  
يكون ثمرة ، أو كان يبيعه من مصلحة المالك كأن يكون حيواناً يحتاج الى علف واجرة  
للخان قد تزيد على قيمته ، ففي هاتين الحالتين يباع المحجوز فوراً ويقد المبلغ امانة فى  
صندوق الخزينة حتى اقضاء سنة على الحجز ثم تقرر المصادرة وتأمّر المحكمة بقيد  
المبالغ الصافية ايراداً نهائياً للخزينة .

والحجز يكون على المال المنقول باصدار أمر كتابي لاحد الاشخاص  
سواء اكان من موظفي المحكمة الجزائية أو الشرطة أو غيرهم بوضع اليد على المال  
ويجوز تسكين دائرة الاجراء بالقيام بذلك ايضاً وان كانت الاموال  
غير منقولة فالحجز يكون بانخبار دائرة الطابو بلزوم وضع الاشارة اولاً وبانخبار

مدير المال بحجز الواردات التي تعود لتلك الملك ثانياً او بمنع دفع الايجار وتسليمه لاحد غير المحكمة .

ويجب تدوين محضر رسمي يبين فيه حجز الاموال وصيروتها ملكاً للخزينة ولا يجوز البيع قبل مرور ثلاثة اشهر على الحجز ويبقى ثمن المبيع امانة ثم يقيد ايراداً نهائياً للخزينة بعد انقضاء سنة من تأريخ الحجز بأمر من رئيس المحكمة الكبرى .

واذا حضر الشخص خلال سنة من تأريخ الحجز من تلقاء نفسه او احضر بعد القبض عليه واثبت انه لم يكن هارباً وانه لم يعلم بصور البيان بوقته ترد اليه امواله المحجوزة، وان كانت قد بيعت فيرد اليه صافي ثمن المبيع وان كان قد قيد ايراداً نهائياً للخزينة فيستحصل امر السلطة المالية أولاً بالرد بالنظر الى ان عمليات الشطب والرد تقول بان للحاسب ان يعيد اي مبلغ جرى قيده سهواً او زائداً قبل سد الحساب النهائي للسنة المالية وبعد سده تراجع وزارة المالية وهي التي تأمر برد المبلغ .



## الفصل الثالث في التعهد والكفالات

التعهد هو التزام الشخص ان يقوم بما يكلف به من الحضور أو المحافظة على السلام أو تحسين سلوكه خلال مدة معينة والا فيؤدي مبلغاً معيناً من المال الى خزينة الحكومة ولتسهيل تحصيل هذا المبلغ قد يطلب الى المتعهد ان يكفله شخص او اكثر من جهة دفع المبلغ عند الاخلال بالتعهد وهذا ما تسميه الاصول الجزائية (تعهداً بضمان) وتسمى الكفيل (ضامناً) اي ان التعهد على نوعين تعهد بكفالة تعهد بدونها وان التعهدات تؤخذ بموجب قانون اصول المحاكمات الجزائية البغدادي لثلاثة اغراض الغرض الاول (الحضور) ، والغرض الثاني (حفظ السلام) والغرض الثالث (تحسين السلوك) .

### التعهد بالحضور

ان التعهد بالحضور على قسمين القسم الاول (تعهد المتهم والمفرج عنه بالحضور) والقسم الثاني (تعهد المشتكي او الشهود بالحضور) .  
القسم الاول تعهد المتهم او المفرج عنه بالحضور .  
ان هذا التعهد يكون امام ضابط البوليس او المحقق او الحاكم في الحالات الآتية ( الحالة الاولى ) اذا قبضت الشرطة على احد للتحقيق معه عن جريمة وتبين خلال مدة الاربع والعشرين ساعة انه لا توجد عليه دلائل تستوجب الاشتباه به كارتكاب الجريمة تستلزم معاقبته فيجوز لضابط البوليس ان يفرج عنه بعد اخذ

تعهد منه على أن يحضر ، اذا طلب وفق طلب ، امام محقق او حاكم . بكفيل او بدونه وذلك وفق المادة (١٠٣) من الاصول الجزائية ( نموذج - ١٣ ) اي ان هذا التعهد يؤخذ بدون تعيين الوقت واليوم الواجب الحضور فيها لان محضر التحقيق سيعرض مع القرار على المحقق او الحاكم وقد لا يوافقان على هذا الافراج ويريدان ضرورة التماضي في التحقيق والقبض على المتهم أو جلبه مرة اخرى ولذلك يؤخذ التعهد ، فان وجد الحاكم او المحقق ان الاجراءات التي قام بها البوليس كافية وان الافراج كان صحيحاً يقرر المصادقة عليه ويصدر أمراً بالاعفاء من التعهد وفق المادة ( ١٠٤ ) من الاصول .

الحالة الثانية : هي التعهدات التي تؤخذ من المتهمين لاجل الحضور في زمان ومكان معينين خلال مدة التحقيق والمحاكمة وفق المادتين ( ٢٥٦ و ٢٥٧ ) من الاصول الجزائية ، وقبل الافراج عن اي شخص بكفالة او بناء على تعهد يجب عليه اداء تعهد بالمبلغ الذي يراه كفاً لضابط البوليس او المحقق او الحاكم ، حسب الاحوال ، ويجب اداء هذا التعهد بواسطة ضامن مقدر او أكثر في حالة التعهد بكفالة ويشترط في التعهد حضور المفرج عنه في الزمان والمكان المذكورين فيه ومواظبته على ذلك الى ضابط ان يأمر بخلافه البوليس او المحقق . او الحاكم .

وان ( نموذج - ١٤ ) تعهد او تعهد بكفالة عن شخص احضر بموجب ( امر بالقبض ) امام الشرطة و ( نموذج - ١٥ ) تعهد او تعهد بكفالة عن شخص حضر بفرض امر بالقبض . وهناك نموذج عام مطبوع من قبل الشرطة يستعمل لاختد الكفالات في جميع الاحوال تقريباً وهو ( نموذج - ١٣ ) .

القسم الثاني : تعهد المشتكى او الشهود :

قلنا ان الشهود يدعون للحضور من قبل ضابط البوليس بمقتضى المادة ( ١٢٦ )

من الاصول الجزائية او يدهون من قبل المحقق او الحاكم ولا يجوز ان يطلب من الشاهد كفيل بالحضور، ولكن يجب على المشتكى والشهود اداء تعهد في الحالتين الآتيتين :

#### أ - تعهد الشهود امام المحقق

وذلك اذا ارسل احد المحققين بعد اكمال التحقيقات ، مقبوضاً عليه للمحاكمة عليه ان يكلف المشتكى والشهود الذين يرى لشهادتهم لزوماً بان يحضروا تعهداً بغير كفيل (ضامن) بان يحضروا امام الحاكم ويؤدوا شهادتهم في القضية حسب (نموذج - ١٦) فاذا امتنع الشهود او المشتكون من تحرير التعهد يرسلون مخفورين الى الحاكم الذى عليه ان يأمر بحبسهم حتى يحضروا التعهد أو حتى يتم مباحة القضية. هذا ما صرح به المادة ١٢١ من الاصول الجزائية ولكنه غير معمول به في الحال الحاضر لأن الغرض من هذا التعهد هو تأمين حضور المشتكين والشهود امام المحكمة خوفاً من بقاء المتهم موقوفاً مدة طويلة وهذا الغرض غير متوفر لعدم معرفة الوقت المطلوب حضور الشهود فيه . وان حوالت الشرطة والمحققين لا يبلغون الشهود والمشتكى لزوم الحضور الا بعد ان يرد الجواب من الحاكم بتعيين يوم المرافعة فالتدبير تصدر او راق تكليف الشهود لاجل ان يحضروا امام المحكمة في اليوم المعين .

#### ب - تعهد الشهود امام الحاكم الادعائية

على المشتكين وشهود الاثبات والنفي الحاضرين امام حاكم الادعائية والمطلوب حضورهم في المحكمة الكبرى ان يحضروا امام الحاكم تعهدات بالحضور متى طلبوا في المحكمة لمباشرة الاتهام او لاداء الشهادة، وفي قرار الادعائية المطبوع من قبل وزارة العدلية برقم (ج - ١٠) مكان خاص في اسفله لاختد توافيع المشتكى والشهود المطلوب حضورهم ، واذا امتنع مشتلك او شاهد عن التوقيع فلحاكم ان يصحج ذلك الشخص

الى ان يحرر التعهد المذكور او الى الوقت المطلوب فيه حضوره في المحكمة ،  
واذ ذاك يرسله مخفراً ، الى المحكمة الكبرى .

ان اخذ هذا التعهد ، وان اوجبه المادة (١٣٣) من الاصول الجزائية ،  
غير معمول به من قبل غالب حكام الاحالة ، ولم يقع اعتراض من المحاكم الكبرى  
او محكمة التمييز على هذا الترك ، لعدم وجود قيمة عملية لهذا التعهد .

### ثانياً : التعهد بحفظ السلام

ان التهديدات بحفظ السلام على ضريين ؛ الضرب الاول ما يؤخذ بعد ثبوت  
جريمة يترتب عليها الاخلال بالسلام او ثبوت التحريض على ارتكاب هذه  
الجريمة او الشروع في ارتكابها فعلى المحكمة الثابتة امامها الجريمة ان تأمر وقت  
اصدار الحكم على المجرم بان يحرر تعهداً (نموذج - ٢٠) بمبلغ يناسب قدرته  
المالية اما بكفيل او بدونه يأخذ على نفسه فيه ان يحافظ على السلام لمدة معينة  
وفق المادة (٧٦) من الاصول ، وان طلب التعهد يجب ان يدون في قرار تقدير  
المقوبة اي بعد اصدار قرار التجريم فان دخل الحاكم عن ذلك وقت اصدار الحكم  
فلا يجوز له ان يصدر الامر بالتعهد ولكنه اذا توفرت لدى الحاكم معلومات  
موثوقة بان من المحتمل ان يخل المتهم بالسلام فله ان يتخذ الاجراءات وفق المادة  
٧٧ ، من الاصول ويصدر تكليفاً له بالخضوع حسب (نموذج - ٢١) . ومن الانصاف  
ان يسأل المتهم قبل اعطائه القرار باخذ التعهد عما اذا كان هناك ما يمنعه من التعهد  
اذ قد يكون لديه سبب وجيه يمنع اخذ التعهد منه ولو كان غير قادر على ان  
يقدم دافعاً صالحاً عن الجريمة الاصلية .

الضرب الثاني : التعهد بحفظ السلام فيها عبء حالة ثبوت الجريمة .  
اذا اتصل باحد حكام الدرجة الاولى أو الثانية بتقرير من الشرطة او

بإخبار آخر ان احد الاشخاص ممن يخشى ارتكابه ما يحل بالسلام فيسوغ للحاكم ان يستدعي ذلك الشخص امامه للحضور بتكليف كتابي (نموذج - ٢١) يذكر فيه مضمون البلاغ الذي وصله ومبلغ التمهيد اللازم اخذه والمدة التي يسرى فيها وعند الكفلاء ونوعهم وطبقته ان كانوا مطلوبين<sup>(١)</sup> ويجوز اصدار امر القبض على الشخص فوراً بدلا من ارسال التكليف الكتابي (نموذج - ٢١) اذا اعتقد الحاكم انه لا يمكن منع الشخص من الاخلال بالسلام الا بوضعه تحت الحراسة (المادة - ٧٩) .

### ثالثاً: التمهيد بحسن السلوك .

الكفالات لحسن السلوك لا يمكن ان يقرها غير حاكم جزاء من الدرجة الاولى في الحالات المصرح بها في المادة (٧٨) من الاصول وهي على قسمين قسم لا يجوز طلب تمهيد عنه لأكثر من سنة والقسم الثاني يجوز ان يمتد التمهيد فيه لمدة ثلاث سنين . والتمهيدات يجوز ان تكون بكفيل او بدونه (نموذج - ٢٢) ولا يسوغ مفاجأة الشخص بطلب تقديم تمهيد مالم يصدر اليه تكليف كتابي وفق (نموذج - ٢٣) .

(١) هذه هي الطريقة القانونية واما المتبعة من جانب دوائر الشرطة وبعض المحاكم بشأن اخذ التمهيدات لحسن السلوك او لحفظ السلام فهي مخالفة لما صرح به في الاصول اذ ان دوائر الشرطة تقدم الشخص المطلوب منه التمهيد بدعوى موزجة الى الحاكم من تلقاء نفسها وبدون ان يسبق للحاكم تبليغ الشخص بذلك في حين ان الواجب على الشرطة هو ان تقدم تقريراً للحاكم يبرز خديعتها اذ كتاب الشخص ما يحل بالسلام او يبرز اخذ تمهيد منه لحسن السلوك والحاكم هو الذي يدعي الشخص بعبء ذلك لتقديم التمهيد المطلوب .



فإذا لم يقدم التمهيد المطلوب يصدر بحقه أمر بالحبس ( نموذج - ٢٤ ) للمدة التي تطلب منه التمهيد عنها .

### الطريقة الواجب اتباعها في المحكمة وعند التعمرات

ان الاصول الواجب اتباعها في قضايا الكفالات لحسن السلوك او كلف السلام هي انه :

بعد ان يحضر الشخص امام المحكمة بتليته الدعوة او بعد القبض عليه يبين له الحاكم مضمون البلاغ الذي وصله على التفصيل وله في هذا الباب ان يسمع افادة الخبير او المفوض الذي اخبر عن الشخص بصفته شاهداً وافادة آخرين لتأييد الاخبار الواقع على الحاكم ان يشرح لمتهم الوقائع التي اوجبت اخذ التمهيد وتتبع الاصول الجزائية في المحاكمات غير الموجزة بشأن كيفية استماع الشهود ومناقشتهم وتدوين افادتهم واستماع شهود الدفاع الذين يقدمهم المتهم . ويمكنه من بيان دفته ولكن لا توجه تهمه . وان هذا التحقيق لفرض معرفة ما اذا كان البلاغ صحيحاً وهل من الضروري لحفظ السلام لو لحسن السلوك اخذ التمهيد ؟ وبعد اكمال التحقيق تتصور حالتان الحالة الاولى : ان يبعد الحاكم لزوماً اخذ التمهيد فيصدر امره النهائي ( اي قراره ) بازوم . اخذ التمهيد المطلوب وفيه يعين المبلغ والمدة وبعد الكفلاء وهذا القرار يدون في المحضر ويجب الا يخالف ما حرر في ورقة التكليف ( نموذج - ٢١ ) او ( نموذج - ٢٣ ) المبلغة للشخص قبل حضوره في المحكمة من حيث المبلغ والمدة او عدد الكفلاء واذا اراد الحاكم زيادته في المبلغ او المدة او عدد الكفلاء فلا مانع لان يأمره بتجريب التمهيد وانما عليه ان يبلغه رأيه الجديد ويمله لتقديم البع في جلسة اخرى .

الحالة الثانية : ان لا يجد الحاكم لزوماً اخذ التمهيد عليه وفي هذه الحالة ان يدون

قزاره في الموضوع و يقرر الافراج عن الشخص ان كان موقوفاً ، و يقرر اخلاء سبيله ان كان غير محجوز .

والقرار الذي يصدر في كلتا الحالتين اعني في حالة اخذ التعهد او عهده ينفذ حالاً ولا حاجة لانتظار تأييده وانما للمحاكم اذا امتنع الشخص من تحرير التعهد او عجز عن تقديم الكفيل ان يأمر بسجنه مدة تعادل مدة التعهد بموجب ( نموذج - ٢٤ ) .

وعلى المحاكم حينئذ ان يرفع الاوراق من تلقاء نفسه الى المحكمة الكبرى بقية الحصول على تأييدها اياه فيما قرره وفق المادة ( ٨٦ ) من الاصول . ومن قسّم الشخص الكفيل المطلوب او رأت المحكمة ان لا لزوم لاختذ التعهد يجب اصدار مذكرة باخلاء سبيله حالاً ( نموذج - ٢٥ ) .

### المعامل بالتمهيد

ان من مقتضى احكام المادة ( ٢٦٤ ) من الاصول الجزائية جواز تحصيل الكفالة المؤداة امام المحقق او ضابط الشرطة عند الاختلال بها ، من قبل :  
أ - أي حاكم جزاء من الدرجة الاولى أو الثانية :

ب - المحكمة التي جرى التعهد بالحضور امامها .

اما اذا كان التعهد قد ادي امام حاكم فيجوز له ان ينظر في قضية الاختلال به وان كان من احكام الدرجة الثالثة فضلاً عن انه يجوز للمحاكمة عنه امام حاكم من الدرجة الاولى أو الثانية أو المحكمة التي جرى التعهد بالحضور امامها .

وانغلاصة ان مرجع اختصاص النظر في قضايا الاختلال بالتمهيدات هي المحاكم الآتية :

- اولاً - المحكة التي أدى امامها التعهد .  
ثانياً - أية محكة حاكم من الدرجة الاولى أو الثانية  
ثالثاً - المحكة التي جرى التعهد بالحضور امامها .

ان الطريقة الجارية في الحاكم لاستيفاء مبلغ التعهد عند الاخلال به من المتهم أو كفيله هي ان تنظم دعوى موجزة وفق المادة (٢٦٤) من الاصول ويقدم بها الكفيل كشخص منهم وبعد استماع اقواله يصدر الحاكم قراراً بتحصيل المبلغ كله أو بعضه والجلس عند عدم الدفع مدة معينة والحال ان وزارة المدلية رقت نماذج خاصة للاخلال بالتعهدات يظهر منها انه من الواجب على المحكة اذ لان تصدر ائذاراً للكفيل (نموذج - ١٧) وبعد اصدار هذا الانذار يجوز ان يحضر الكفيل امام المحكة وبعد ان تستمع اقواله تأمر بتحصيل مبلغ التعهد كله أو تعفو عن قسم منه وان لم يدفع الكفيل المبلغ فعلى المحكة ان تصدر أمراً بحجز امواله (نموذج - ١٨) واذا كان الكفيل لا يملك شيئاً أو تعذر تحصيل المبلغ منه فيجوز اصدار أمر بسجنه لمدة لا تزيد على ستة أشهر وكل هذه الاجراءات بحق الكفيل لا تمنع المحكة من أن تأمر بحجز اموال المكفول (الاصيل) لان المجلة تجيز مطالبة الكفيل والاصيل بمبلغ الكفالة في آن واحد كما ان الاصول الجزائية جتت اخذ التعهد بالمبلغ عنه من المتعهد الاصيل أو الكفيل سواء ان الأمر الذي يصدر بالحجز بحق المتعهد أو الكفيل يكون بموجب (نموذج - ١٩)



## الفصل الرابع

### في الكشف

إذا احتيج أثناء التحقيق من قبل الشرطة أو المحكمة الى احضار اي شيء للاستعانة به على اظهار الحقيقة كورقة او دفتر أو حسابات أو اشياء أخرى وكان واضح اليد على الاشياء المذكورة لا يتأخر عن تسليمها سالمة بمجرد تبليغه، يطلب من ( واضح اليد ) ورقة تكليف يصدرها اليه الحاكم أو المحقق، أو بأمر مكتوب من مأمور المركز، ان يقدم الشيء المطلوب وفي ورقة التكليف أو الأمر يجب ان يبين الشيء المطلوب ابرازه بصورة واضحة. وإذا اعتقد الحاكم ان واضح اليد لا يبرز الشيء المطلوب أو يخفيه لسبب من الانساب، كأن يكون هو متهماً ويكون المستند من أدلة الاثبات عليه، أو يريد ان ينفع التهم بدم ابرازه، أو كانت له مصلحة خاصة بالامتناع عن تقديمه، فللحاكم ان يصدر ( أمراً بالتفتيش ) يخول حامله ان يفتش أو يكشف عن أي مستند أو شيء معين أو أي غرض مبين في الأمر على وجه الاطلاق في مكان أو أمكنة معينة.

وهذا يكون لثلاثة اغراض :

الغرض الاول : التفتيش المساعد على اظهار حقائق الجريمة والمفيد لتدوين معاملها والاطلاع على كيفية حدوثها. وإن امر التفتيش هذا يصدر وفق المادة ٦٦ من الاصول ويوقعه حاكم الجزاء أو حاكم التحقيق بموجب ( نموذج - ٢٦ )

والفرض الثاني : هو تفتيش الاماكن التي تستعمل لايداع او بيع مال مسروق او التي حفظ أو اودع فيها مال ارتكبت بخصوصه أو بواسطته جريمة، أو اريد استعماله لفرض غير مشروع ( المادة - ٦٨ ) . وهذا الأمر لا يسوغ صدور الا من حاكم جزاء من الدرجة الاولى أو الثانية أو حاكم تحقيق وليس لحاكم الجزاء من الدرجة الثالثة حق اصداره والامر ( نموذج - ٢٧ ) يوجه الى حاكم أو ضابط بوليس أو مختار أو شيخ يؤذن له فيه :

اولاً : بأن يفتش الحل طبقاً لنصوص الأمر وان يحجز أي مال ينطبق عليه أي وصف من الاوصاف السابق ذكرها .

ثانياً : بأن يقبض على أي شخص يكون موجوداً في الحل ويظهر انه اشترك في ارتكاب جريمة بالنسبة الى المال السابق ذكره او انه شريك في جريمة يراد ارتكابها بشأنه .

والفرض الثالث : التفتيش عن شخص حجز بظروف تجعل الجرم جريمة كجس شخص بدون حق ، أو اختطاف طفل حديث العهد بالولادة أو الخطف باكره أو بطريق الاحتيال، والامر الذي يصدر لهذا التفتيش يكون بموجب ( نموذج - ٢٧ ) ولا يجوز صدوره الا من حاكم جزاء من الدرجة الاولى أو الثانية وبعد اجراء التحقيق القضائي .

### التفتيش بمرور امر مع حاكم جزاء

يجري التفتيش بدون امر من حاكم جزاء في الحالات الآتية :

الاولى : التفتيش عن مجرم هارب وهوانه يجوز لضابط البوليس أو أي شخص آخر مأفون له بالقبض على شخص اثناء مطاردته ان يستل أي محل ويبحث فيه عن الشخص المأذون له بالقبض عليه اذا ظن دخوله أو وجوده فيه .

: الحالة الثانية : اذا تبين لسلطة الكرك أو للموظف الخول تحريراً من قبلها انه قد ارتكب اي جرم ضد احكام قانون المشروبات الروحية لسنة ١٩٣١ أو قانون إحصاء الملح لسنة ١٩٢٨ أو احكام انظمة أو تعليمات وزارية وضعت بموجبها فلها بدون امر من حاكم جزاء :

(أ) ان تدخل بصحبة موظف من موظفي الشرطة مع مختار وشخص آخر معتبر وعند غياب المختار مع شخصين آخرين معتبرين من المحلة ليلاً أو نهاراً اي ارض أو مكان أو محل لم يكن بناءً مسوراً .

(ب) ان تستولي على اية مشروبات روحية مهربة ، أو اي أبقيق أو ملح أو وعاء أو اداة أو اي آلة أو مواد مهما كانت مما يستعمل لذلك الغرض .

(ج) ان تسخر وتفتش ليلاً أو نهاراً اي مكان أو محل مخصص لصنع المشروبات الروحية أو بيعها أو تخزينها .

(د) ان توقف عن السير وتفتش اي شخص أو حيوان أو مركب أو عجلة عليها بضائع أو زخم فيها مشروبات روحية ، أو ملحاً مهرباً ، أو لديها ما يدعو الى الاعتقاد بان هناك مشروبات روحية أو ملح مهرب على ان الحق الممنوح للدخول والتفتيش لا يطبق على دور السكنى أو على بناء آخر مسور ما لم يستحصل امر بالتفتيش من احد حكام الجزاء لهذا الغرض . ولا يفتش النساء غير مرأة .

### كيف يجري التفتيش

ان التفتيش سواء كان بامر أو بدونه يجب ان يجري :  
اولاً : بحضور شاهدين من المختارين أو المشائخ أو الجيران المعتبرين يكلفان بالحضور من الشخص الموجه اليه الأمر بالتفتيش .

ثانياً : نصت المادة ( ١١٤ ) من تعليمات الشرطة العراقية على ان يفتش الشهود الشخص المعين للتفتيش قبل ان يباشر العمل لكي لا يتهم اخيراً بدمس الاشياء زوراً ، ويجب حضور التهم أو من ينوب عنه حين التفتيش كلما كان ذلك مستطاعاً .

ثالثاً : يجب تنظيم قائمة ( نموذج - ٢٨ )<sup>(١)</sup> بكافة الاشياء المحجوزة وبالإمكانة التي توجد فيها وبعضها أو يختصمها الشاهدان . وان تنظيم هذه القائمة لا يمنع تحرير محضر بالكشف لبيان التفاصيل التي لا يمكن درجها في القائمة وان المحضر يجب تدوينه على اوراق ( نموذج - ٣٦ ) جدول القضايا اليومي .

رابعاً : يؤذن لشاغل المحل الجاري فيه التفتيش ، او من يقوم مقامه ، بالحضور وقت التفتيش وتعلل له ، عند طلبه ، صورة من قائمة الاشياء المحجوزة في المحل حمضة أو مختومة من الشاهدين .

خامساً : يجوز ان يفتش على الفور اي شخص موجود في المحل الجاري تفتيشه أو بالقرب منه متى اشتبه لسبب معقول بانه يخفي معه اي شيء يجري من اجله التفتيش وتحرر بعد تفتيشه قائمة بكافة الاشياء التي تكون قد وجدت منه وضبطت مع الاشياء ووقع عليها الشهود بالكيفية المذكورة اعلاه من ( نموذج - ٢٨ ) وتسلم له صورة منها بامضاء الشاهدين ، اذا طلبها .

سادساً : لا يجوز تفتيش المرأة الا من جانب امرأة .

---

(١) وهو رقم - ٤ من استمارات الشرطة العراقية وقد جاء في المادة ( ٢٧٤ ) من تعليمات الشرطة ان على مأمور التحقيق ان يأخذ معه استمارات تفتيش التتبع ( نموذج - ٢٨ ) ويوزعها ( كربون ) طبع واوراق رابعة لكي يطلى نسبه الى شاغل الدار بدون تأخير .

# الفضل الجليل

## في التقارير الطبية

على كل ضابط شرطة او محقق او حاكم عند وقوع اخبار يحصل تعدد على جسد شخص ان يرسله على الفور الى طبيب رسمي للحصول على تقرير قتي ولا يسوغ الزكون الى تقارير المضامين الا في المسائل الطفيفة حين لا يمكن مراجعة الطبيب الرسمي .

ان مديرية الصحة العامة طبعت استمارات خاصة لتقارير الطب العدلي وهذه الاستمارات هي :

اولاً : استارة (م - ل - ١) وهي التقرير الاول ( نموذج - ٣٠ ) الذي ينظم من قبل الطبيب الشرعي أو الطبيب الرسمي عند فحص الشخص ( فيما عدا قضايا تشريح الجثة التي لها نموذج خاص ) .

ثانياً : استارة (م - ل - ٢) وهي التقرير النهائي ( نموذج - ٣١ ) الذي ينظمه الطبيب المريض أو الجريح بعد اكمال مداواته .

ثالثاً : استارة (م - ل - ٣) وهي التقرير ( نموذج - ٣٢ ) الذي يجب ان تملأه الشرطة ( المحقق ) في حوادث الوفاة بنتيجة الجروح النارية كمعلومات اولية يسترشد بها الطبيب عند تشريح الجثة .

رابعاً : استارة (م - ل - ٤) وهي تقرير تشريح الجثة الذي ينظمه الطبيب بعد القيام بتشريح الجثة ( نموذج - ٣٣ ) .



خلاصاً : الاستشارة الواجب تقديمها الى مدير المختبر الكيماوي ببغداد في جميع الوفيات المشتبهة بالتسمم وهو (نموذج - ٣٤) ويجب املأه من قبل المحقق أو الطبيب المركزي وترسل هذه الاستشارة مع (١) الاحشاء الداخلية وهي المعدة (بعد ان تربط فوهتها) والكبد (بكليته) والكليتان وقسم من الامعاء وقسم من الطحال والرئة كل منها منفرداً عند ما يشقبه بالتسمم بالزرنيخ ، وتوضع هذه الاحشاء في وعاء زجاجي مملوء بالكحول المطلق (٢) التيء والغائط أو محتويات المعدة (عند ما تؤخذ بواسطة الطوبية) وتوضع هذه المواد في وعاء زجاجي دون مادة أخرى لحفظها (٣) الطعام والادوية التي استعملها المتوفى أو اية مادة أخرى يشقبه بها مع ابقائها في اوعيتها الاصلية واذا قُلت منها فنوضع اذ ذاك في وعاء زجاجي دون ان تقم اليها مادة أخرى .

ليس للمحكمة ان تجعل التقارير الطبية وسائر تقارير الخبراء، وان كانت كافية لان يستند اليها المحقق في تحقيقاته، دليلاً للحكم في القضايا الهامة ما لم تستدع منظم التقرير لاستماع شهادته الفنية لامكان مناقشته من قبل المحكمة والمتهم والمدعي العام وفي هذا الصدد جاء في الفقرة التاسعة منشور محكمة استئناف العراق (محكمة التمييز) المرقم بمسد أس-١٣-٢٢ المؤرخ - ١٧ مايس ١٩٢٢ ما نصه :

( ان الاطباء وغيرهم من اهل الفن يجب ان يجلبوا امام المحكمة لاداء الشهادة كسائر الشهود حتى يتمكن المتهم من مناقشتهم وينتسب للمحكمة ان تسألهم الاستئلة اللازمة ) .



## الباب الرابع

### في الدعاوى الموجزة

## الفصل الأول

### في حقيقة الدعاوى الموجزة

ان الفرض من تفريق الدعاوى الى موجزة وغير موجزة ؛ هو ان بعض الدعاوى البسيطة كجرائم الخالفات وغالب الجنح مما لا يحتاج الى اشغال دوائر الشرطة والمحقق بها كثيراً لعدم لزوم اجراء تحقيق عميق فيها كما يجرى ذلك في الدعاوى المهمة ولذلك اتخذت للدعاوى الطفيفة طريقة سريعة في الشرطة والمحكمة لاسكان انجازها بما يمكن من السرعة والافضل الدعوى موجزة لا يغير ما هية الجريمة ومعنى ما رأى الحاكم أو المحقق لزوم التحقيق في قضية تحقيقاً كافياً لكونها جنحة هامة أو جناية أو مخالفة غامضة تستوجب التعمق في التحقيق لاطهار الحقيقة فلها المدول عن طريقة الاجاز والسبر في التحقيق والمراضة بطريقة غير موجزة .

وما يستحسن التنبيه اليه انه لا تجوز رؤية الجنائيات بصورة موجزة بتأتما ويستثنى من ذلك قانونا محكمة المجرمين الاحداث امام حاكم من الدرجة الاولى أو الثانية من اجل اية جريمة ارتكبت اذا كانت غير معاقب عليها بالاعدام .

ان الاختصار المسموح به في القضايا الموجزة هو اولاً : عدم التحقيق في القضية من قبل محقق ، ثانياً : الاستثناء في المحكمة عن ضبط رسمي مفصل للدلائل . وان

الابحاز يقتصر على محضر المرافعات ولا يشمل المرافعات اذ لا بد من ان تجري محاكمة كاملة وباعتناء تام .

ان رؤية مرافعات الجرائم بصورة موجزة لا تغير ماهية الجريمة وانما تحدد سلطة الحاكم في اصداره العقوبة .

ان القانون وان اجاز رؤية كل دعوى من نوع الجنحة أو المخالفة بصورة موجزة الا انه ليس من المناسب رؤية القضايا الآتية بصورة موجزة وهي :-

أ - القضايا التي يحتمل ان تتطلب عقوبة اكثر مما للعالم فرضه بصورة موجزة عند ثبوت الجريمة .

ب - القضايا المقدمة والنلمضة التي تحتاج الى تحقيق دقيق للوقوف على ما هيته .

ج - القضايا التي لا يمكن ان تنتهي بمدة طويلة وتحتاج الى مرافعات عديدة .



## الفصل الثاني

### الدعوى الموجهة في دائرة الشرطة

ابنا في فصل سابق اذا كان الاخبار الواقع بما ينبغي ان يفتح له دعوى موجهة فلا يجب تنظيم (نموذج - ١) اخبار المعلومات الاولى وانما تدون خلاصة الاخبار في دفتر المركز اليومي وتعلأ الصفحة الاولى من (نموذج - ٢٩) محضر الدعاوى الموجهة وتحتوي هذه الصفحة على المعلومات الآتية :

- ١ - اسم محرك الشرطة .
- ٢ - تاريخ تنظيم المحضر ورقه المتسلسل<sup>(١)</sup>
- ٣ - اسم المشتكي وشهرته وصنفته وعمل اقامته .
- ٤ - اسم المظنون وشهرته وصنفته وعمره وعمل اقامته .
- ٥ - خلاصة الشكوى ( كأن يقال ادعى المشتكي ان المظنون سبه بقوله ( ) أو ( ادعى المشتكي ان المظنون الفلاني ضربه بمصا على رأسه مرتين والمظنون فلان رماه بحجر اصلب ساقه الايسر )
- ٦ - نوع الجرم والمادة القانونية كأن يقال ( السب العلني وفق المادة ٢٥٥ من ق.ع.ب ) أو ( ابناء وفق المادة ٢٥٥ من ق.ع.ب )

---

( ١ ) في دوائر الشرطة رقم متسلسل للدعاوى الموجهة حسب السنين اذ تدون الدعاوى في الدفتر التخذ لها بين قيد كل دعوى ويقال عنها الدعوى الموجهة لمركز ( كذا ) رقم لسنة وان نموذج - ٣٨ صورة هذا الدفتر :

ويجب الاجتهاد لأن يذكر في هذا الحقل اسم الجريمة التي وضع لها قانون العقوبات البغدادي في حاشية المادة المختصة .

- ٧ - مكان الجرم وزمان وقوعه .
- ٨ - تاريخ وقوع الشكوى للمركز .
- ٩ - صورة اثبات الشكوى واسماء شهود الاثبات .
- ١٠ - صورة اثبات الدفاع واسماء شهود الدفاع .
- ١١ - تاريخ توقيف المئذون ( ان كان موقوفاً ) .
- ١٢ - مبلغ الكفالة ان كان المظنون مكفلاً .
- ١٣ - أنواع محكومات المظنون السابقة مع تاريخها .

وهذه الايضاعات تسرج في الصفحة الاولى من ( نموذج - ٢٩ ) <sup>(١)</sup> وهي الصفحة العائدة لضابط البوليس ويوقع هذا الضابط في ذيلها وبعد ذلك يرسل المحضر الى المحكمة في اقرب يوم ممكن ، وتقوم الشرطة بتبليغ الطرفين والشهود لزوم الحضور امام المحكمة في ذلك اليوم ويقدمون سوياً الى الحاكم مع المحضر .

( ١ ) ان المحضر الدماري الموجزة نموذجين مطبوعين احدهما مطبوع من قبل وزارة العدلية تحت اتمية ( ج - ٧ ) وقد تضاعف على غيره لان فيه مجالا للرجاع اقادات الشهود واما الثاني فلا يصلح لتدوين اقادات الشهود ، وكان هذا مطبوعاً من قبل الشرطة سابقاً .



## الفصل الثالث

### معاملة الدعاوى الموجزة في المحكمة

قدما انه عند ما يقع الاخبار عن الدعاوى الموجزة تمرر خلاصته وتتلأ الصفحة الاولى من محضر الدعوى الموجزة (نموذج - ٢٩) وتصدر دعوة من الشرطة للشهود والمشتكي والمظنون ليحضروا امام المحكمة ويرسل المحضر مع معقب الدعاوى الموجزة الى المحكمة وترى الدعوى في ذلك اليوم (اي في يوم وصول المحضر) بعد ان تسجل في سجل المحاكمات الجزائية المرموز اليه برمز (ق - ج - ١) <sup>(١)</sup> المختص بالدعاوى الموجزة وتجري المحاكمة على الصورة الآتية :

اولا : يحضر المتهم ويسأل عن اسمه لتثبت من انه هو المذكور في المحضر  
ثانياً : يدعى المشتكي وتسمع افادته ( بعد التحليف ) وتدون خلاصتها الجوهرية في اعلى الصفحة الثانية من (نموذج - ٢٩) وبما يجعل التنبيه اليه ان الافادة يذكر فيها ما يهم الدعوى والمرافعة كالمثال الآتي :

(١) المشتكي فلان بن فلان افاد بعد التحليف : انه بينا كان ماراً من الشارع الفلاني في الساعة الفلانية من اليوم الفلاني ضربه زيد المظنون الحاضر

---

(١) يملك في المحاكم الجزائية سجل ( للدعاوى الموجزة ) وآخر ( للدعاوى غير الموجزة ) ولكن نموذج هذين السجلين مطبوع من قبل وزارة العدلية على نسق واحد برمز (ق - ج - ١) .

يئنه على خده ضربة واحدة بحضور الشهود فلان وفلان .

٣ - يسأل المظنون بعد سماع افادة المشتكى على الفور أيصق ما قاله المشتكى ام لا ؟ وتدرج كلمة ( اقر ) أو ( انكر ) ، حسب مقتضيات الحال ، في اسفل افادة المشتكى ( في الحل الخاص ) فان اقر المظنون فلا يبقى لزوم لاستماع باقي الشهود وتدون افادة المتهم بصورة موجزة ودفاعه ( ان وجد ) وعلى الحاكم بعد ذلك ان يحرر القرار وفيه .

٤ - فان أنكر المظنون يباشر الحاكم استماع شهود الالبات وتدون شهادتهم في المحضر في الصفحة الثالثة الخالية البيضاء .

٥ - تدون افادات الشهود في الدعوي الموجزة على الوجه الآتي :  
يذكر أولا رقم الشاهد المتسلسل كأن يقال ، شاهد الالبات الاول ، ثم اسمه واسم ابيه وشهرته وعشيرته <sup>(١)</sup> ومحل اقامته وعمره .  
ثم يذكر انه افاد بعد التحليف : ( تدون النقاط الجوهرية من الشهادة ) .

٦ - ثم تستمع افادة المتهم التفصيلية ويسأل عن دفعه وهل لديه شهود دافع وماذا يشهدون ( وتدون النقاط الجوهرية من الافادة في الصفحة الثانية من المحضر ) .

٧ - ثم يستمع شهود الدافع وتدون شهادتهم في الصفحة الثالثة من المحضر كما تدون افادة شهود الالبات . واذا ضاقت الصفحة الثالثة عن استيعاب شهادات الشهود تضاف اليها اوراق بيضاء أو اوراق الشهادات المختصة بالدعوي غير الموجزة .

(١) كثيرا ما يفيد ذكر العشيرة في الخارج لظهور حقيقة الشهادة .

ويقعد بفترة (أوامر المالك الابتدائية وجريان المحاكمة) الواردة في المحضر ان يذكر فيها القرارات الاعدادية الموقفة كقرار تأجيل المرافعة لعدم حضور أحد الشهود أو لأسباب أخرى وغير ذلك من القرارات عند النزاع النهائي الذي يكتب في الصفحة الرابعة ويحتوي<sup>(١)</sup> على أسباب التبريم أو البراءة أو الافراج ويشمل الوقائع المؤلفة للجريمة والاسباب الموجبة للحكم مختمراً كما يلي :

### الاسباب الموجبة للمحكم مختمراً :

لقد ثبت باقعة المشتكى فلان المؤيدة بشهادة الشهود فلان وفلان ان المظنون (فلان) ضرب المشتكى بيده على رأسه وعليه .

المحكم

قرر تبريم المظنون فلان ببراءة قدرها ربع دينار وعند عدم الدفع بحسب يومين بالحس البسيط وفق المادة ٢٢٧ بدلالة المادة (٢١) من ق. ع. ب وأفهم علناً في (التأريخ) ....

### توقيع الحاكم

حاكم جزاء من الدرجة ...

ويدرج في قسم الملاحظات المدرج في الصفحة الرابعة من المحضر تاريخ دفع الغرامة ( ان وجدت ) ورقم الوصل ويوقع الكاتب المسؤول عن قبضها بانها استوفيت أو يذكر ان المحكوم عليه لم يدفع الغرامة فاصدرت بحقه مذكرة (١) وذلك بعد ان يصدر القرار بالتقدمة كسائر الاحكام وهي :

( باسم صاحب الجلالة ملك العراق غازي الاول اني حاكم الجزاء من في بتاريخ ... قد اصدرت الحكم الاتي ) :



سجن ، أو يسجل قرار تأجيل الفرامة أو غير ذلك مما يعقب الحكم من المسائل المتعلقة بالدعوى .

ان مذكرة السجن (نموذج - ٣٥) تنظم بنسختين احدهما ترسل الى السجن مع المحكوم بواسطة الشرطة والنسخة الثانية تبقى في اضرارة الدعوى ، وعند ما يكمل المحكوم مدة محكومته تمام المذكرة من قبل مدير السجن الى الحاكم وعليه ان يتأكد اولا ان المسجون اكل المدة المنصوص عاها في الحكم ومن ثم يأمر بربط المذكرة باضرارة القضية الاصلية .



- لائحة -

ليس في قانون اصول المحاكمات الجزائية البغدادي ما يحتم تدوين الشهادات في القضايا الموجزة امام المحاكم ولما كان هذا الامر يمنع اجراء التفتيحات التمييزية والاستئنافية فقد اصدرت محكمة استئناف العراق (محكمة التمييز) تمييزاً مرقفاً بحدود ١٣ - ٢٤ مؤخراً في ٢٧ تموز سنة ١٩٢٤ طلبت فيه التدوين وهذا نصه : ( ان المادة ١٦٤ من قانون اصول المحاكمات الجزائية البغدادي وان كانت تصرح بان لا لزوم لتدوين افادات الشهود في محضر العلوي الجزائية الموجزة الا ان الاجدر بالمحکم تسهيلا لاجراء التفتيحات الاستئنافية أو التمييزية ان يدونوا القسم الجوهري من شهادات الشهود في المحضر ولا مانع في القانون يمنع المحاكم من اجراء ذلك ، فلذا ارجو الفات النظر الى هذه الجهة والعمل بموجبها في المحاذلت التي تقع آتياً ) انتهى ، وقد جرت جميع المحاكم العراقية على هذا الاساس اي تدوين الافادات الجوهريّة من شهادات الشهود في المحضر حتى ان محكمة الجزاء الكبرى في بغداد عدت قرارات بصفتها التمييزية امتنعت فيها عن تصديق الحكم بحجة عدم تمكن المحكمة من استعمال حقها القانوني في التدقيق لعدم تدوين الشهادات .



## الباب الخامس

في الدعاوي غير الموجزة

### الفصل الأول

كيفية التحقيق عنها في دوائر الشرطة

مر علينا في الباب الثالث انه عند ما يتلقى مركز الشرطة نبأ يتعلق  
بارتكاب جنائية أو جمحة هامة يجب تدوين ذلك النبأ على الفور في تقرير المعلومات  
الاولى (نموذج - ١) وان يأخذ المأمور توقيعاً من الخبير على اقواله بعد تدوينها ، ان  
لم تكن مكتوبة من قبل ، الا اذا كان امياً فيأخذ وصمة اتمله وتدون خلاصة  
الاخبار في (دفتر المركز اليومي) وترسل على الفور نسخة من التقرير الى المحقق  
وحاكم التحقيق أو حاكم الجزاء وعلى مأمور المركز ان يباشر فوراً تحقيق  
الحادثة (١) ان كانت الجريمة ارتكبت حديثاً داخل منطقتة وان يتخذ كل  
الاجراءات الضرورية لمعرفة محل الجرم والقبض عليه ولهذا الغرض عليه ان  
يتوجه بنفسه أو يبعث احد مرؤسيه الى محل الجريمة وله ان يطلب حضور اي  
شخص امامه يحتمل ان تفيد شهادته في الحادثة ويجب على ذلك الشخص ان  
يجيب عن الاسئلة الموجهة اليه ما لم يحتمل ان تعرضه اجوبته للجريمة ولا يجوز

---

(١) ان كان الاخبار واقعا اليه وكان المحقق غير موجود .

ان يطلب منه توقيع شهادته اذا كتبت ، كما انه لا يجوز استعمال تلك الكتابة في الابدات القانوني وانما لمجرد تنوير الحادثة والوقوف على سيرها .

وعندما يصل التقرير الى المحقق عن الحادثة فعليه ان يشرع في تحقيقها وان كان قد باشر التحقيق مأمور المركز او شرع فيه فعلى المحقق ان يأخذ منه التحقيق ويعيد استجواب سؤال الشهود ولكن الاصول الجزائية اجازت للمحقق ان يكاف مأمور المركز أو مفوضاً غيره بتحقيق الجريمة وذلك في الاماكن البعيدة عن المحقق أو عند ما لا يتيسر اجراء التحقيق من قبله الا اذا كانت القضية من القضايا الواجب الفصل فيها من قبل محكمة كبرى فيجب حينئذ السعي وراء تحقيقها من قبله أو من قبل حاكم .

هذه هي الطريقة المصرح بها في قانون الاصول الجزائية البندادي اما المتبعة في الاقضية التي ليس فيها محقق فهي ان يقوم مأمور المركز أو المفوض بتحقيق القضية وجمع الدلائل وتدوين الشهادات في جدول القضية ( نموذج - ٣٦ ) وبعد تدوين الشهادة على مفوض التحقيق أن يحضر الشاهد امام الحاكم ليحلفه ويقرأ الشهادة عليه ويفهم مضمونها ويصدقها ، وفي الاماكن التي فيها محقق تعرض الشهادات على المحقق لتصديقها بحضور الشاهد بعد تحميله اليمين .

### مهرول . لقضايا اليرمى :

ان هذا الجدول ( نموذج - ٣٦ ) هو عبارة عن محضر تحقيق الشرطة وهو مطبوع على نسختين باوراق مرققة متسلسلة<sup>(١)</sup> ويجب ان يذكر في اعلاه اسم اللواء واسم مركز الشرطة لأجل ان يدون فيه ضابط البوليس كل دور

(١) يجب ان يلاحظ ان في مملكة الجدول على اوراقه المتسلسلة فرائد عظيمة

من احوار التحقيق وكل اجراء يقوم به وكل خبر تلقاه، ويدون فيه اسماء الشهود الذين دعوا واستشهدوا، وذلك كله مع كتابة التاريخ والساعة والدقيقة على الضبط اما افادات الشهود فانها تدون في جدول القضايا اليومي حرفياً وبوقتها الشهود انفسهم . ويجب ان يدون فيه ، كل امر بالتوقيف أو ما يتعلق بالمتهم من القبض عليه أو تعديده توقيفه أو اطلاق سراحه ويذكر فيه كل ما يهم الدعوى من المسائل الاخر كأن ينهب المحقق الى الكشف او الى تدوين شهادة أو جلب متهم وتذكر فيه النتائج التي تحصلت من ذلك ايضاً . ونكرر ان المهم ان تذكر الساعة والدقيقة مع التاريخ لكل ما يدون فيه .

واذا وجد من الاموال المسروقة شيء يجب ذكر كيفية الحصول عليه ولو كان مذكوراً في قائمة التفتيش (نموذج - ٢٨) وان لم يظفر بها توزع دائرة الشرطة على الفور قائمة باوصاف الاشياء المسروقة . وكذلك اذا تبين ان المجرم هارب وان مكانه غير معروف فانه بعد ان يستصدر بمحة البيان (نموذج - ٨) تبلغ اوصافه ايضاً لكافة الاولية ويشار في الحضر الى وقوع هذا التبليغ ، وأن تُنذر يجوز لكل شرطي القبض عليه وفق الفقرة (ز) من المادة (٢٤) من الاصول الجزائية ولو لم يكن حاملاً امراً بالقبض . كما انه يجب تعميم اوصاف الجثة النكرة لمعرفة حقيقتها .

### كيفية استماع الشهود امام المحقق

يلتزم المحقق ضبط افادة المشتكي في جدول القضايا اليومي بعد تحليله اليمين وكذا شهادات الشهود الذين يرى ان شهادتهم يستفاد منها في الموضوع لتعلقها به وتذييل كل شهادة بتوقيع المشتكي أو الشاهد تصديقاً لصحة ما كتب ؛

وإذا كان المطلوب توقيعه غير قادر على الامضاء أو ممتنعاً عنه تشرح الكيفية .  
ويكون استماع الشهود على الطريقة الآتية :

١ - يسأل الشاهد عن هويته ومحل اقامته وعمره ويدون ذلك ثم يجلف اليمين أو يقسم على انه ينطق بالحقيقة ويذكر انه ( افاد بعد حلف اليمين ) او ( افاد محلفاً ) ثم يستمع مالى الشاهد من المعلومات وتطلق له حرية الكلام ليفضي بما عنده من اداة ويدون المحقق ما يتعلق بالقضية من شهادته <sup>(١)</sup> في جدول القضايا اليومى مع ذكر الدقة والساعة والتاريخ في الحاشية .

٢ - يكون للمتهم الحق في ان يناقش الشهود - بعد ادائهم الشهادة - مجتمعين أو منفردين وتذكر هذه المناقشة في ذيل الشهادة وتصدق .

٣ - يجوز حضور التهم أو المدعي الشخصي ووكيلهما ، أمام المحقق اثناء التحقيق أو استماع الشهود مالم يكن لدى المحقق مانع ولا يسوغ للوكلاء التكلم الا باذنه .

٤ - اذا كان المشتكى أو الشاهد يتكلم بلغة لا يفهمها المحقق فعليه احضار مترجم محلف ويدون اسم المترجم ومن اي لغة نقلت الاداة .

٥ - يجب ان يكتب ما يقرره الشهود عيناً ولو كان مخالفاً للاداب اذ كثيراً ما تظهر الحقيقة من العبارات الاصلية المستعملة من قبل الشاهد .

٦ - تكتب اداة الشاهد بصيغة المتكلم وعند ما يستعمل ضمير الغائب يجب ان يشار الى مرجع الضمير .

(١) يحدد بالمحقق بالنظر الى عدم علمه بما عند الشاهد من المعلومات التفصيلية يسأله اولاً سؤالاً عاماً عن الحادثة وبعد ان يكمل الشاهد افادته يشرع في توجيه الاسئلة لان التسرع في توجيه الاسئلة الكثيرة للشاهد قد يعطي الحقيقة .

٧ - إذا استعمل الشاهد في شهادته بعض كلمات أو عبارات مهمة فيجب ان يسأل ما يقصده بها ويدون هذا الايضاح في المحضر .

٨ - تقرأ الشهادة على الشاهد بعد تدوينها وإذا اراد بعد اتمامه معناها ان يحنف منها أو ينير بعض العبارات أو يعللها فلا يشطب عليها بل يدون ذلك في ذيل الافادة مع ملاحظات المحقق بشأنها وذلك كأن يقول ( بعد ان تلوت على الشاهد افادته أنكر العبارة التالية « ويذكرها حرفياً » مع انه اداها ) أو غير ذلك من الملاحظات بأمانة وصدق .

٩ - عند ما يدعي الشاهد العلم بقضية يجب السؤال منه عن كيفية حصوله على تلك المعلومات فان قال من سماع يجب ان يسأل عن كيفية السماع وعن الناقل

### اصول التفتيش

ان أهم غاية يستهدفها المحقق هي معرفة المتهم الحقيقي المرتكب للجريمة فإذا لم يعرف الشهود المتهم قبل الحادثة فيجب ان يطلب منهم وصفه وصفاً دقيقاً (على قدر المستطاع) وعلى المحقق ان يدون ذلك باعتناء ثم يقوم بعرض المتهم عليهم بغية تشخيصهم إياه مع مراعاة المسائل الآتية :

١ - لا يسمح للشاهد برؤية المطلوب تشخيصه قبل العرض

٢ - يجب حشر المطلوب تشخيصه بين اشخاص لا يقلون عن اربعة ويجب اختيار هؤلاء ممن يتفقون وإياه في اللبس والقومية والجسم والعمر . واخلاصة يجب الاحتراز عن جعل ذلك الشخص ممثلاً عن الآخرين بحيث يستدعي الانتباه لئلا يستطيع الشهود معرفته بمجرد ما سمعوه عنه من تفاصيل الحادثة .

٣ - يجب اجراء العرض بحضور شخصين متبرين ليكونا شاهدين على الجاني .

٤ - يجب وضع تقرير يبين تفاصيل العرض يذكر فيه اسماء الاشخاص الذين عرضوا مع ارقامهم حسب ما هم واقفون ويمطى لكل منهم رقم وفضلا عن ذلك يجب ان يتضمن هذا التقرير اعادة الشخص المطلوب منه تحقيق الشخصية ولو لم يتمكن من معرفته المتهم وعند ما يقوم المحقق او حاكم التحقيق بالعرض يجب تحليف الشاهد قبل العرض .

٥ - يجب ان يحضي ذلك التقرير من الشخص الذي اعطى الافادة وشهود العرض والمحقق أو القائم بالعرض ( راجع قرة - ١١٢ - من مجموعة تعليمات الشرطة المراقبة )

### نموذج محضر تشخيص

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
اسم الشخص الموقوف	كـ	كـ	كـ	كـ	كـ	كـ	كـ

أي المحقق ( أو الحاكم ) الفلاني باشرت عرض المتهم على الشهود  
في الساعة في اليوم الفلاني في تاريخ في المحل الفلاني على الوجه الآتي :



- ١ - احضرت الاشخاص المذكورين اعداء المتشاكين مع المتهم في الملبس والقومية والعمر وحشرت المتهم بينهم على ما هو مذكور في الجمل اعداء .
- ٢ - احضرت الشاهد وحلفته وعند ما شاهد الاشخاص اشار الى الشخص ( رقم ) وهو ( فلان ) قائلاً انه هو المتهم الفلاني بتأكيد او قال ( اظن انه يشبهه ) الخ ...

- |                                |                               |
|--------------------------------|-------------------------------|
| توقيع الشاهد                   | توقيع المحقق                  |
| توقيع شاهد العرض فلان ابن فلان | توقيع شاهد العرض فلان بن فلان |
| من سكنه المحل الفلاني          | من سكنه المحل الفلاني         |
- ٣ - ثم احضر الشاهد الفلاني وحلفته وعندما شاهد الاشخاص اشار الى الشخص ( رقم - ) وهو ( فلان ) وقال انه هو ( المتهم بعينه ) او قال ( انه يشبهه ) أو قال ...
- |                                   |                      |
|-----------------------------------|----------------------|
| ( توقيع الشاهد )                  | ( توقيع المحقق )     |
| ( توقيع شاهد العرض فلان بن فلان ) | ( توقيع شاهد العرض ) |
| من سكنه المحل الفلاني             | فلان بن فلان         |

### كيفية تدوين اقرار المتهم

... اوجبت المادة ( ١١١ ) من الاصول الجزائية انه اذا قبض على شخص او احضر امام المحقق فعليه ان يشرع في استجوابه خلال اربع وعشرين ساعة من تاريخ حجزه وتدوين اقاوته على كل حال وقد صرحت المادة المشرونة من ذيل الاصول لسنة ١٩٣١ بانه ( لا يعتبر اقرار المتهم ، الواقع امام ضابط الشرطة او المحقق ، بينة الا اذا اقتضت المحكمة بان الاقرار المذكور لم يقع بلدى الصور

المجلسة في الفقرة الأولى من المادة ١٩ ، وأنه لم تكن لضابط الشرطة أو المحقق فرصة مقبولة لاحتضار المتهم أمام الحاكم لضبط أقراره . ( ولذلك عند ما يتعرف المتهم ويكون بالإمكان احتضاره أمام الحاكم ، يجب على المحقق ان يحضره امامه وعلى الحاكم ان يدون الاقرار بخط يده أو من قبل كاتب تيمت اشرافه في جدول القضايا اليومية ( نموذج - ٣٦ ) وان كان المحقق قد دون افادة المتهم قبل ذلك فيجب تكرار تدوينها من قبله وقد جاء في منشور رئيس محكمة تمييز العراق المرقم ١٣ - ٢ - ٣٢ المؤرخ ٧ - ٥ - ١٣٢٢ المرسل الى حكام الجزاء كافة ما نصه :

« حيث قد ظهر لي بان اغلب الحكام لم ينفوا على الفرض من تدوين اقرارات المتهمين وكيفية القيام بها فلذا اقتضى ان احيطكم علماً بما هو مطلوب منه . ان الفرض من احتضار المتهم امامهم لم يكن لمجرد تلاوتهم الالافدة المدونة من قبل دائرة الشرطة بل التوصل الى وقاية المتهمين من المغشورية وبمجرد تلاوة افادة دونت من قبل دائرة الشرطة لا يكفل حصول الفرض المار ذكره بل يجب بذل الحمة واعمال الفكرة والروية لحصول الفرض من تدوين اقرارات المتهمين لان قيام الحكام بتلاوة الالافدة وان كفل عدم مغشورية المتهم بذلك من جراء ضرب أو ارباب أو اغراء أو وعد بعدم اصابته اي مكروه عند ما يتعرف وفق ما هو مدون الا ان وقاية المتهمين من المغشورية لا تحصل تماماً بمجرد ما ذكر .

يجب ان تدون اقرارات المتهمين من قبل الحكام انفسهم كما تدل عليها كلمة ( تدوين <sup>(١)</sup> ) والحاكم يقوم بوظيفة المحقق عند احتضار المتهم امامه لتدوين اقراره فتدوين الاقرار يجب ان يقتصر على الحاكم أو كاتبه امامه فلا يدون من

---

(١) يشير الى العبارة التالية الواردة في القانون وهي : ( لاحتضار المتهم امام الحاكم لضبط اقراره ) .

قبل أي شخص آخر وعلى الحاكم ان لا يكتفي بتدوين ما يفهمه المتهم بل عليه ان يلقي اسئلة ويدون اجوبتها فيما يختص بالاقسام الناقصة في الافادة وعليه ان يسأل المتهم عن كل ما يتعلق بالقضية بنوع عام وحيث انه ليس للمحكمة ان تقبل اقرار المتهم اذا وقع بنتيجة اساءة معاملته أو تهديده أو وعده بفائدة ما فالأخرى به بناء على ذلك ان يقوم الحاكم نفسه بالقاء الاسئلة وتدوين اجوبتها . واذا تبين له من ان الاعتراف لم يكن بنتيجة احدى الطرق المبينة في المادة ١٩ فعليه ان يبين رأيه هنا في آخر الافادة . فالحاكم التي تعتمد كثيراً على اقرارات المتهمين يجب عليها ان تتنوع من ان تلك الاعترافات لم تقع بنتيجة اساءة معاملة المتهمين . فاثبات قضية باعتراف يشك في كنيته وقوعه مما لا تسوغه القوانين .

### التقرير النهائي

ينظم المحقق بعد اكمال التحقيق تقريراً نهائياً في القضية يضمه سير الدعوى واستنباطاته منها مع بيان المواضيع الاتية على التسلسل :

تاريخ وقوع الاخبار ، وكيفيته وخلاصته ، وتاريخ الحادثة وتاريخ القبض على المتهم ، ومقدار شهادات شهود الاثبات ، وافادة المظنون ، وخلاصة افادة شهود الدفاع ، وما توصل اليه المحقق من النتيجة ، وقراره النهائي في الموضوع ، وهنا تصور حالتان : الحالة الاولى :

اذا لم يجد المحقق ادلة كافية لتقديم المتهم للمحاكمة فيفرج عنه ، اذا كان مقبوضاً عليه ، ويرسل اوراق القضية الى حاكم التحقيق ، أو الى حاكم الجزاء المختص في الاماكن التي ليس فيها حاكم تحقيق لتدقيقها وتصديق قرار المحقق أو عدمه ، وهنا ثلاثة احتمالات الاحتمال الاول ان يوافق الحاكم على ما رآه :

المحقق من عدم وجود دلائل كافية تستدعي تقديم المظنون للمحاكمة فيصنف القرار ويعيد اوراق القضية بعد تسجيلها في دفترها انحصاراً<sup>(١)</sup> الاحتمال الثاني أن يرى الحاكم ان الدلائل الموجودة في القضية كافية لتقديم المظنون للمحاكمة فيقرر اعادة الاوراق الى المحقق لتنظيم (محضر الاتهام) وارسالها مع هذا المحضر الى المحكمة حسب الاصول ، وليس للمحقق ان يمارض في هذا القرار بل عليه اتباعه .

الاحتمال الثالث : ان يجد الحاكم الدلائل الموجودة في القضية غير كافية لتقديم المظنون للمحاكمة وان يلاحظ من جهة اخرى قصراً في التحقيق ويرى ان اللوم فيه قد ينتج ظهور دلائل تؤيد مجرمية المظنون أو تكشف عن الجرم الحقيقي وعلى الحاكم في هذه الحالة ان يعيد الاوراق مع بيان واضح للنقاط الواجب اكملها ، وعلى المحقق اتباع ذلك .



(١) عند ما ترد الى الحاكم القضايا المطلوب سدها وفق المادة (١٩٨) من الاصول الجزائية يجب تسجيلها في سجل الاساس الخاص بهذه الدعاوي (ق - ج - ٦) الذي يجب مشك في كل محكمة جزاء وعند كل حاكم تحقيق وتخرج فيه خلاصة القرار الصادر من الحاكم بالموافقة على قرار الافراج او عدمها .

### اوراق المظنون المهرب او المجهول

لقد اصدرت وزارة الدلية منشوراً في موضوع حفظ اوراق المظنون المهرب او المجهول بلفتنا الى جميع المحاكم بحد (١٢ - ١٨) وبتاريخ ٨ ايار ١٩٣٥ هذا نصه :

«يلبى اجراء التفتيش الدلي في المحاكم ظهور ان الشرطة عندما تقوم بالتحقيق بناءً على اخبار أو شكاية ثم اما بناءً على عدم امكان احضار المتهم لهروبه أو لجهالة الفاعل تقدم الاوراق التحقيقية الى المحاكم مقترحة عليه اتخاذ القرار بسدها فيقرر سدها مؤقتاً وفق المادة ١١٨ من الاصول .

ان هذه الاجراءات لا تنطبق على المادة المذكورة من الاصول إذ ليس فيها بحث حولها لا صراحة ولا دلالة كما ان اكثر القضايا التي تسد بهذه الطريقة تلقى اصابها في المحزن وتلسى وينقطع فيها التعقيب ، لذلك نرى :-

١- ان يعلم المحاكم التي تعرض عليه هذه القضايا بان صدور مثل هذا القرار غير صحيح .

٢ - وان يعلم المحققون العدليون بان هذه الطريقة في التحقيق غير صحيحة .

ان الطريقة المواقفة فيها اذا كان المظنون هارباً أو مجهولاً هي ان تبقى الاوراق التحقيقية قيد النظر في التحقيق وان تقدم الى المحاكم كل ثلاثة اشهر وهو يؤثر عليها بما يراه موافقاً من الاجراءات القانونية الى ان يقبض على المظنون المهرب او يعرف المظنون <sup>(١)</sup> إذ ليس في الاصول قاعدة لمرور الزمان لكي يمكن سد القضية بعد مرور مدة معينة »

---

(١) ادى ان الجرائم التي يكون فيها المظنون مجهولاً تنقسم الى قسمين قسم تكون فيه الدلائل غير كافية لاثبات وقوع الجريمة ويكون من المحتمل الحصول على دلائل تؤدي الى معرفة الفاعل فيما لو قرر الترتيب في القضية وهذا القسم هو الذي يسميه المنشور . والقسم الثاني هو ما تكون فيه ظروف الحوادث غير مساعدة على التمكن في وقت من الاوقات من معرفة الفاعل كما لو كانت قد وقعت سرقة لحاف في الليل المظلم وهرب الفاعل بدون ان يترك اثر أو القضية التي من هذا القسم تحفظ وفق الفقرة ب من المادة ١٠٧ من الاصول .

## الحالة الثانية :

إذا وجد المحقق دلائل على المظنون كفاية لمحاكمته أمام المحكمة الكبرى أو  
حاكم جزاء من الدرجة الأولى أو الثانية فيرسل الأوراق للقضية مع المتهم إلى حاكم  
الجزاء المختص لإجراء المحاكمة .

## نموذج تقرير نهائي في الدعوى :

أخبر المركز فلان بن فلان بتاريخ ..... أن داره قد سرقت في ليلة ٢٥/٣٩ - ٧  
وكان المسروق ( نقد المال المسروق ) تقدر قيمته بكذا وانه يشبه  
بالمظنون فلان بن فلان ونتيجة التحقيق تبين ان السرقة وقعت ليلاً بواسطة  
كسر باب من الخارج وتدل الآثار على انه استعملت آلات للكسر وأن  
السرقة وقعت من أكثر من شخص ولا يقل عدد السارقين عن الثلاثة. وأن  
الوقت الذي حصلت فيه السرقة يزجج ان يكون الساعة الخامسة عريية ليلاً .  
ودخل السراق من الباب وخرجوا منها ولم يبق وجود آثار تدل على التسلق وابست  
الاموال المسروقة كانت موضوعة في صندوق داخل الفرفة ولا بد من انه كان مع  
السراق من يعلم بحالة الاموال وموضعها لانه توجد صناديق أخر لم تقش وهي لا  
تحتوي على اشياء ثمينة وقد استمعت افادة الخدم وهم فلان وفلان وفلان ولم تحصل  
منها قائمة وتبين انهم في هذه الدار منذ سنين لم يتبدل واحد منهم وقد استمع  
شهادة الحراس الليالي وهم فلان وفلان فلم يظهر من شهادتهم ما يفيد القضية غير  
ان الشبهات كانت تخوم حول المظنون ( فلان ) وقد اجريت التحريات في  
داره وفي الاماكن المتوقع حفظه اموال السرقة فيها فلم تتوصل الى أي أثر  
للعالم المسروق كما ان المظنون قد انكر معرفته شيئاً عن هذه السرقة بتاريخ ١٩٤٩

انه كان ليلة السرقة في كبرأدة الاعظمية وقد استشهد على ذلك بشهود الدفاع  
وم فلان وفلان وقد ائبوا المظنون في اعدته هذه وعليه لم توجد دلائل كافية لاحالة  
المظنون على الجحامة من اجل هذه الجريمة. ولهذا قررت الافراج عن المظنون  
فلان وفق المادة (١١٨) من قانون الاصول الجزائية الهنداوي واقدم كافة الاوراق  
التحقيقية وهي ( ) اوراق حبيب القائمة المربوطة الى خا كم ....  
للتبقيق والامر بما يراه مناسباً

التوقيع

في سنة

محقق منطقة

## مؤرخ

تقرير نهائي بتقديم مشرهم للمحكمة

١- بتاريخ الخبر كاطم بن علي بانه اعطى كلل أفندي بن ماهر بك  
بنيناً يبلغ خمسين ديناراً وان المظنون فلان قد زوره وجمل مبلغه مائة وخمسين ديناراً  
وهو (ميرز ش ١) وقد اقام المظنون دعوى بالسند المذكور في محكمة بداءة

(١) ان للبرزات اهمية عظمى في سير الدعوى ويجب التوفي والاحترار من وقوع  
الاجتلاط بين المبرزات العائدة للعدوى عتلة اذ قد يتسبب ذلك اموراً تقلب الدعوى  
راساً على عقبه .  
والمستندات والمبرزات التي تقدم الى الشرطة اذا كانت من الاوراق تربط بالقضية  
ويشار اليها في سجل التحقيقات وتستسخ، ان امكن ويرمز اليها برقم خاص وان كانت  
المستندات من غير الاوراق التي يمكن حفظها بين الاضبارة يجب تفصيل ذلك في جدول  
القضايا اليومية حين وضع اليد عليها من قبل الشرطة كما انها تسجل في دفتر الخاص  
لها بدائرة الشرطة ويجب وضع هذه الاشياء داخل غلاف وتوضع على الغلاف رقمة  
بمنوان الاشياء ورقم للدعوى العائدة لها وعلى كل شخص يسلم هذه الاشياء ان  
يطلب وصلها

بفداد مطالباً بالمبلغ المذكور وقد أوقف المظنون بتاريخ سنة  
واجريت التحقيقات فبين ما يأتي :

اولاً : ان الشاهد محمد علي أفندي بن محمود كاتب المستدعيات يفيد انه  
قبل نحو ثلاثة اشهر راجعه حسب مهنته ، المشتكي وطلب اليه ان يحرر من  
اقراره سنداً بمبلغ خمسين ديناراً عن بدل ايجار دكان استأجره من كامل أفندي  
ابن ماهر بك ( المظنون ) فحرر بها السند بالمداد الاسود الذي يستعمله عادة على  
ورق قريب من الصفرة وختمه المشتكي بختمه ولما عرض عليه السند ( مبرز - ١ )  
اجلب بان هذا هو السند الذي حرره بخط يده ولكن كلمة ( مائة ) المكتوبة في  
اعلاه وباطنه لم تكن بخط يده واتماهي مضافة اخيراً

ثانياً : شهد هاشم بن علي ( الشاهد الثاني ) بانه بينما كان جالساً في قهوة  
المصبغة يوماً قبل نحو شهر اذ استشاره المظنون في امكان اضافة ( مائة ) الى  
سند مكتوب بخمسين ديناراً وسأله عما اذا كان يتمكن من تشبيه الخط فاجابه  
بالتفي ، واخبر المدينين حالاً وقد ايد ان ( مبرز - ١ ) هو الذي كان يئد المظنون  
راجع شهادته ( من صفحة الى )

ثالثاً : اما الشاهد الذي استمع بصفة خبير وهو الخطاط ( الحاج علي أفندي )  
فقد ابان ان كلمة ( مائة ) موضوعة في السند بتكليف بين كلمة قطع وبين خمسين  
ومكتوبة بحرف احق من حروف السند وبخط لا يشبه الخط الاصلي من  
وجهة الرسم ومن ذلك يجزم بان كلمة ( مائة ) اضيفت بعد كتابة السند ( وشهادته  
في صفحة .... )

رابعاً : ان الشاهد شهد بانه توسط في ايجار الدار الواقعة في محلة  
جديد حسن باشا المذكورة في السند والمائدة للمظنون وانه كان قد تم الاتفاق



بين المظنون والمشتكى على ايجارها لمدة سنة بمبلغ خمسين ديناراً .  
خامساً : مثل من دائرة ضريبة الاملاك فورد الجواب بان بدل ايجار الدار  
المخمن هو خمسون ديناراً والجواب (مبرز - ٣) .

سادساً : اما المظنون قد اعترف بان بدل ايجار الدار هو خمسون ديناراً  
وكتب السند بذلك المبلغ ولكن كان على المشتكى دين آخر ووضع مبلغه فيه  
بدون ان يشار في متن السند الى هذا الدين ولم يؤيد هذا الدفع بدليل .  
ومن نتيجة سير التحقيق تبين ان السند كان قد كتب بخمسين ديناراً وقد  
جعل اخيراً بمائة وخمسين ديناراً واستعمله المشتكى في المحكمة .

لذلك أرى ان الدلائل المبحوث عنها كافية لتقديم المظنون ( كامل افندي  
بن ماهر بك ) لحاكمته عن جريمة استعماله سنداً مزوراً يعلم بقريره المعاقب عليها  
وفق المادة ( ٢٨٥ ) بدلالة المادة ٢٨٣ من ق. ع . ب . وقررت تقديمه مع اوراقه  
التحقيقية الى حاكم . . . . . وفق المادة ١١٨ من م. ج . ب . في سنة  
محقق . . . . .

### ما يتبع بعد تنظيم التقرير النهائي :

اذا كانت نتيجة التقرير النهائي عدم وجود دلائل كافية لتقديم المظنون  
الى المحكمة فيفرج عنه ان كان مقبوضاً عليه وترسل اوراق القضية الى حاكم  
التحقيق أو حاكم الجزاء في الاماكن التي ليس فيها حاكم تحقيق ليدققها  
ويصدر رأيه النهائي فيها .

وإن كانت نتيجة التقرير لزوم تقديم التهم للمحكمة فيجب تنظيم محضر

الانهام (نموذج - ٣٧) ويتكون الاوراق على نسختين الاولى تقدم الى المحكمة  
والثانية تحتفظ لدى المحقق.

وتحتوى النسخة الاولى المستندات الاصلية واوراق طبعة الاكمل (١)

(٢) محضر الانهام - (Cargo Sheet)

تحتوي هذه الورقة (نموذج ٣٧) (أ) على رقم وتاريخ اخبار المعلومات الاولى  
(٢) اسم وعنوان المخبر (٣) نوع الجريمة مع بيان الظروف التي تحيط  
بها والمادة القانونية التي تطبق عليها والاموال المرسوقة وقيمتها (٤) اسماء  
المتهمين الذين شيقوا الى المحكمة مكملين او موقوفين (٥) اسماء المتحققين الهاربين  
والذين قرر الافراج عنهم (٦) الاموال والاملاحة التي وجدت وفحصت الى  
المحكمة مع اوراق القضية وبيان الزمان والمكان واسم الذي وجدها (٧)  
اسماء الشهود الذين يستند اليهم في الاثبات مع النقطة المطلوب الشهادة عليها  
واسماء شهود المتطاع.

(٨) عندما تقدم الاوراق التحقيقية الى المحكمة يجب ان تكون مرفقة بمسلسلة  
وتظم لها قائمة على الوجه الآتي :  
من صفحة الى

اخبار المعلومات الاولى	١	١
شهادة المشتكى كاطم بن على	٤	٢
شهادة الداعد فلان . . . . .	٧	٥
الخ		
مبذ سنددين مؤرخ . . . . .		٨
ورقة طبخ الاصابع		٩
محضر الانهام		١٠

(٩) وهو نموذج - ١١ - من استمارات الشرطة الضرائفة.

- ٣٥٥ -

والخلاصة ان هذا المحضر هو خلاصة بسيطة للقضية وطلب مرافعة المتهم، وهو اتهام المحقق والبوليس وإدعائه ضد المتهم وكيفية اثبات القضية ( لان في المجلة ان حق مأمور مركز الشرطة توجيه التهمة وتنظيم محضر الاتهام وهو غير تهمة الحاكم )

و بعد ان يصدر قرار المحكمة في الدعوى تحرر خلاصته بظهر محضر الاتهام ويوقعه الحاكم .



## الفصل الثاني

### الدعوى غير الموجزة في المحكمة

بعد ما ترد اوراق القضية الى المحكمة تسجل في سجل الدعاوي غير الموجزة ويسمى لما رقم ويلاً محضر المحاكمات غير الموجزة (نموذج - ٣٩) ويمين الحاكم يوماً للمرافعة <sup>(١)</sup> ويحضر المحقق ليصدر دعوية نموذج - ٥ للشهود و (نموذج - ٤) للمظنون ان لم يكون موقوفاً ليحضروا في اليوم المين للمرافعة وفيه يدعى نائب المدعى العام أو من يمثله من ضباط الشرطة ويحضر المظنون ويسجل في قفص الاهتمام غير مفيد ثم يسأل الحاكم التهم عن هويته ويدونها على ورقة الافتتاح (نموذج - ٤٠) وتحتوي هذه الورقة اسم المحكمة ومكان انعقادها وتاريخه واسم الحاكم ودرجة سلطته الجزائية وهوية التهم واسم محاميه واسم المدعي الشخصي وعنوانه (ان وجد) ولا يسجل اسم المدعي ما لم يسبق طلب التضييع عن حقوق مدنية واسم محاميه واسم نائب المدعى العام ثم يخرج الشهود من ساحة المحكمة وان قانون اصول المحاكمات الجزائية قد نص على فتح المدعي العام او نائبه للقضية ببيان مختصر عن الجريمة واسماء الشهود الذين يريد استماعهم لادبائها ثم على الحاكم ان يشرع في سماع المدعي الشخصي ويجوز اخذ افادته محلفاً

---

(١) من المستحسن ان يقرأ الحاكم اوراق القضية قبل تعيين يوم المرافعة لغرض معرفة اسماء الشهود اللازم احضارهم في المحكمة وما اذا كان التحقيق كاملاً وهل هناك حاجة الى التعمق في التحقيق او استدعاء شهود آخرين .

ثم يستجوب شهود الاثبات واحداً بعد الآخر بعد تدوين هويته على الورقة المطبوعة من قبل الوزارة برقم (ج - ١٥) وتحليفه اليمين القانونية على ان يتكلم الصحيح .

### كيفية استجواب الشهود ونزولهم :<sup>١</sup>

ان الاصول المنبئة في المحاكم عندنا لاستماع شهود الاثبات في الدعاوي غير الموجزة هي<sup>(١)</sup> انه عندما يحضر المتهم يدعى الشهود الذين سبق لهم شهادة عند المحقق واحداً بعد الآخر ( ويلاحظ ان لا يدعى من لم يذكر اسمه في ورقة الاتهام ) وبعد ان يحلف الشاهد اليمين تأويل هويته ثم يسأل سؤالاً عاماً عن شهادته وبعد ادائها تناقشه المحكمة بتوجيه اسئلة اليه تتعاقب بالقضية وتقابلسها مع شهادته المدونة امام المحقق وتسأله عن الاختلاف ( ان كان هناك اختلاف ) وطريقة السؤال هي ان يقال له ( هل افدت امام المحقق كذا... ) ثم ( هل افدت امام هذه المحكمة كذا.... ) ثم يقال ( فاي الافادتين اصح ) ثم يترك لنائب المدعي العام أو من يمثله حق مناقشة الشاهد ( ان كان شاهد اثبات ) وذلك بان يسأل الشاهد اسئلة بواسطة المحكمة وتدوين هذه الاسئلة في الحضر مع اجوبة الشاهد وبعد ذلك يترك الحق للمدعي الشخصي ( ان وجد ) أو وكيله ليوجه الاسئلة بعين الطريقة ثم يسمح للمتهم بايراد اسئلة على الشاهد وتدوين كذلك . ثم تجلسه في غرفة المحكمة وتدعو الثاني وهم جراً . وان طريقة تدوين المناقشة هي ان يذكر في ذيل الشهادة عنوان ( مناقشة قائل المدعي العام ) وتدرج في اسفله الاسئلة واجوبتها ( فان لم توجد ) يقال ( لا سؤال لنائب المدعي العام ) ثم يتكلم عنوان ( مناقشة المدعي الشخصي ) ثم ( مناقشة المتهم ) .

(١) راجع شرح المادة ١٣٥ وما يليها من كتابنا شرح قانون اصول المحاكمات الجزئية البغدادي فقد لوضحنا فيه الاحكام القانونية وينا الفرق بينها وبين المعمول به .

أما طريقة استماع شهود الدفـاع فهي عين الطريقة المتبعة في شهود الاتبات ولكن تبدى مناقشة الشاهد من قبل المتهم ثم بعده يناقشه المدعي العام والمدعي الشخصي ثم في الاخير يسألـه المتهم . ويجب ان يلاحظ انه لا يجوز سماع شهود الدفـاع الا بعد توجيه التهمة

### المرافعة الخامسة

بعد سماع شهود الاتبات والدفـاع تجري المرافعة الاخيرة بين المدعي العام والمدعي الشخصي وبين المتهم أو وكلائهم<sup>(١)</sup> وفيهم الحاكم ختام المحاكمة ويختلي للتأمل في الدلائل المروضة وأتخذ اما ان يجد الدلائل المقدمة لا تثبت الجريمة . أو لا تلصقها بالمتهم فيقرر براءته منها واما ان يكون الأمر بالعكس فيقرر تجريم المتهم ولا يجوز تفهيم قرار قبل تحريره وتوقيعه ، والتفهم يجري علناً حتى ولو كانت المرافعة جارية سراً . وان كان القرار متضمناً البراءة فيجب ان ينص في الحكم على الجريمة التي تهررت التبرئة عنها ومادنها القانونية مع ذكر لزوم اطلاق سراح المتهم عن تلك الجريمة ان لم يكن موقوفاً لسبب آخر ويجب ان تحرر مذكرة الى دائرة الشرطة او الموقف لاختلاء سبيله ويسترد الحاكم مذكرة التوقيف ويحفظها بين الاوراق بعد الاشارة في القرار الى مقدار المدة التي تم توقيف المتهم فيها عن القضية وان كان القرار يتضمن الجريمة فيجوز للحاكم ان يأذن للمتهم بعد تفهمه القرار بدعوة شهود لاثبات حسن سلوكه وله ان يدعي آثماً بان هناك اسباباً مانعة للعقل أو موجبة للتخفيف وله النفع بعدم وجوب التعويض

(١) ان بعض الحاكم تقرر التجريم عقيب توجيه التهمة بدون ان تسمع من المتهم وقاطع حول التهمة مدسنة بما سمعته من المتهم قبل تحرير التهمة وتقييما وهذا الامر مخالف للاصول ومعارض لصالح المتهم في الدفاع عن نفسه لان الدفاع لا يسمع الا بعد توجيه التهمة .

المدعى به من قبل المدعى الشخصي أو طلب تخفيضه ثم تسع البينات حول  
محكوميته الجرم السابقة بإبراز ورقة طبع الاصابع وسؤال المتهم عن السوابق  
المذكورة فيها ويعطى المجال للمتهم أو محاميه في الأخير لبيان آخر ما لديه من  
الأفاداة ومن ثم يفهم ختام المحاكمة ثانية ويحرر الحاكم الحكم (أي قرار تقدير العقوبة)  
بعد ذلك ويضمه <sup>(١)</sup>.

### شكل قرار التجريم أو البراءة

يدون قرار التجريم أو البراءة على الوجه الآتي :

- ١ - أن الحكم سواء كان بالتجريم أو البراءة يجب أن يكون مكتوباً ويحرر  
على النموذج المطبوع من قبل وزارة المدلية برمز (ج - ٨ ج) ويصدر باسم  
صاحب الجلالة واسم الحاكم ودرجته واسم المحكمة ومحل انعقادها هكذا : ( باسم  
صاحب الجلالة ملك العراق غازي الأول أبي فلان الحاكم من الدرجة الأولى  
في .... قد أصدرت بتاريخ ..... الحكم الآتي )
- ٢ - وبعد هذا التصدير يشرع الحاكم في بيان كيفية تقديم المتهم أمام  
المحكمة ووضع الحاكم يده على الدعوى كما في المثال الآتي :

(١) يجري غالب المحاكم على تحرير قرار التجريم والحكم وتقييمهما في آن واحد  
بدون فاصلة وقد كان في الأصول الثمانية لا يجوز تقييم قراري التجريم والحكم في وقت  
واحد في قضايا الجنائيات وإنما يجب أن يتم ذلك بمجلسين بينهما فاصلة ليتمكن كل من  
المدعى العام والمدعى الشخصي والمتهم من بيان ما لديهم بشأن الأسباب المانعة أو المخففة  
للعقاب وبخصوص التوقيضات ولزومها وقتها وكثرتها أما الأصول البنّاءة فليس فيها  
وجوب قانوني لاختلاف المجلس بين قراري التجريم والحكم ويحوز صدورهما  
وتقديمهما في جلسة واحدة ولكن في الطريقة الأولى فوائد لا تنكر .

( طلب نائب المدعي العام محاكمة المتهم ..... الموقوف (١) منذ .....  
عن الجريمة المسندة اليه وفق المادة ..... من ق.ع.ب. )

٣ - ثم تصور المحكمة القضية حسب ما تبين لها من وقائع الدعوى بدون  
الطعن .

٤ - ثم تذكر دلائل الاثبات التي توصلت اليها المحكمة .

٥ - ثم تذكر خلاصة دفاع المتهم وشهوده ومقارنتها مع الاثبات .

٦ - ثم تبين النتيجة وهو رأي المحكمة وقرارها الفاصل في القضية مع  
المادة القانونية .

فان كان القرار يتضمن التبرئة فعلى المحكمة ان تقرر البراءة وتذكر في القرار  
المادة القانونية التي تقررت التبرئة من حكمها ويؤمر في القرار باطلاق سراح  
المتهم واخلاء سبيله ان لم يكن موقوفا لسبب آخر . وان كان القرار يتضمن  
التجريم فيبشر الحاكم تنظيم قرار الحكم .

### نموذج قرار افرام

باسم صاحب الجلالة ملك العراق ( غازي الاول ) عز ملكه ابي ( فلان )  
حاكم الجزء من الدرجة ..... في ..... اصدرت في هذا اليوم المصادف  
سنة ..... القرار الآتي :

( ٢ ) يجب ان يذكر تاريخ توقيف المتهم في السطر الاول من القرار سواء أكان  
صادراً بالتجريم أم بعده . و الفقرة الثانية من منشور محكمة تمييز العراق المرقم ١٣- ٢٨  
والمؤرخ ٢٨- ٣- ١٩٢٨ .



سبق المظنون (فلان بن فلان) الموقوف منذ (التاريخ) <sup>(١)</sup> بأنه أسند إليه تهديد فلان بن فلان وفق المادة ٢٤٨ من ق.ع. ب. وبعد استماع أفادة المشتكى شهود الاثبات كلهم تبين للمحكمة من شهادة المشتكى (فلان) ان المظنون (فلان) بتاريخ كذا في الحبل (الفلاني) هدهه بقره (ان) لم تزوجني ابنتك فاني اقلك (واما شهود الاثبات قد شهدوا بانهم لم يسدوا من المظنون تهديداً للمشتكى . وكذلك المظنون انكر التهديد ولما كانت الدلائل المروضة على المحكمة قد انحصرت في افادة المشتكى وحدها ولم تؤيد بدليل آخر ولذلك لم يعم دليل يستوجب الادانة قرر الافراج عن المظنون (فلان) عن جريمة التهديد المبحوث عنها وفق المادة (١٥٥) من الاصول الجزائية واطلاق سراحه حالاً ان لم يكن موقوفاً لسبب آخر وصدر هذا القرار وافهم علناً بتاريخ ..... توقيع الخاكم

### نموذج قرار قديم في دعوى سرقة

باسم صاحب الجلالة ملك العراق (غازي الاول) .  
اني (فلان) الخاكم من الدرجة كذا . في قد اصدرت بتاريخ  
القرار الآتي :

سبق المتهم فلان بن فلان الموقوف منذ بتهمة سرقة ساعة ذهبية من فلان بن فلان وبعد اجراء التحقيقات والمرافعة تبين ان خلاصة القضية هي انه بتاريخ سنة بينما كان المشتكى فلان يسير في الزقاق الفلاني نشل المتهم من جيبه ساعة ذهبية وهرب بها وقبض عليه واخذت الساعة منه.

---

(١) اذا كان قد اوقف واطلق سراحه فيقال: (الموقوف وكذا ، يوماً عن هذه القضية) .

اما الدلائل التي توصلت اليها المحكمة فهي :

اولا : شهادة المشتكى بانه شاهد المتهم حين نشل الساعة من جيبه وهرب بها وعقبه حتى قبض عليه .

ثانياً : شهادة الشاهد الاول فلان المتضمنة القبض على المتهم في الزقاق الغلاني حينما كان هارباً ووراء المشتكى وكانت الساعة في الارض قرب المكان الذي قبض فيه عليه .

ثالثاً : شهادة الشاهد الثاني ( فلان ) المؤيدة انه شاهد المتهم من نافذة داره حين نشله الساعة .

اما المتهم ( فلان ) فقد أنكر كل ما اسند اليه وان انكاره هذا لم يجده نفعاً لقاء شهادات الائبات واذا قد ثبت بالدلائل المذكورة اعلاه ان المتهم ( فلان ) قد سرق ساعة فلان وبذلك ارتكب المتهم فلان بن فلان جرماً وفق المادة ( ٢٦٦ ) من ق . ع . ب . وعليه قرر تجريمه وفق المادة المذكورة وافهم علناً في سنة توقيع الحاكم

صيفة الحكم

ان قرار تقدير العقوبة ( الحكم ) يكون بسيطاً ومختصراً ويحرف في الدعاوى غير الموجزة على الورقة المطبوعة من الوزارة برمز ( ج - ٨ - د ) ويذكر فيه مقدار العقوبة والتعويض والمصادرة بدون حاجة الى بيان الدلائل التي استندت اليها المحكمة في قرارها حتى انه يجوز الا يبحث عن المادة التي صدرت بموجبها العقوبة اذا كانت عين المادة الواردة في قرار التجريم ولكن اذا حكم على المجرم عن اكثر من جريمة واحدة فيجب ان ينص في الحكم على عقوبة

كل جريمة ومادتها القانونية بقترات خاصة و يشار بعد ذلك الى ما اذا كانت تنفذ بالتعاقب او التداخل .

وقد نص منشور محكمة استئناف العراق المرقم بمدأ س - ١٤ - ٢٢ المؤرخ - ٢٥ شباط سنة ١٩٢٢ على انه ( عند اصدار المحكمة حكماً بالحبس يلزم ان ان يكتب في الفقرة الحكيمة تاريخ ابتداء حبس المحكوم عليه . مثلاً - حكم على فلان بالحبس الشديد لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ توقيفه وهو سنة ) ويجب ان يذكر في كل حكم حبس نوع الحبس ببيان ما اذا كان بسيطاً او شديداً ويجب ان ينص ايضاً على مدته الحبس التي يحكم بها عوض الغرامة أو التعويض عند عدم دفعها ، ويجوز ان يشمل الحكم الامر القاضي باستعمال الغرامة او التعويض بطريقة الجز .

اذا كان الحكم ينص على التعويض او المصادرة فيجب ان يحرر القرار ايضاً بقترات .

### نماذج احكام

- أ - حكمت المحكمة على المجرم . . . . . بالحبس الشديد لمدة سنتين من تاريخ توقيفه وهو سنة وفق المادة . . . من ق . ع . ب .
- ب - حكمت المحكمة على المجرم . . . . . بغرامة قدرها ( كذا ) وعند عدم الدفع بالحبس لمدة ستة اشهر اعتباراً من تاريخ توقيفه وهو . . . وفق المادة ( . . . ) من ق . ع . ب .
- ج - حكمت المحكمة على المجرم . . . . . اولاً : بالحبس الشديد لمدة الخ . ثانياً بالزامه بادائه للمدعي الشخصي فلان مبلغاً قدره . . . . . وعند عدم الدفع ينفذ الحكم اجرائياً ( او يحبس لمدة . . . بالتعاقب ) .

ثالثاً : بمصادرة الخنجر وتسليمه لدائرة الشرطة مقابل وصل وافهم هذا  
الحكم علناً في سنة توقيع الحاكم

مذكرة الحبس .

بعد ان يصدر الحكم على المجرم يجب ان تحرر فوراً مذكرة السجن  
(نموذج - ٣٥) عن نسختين بحبر أو آلة طابعة <sup>(١)</sup> يدرج فيها اسم المحكوم  
واسم ابيه وجنسيته (اي هل هو عراقي اجنبي) ومحل اقامته وصنفته وعمره واسم  
المحكمة التي اصدرت الحكم ورقم الدعوى وسننها و الجريمة (اسمها ومادتها  
القانونية) ونوع الحكم (اي هل هو حبس شديد او بسيط او اشغال شاقة  
او غرامة) ومقدار الحكم (اي مدته ان كان مقيداً للحرية وان كانت غرامة فيجب  
ذكر مقدارها كتابة لا بالارقام) وان تذكر المدة التي يحبس خلالها عوضاً عنها وان  
كان قد حكم بتعويض يذكر ذلك ايضاً مع مقدار مدة الحبس المقرر بدلا عنه  
وهذه المذكرة بعد ان تحرر يوقع عليها الحاكم او رئيس المحكمة ويذكر  
فيها المكان الذي صدرت عنه (حتى تعاد المذكرة اليه بعد انفاذها) وتوثق  
بختم المحكمة الرسمي وتسلم مع المسجون الى الشخص الذي يذهب به الى السجن  
ويؤخذ توقيع متسلم السجين مع كتابة تاريخ التسليم على النسخة الثانية منها  
وتوضع بين اضيابة الدعوى .



## الباب السادس

### علاقات المحققين وحكام التحقيق والمدعين العامين

ان المحققين بالنظر الى ذيل قانون الاصول الجزائية لسنة ١٩٣١ تابعون لاشراف حكام الجزاء واوامرهم وراجونهم مباشرة في جميع شؤون التحقيق ولكن ذيل الاصول لسنة ١٩٣٣ احدث وظائف حكام تحقيق فهد اليوم ببعض وجائب حكام الجزاء واناط بهم الاشراف على المحققين وان وزارة العدلية بتنفيذ لهذا القانون عينت في الوية بغداد والموصل والبصرة والناصرية والعمارة وديالى وكركوك حكاما للتحقيق يقومون ببعض وظائف حكام الجزاء ويرتبط بهم المحققون الذين في مركز اللواء (١) كما ان وزارة العدلية عينت مدعيا عاما في بغداد ونوابا له في البصرة والموصل من الحقوقيين من غير ضباط الشرطة فصار في بعض الالوية حاكم تحقيق ومنع علم أو نائب له، وفي بعضها حاكم تحقيق فقط، وفي البعض الآخر لا حاكم تحقيق ولا مدع علم ولا نائب له، ولذلك نجم اختلاف من وجهة العلاقات والارتباط بين المحققين وحكام التحقيق والمدعين العامين ففردنا له هذا الباب .

ان المادة الثامنة المعدلة من ذيل الاصول الصادر برقم ٣٣ لسنة ١٩٣٤، عدلت وظائف حكام التحقيق على الوجه الآتي :

---

(١) ان حاكم التحقيق يجوز له ان يشرف على الافضية التي في لوائه وعلم ينتج عنه الوقت لمراجعة جميع قضايا الافضية فقد بقي المحقق في القضاء يراجع حاكم جوار القضاء ولكن هذا لا يمنح حاكم التحقيق من أن يباشر بنفسه قضية معينة مهمة .

الحكام التحقيق صلاحية التحقيق بانفسهم كحققين ، ويكونون مسؤولين  
ايضاً عن جميع التحقيقات التي تجري تحت اشرافهم ، ويمتدرون حكام جزاء  
من الدرجة الثانية لغرض اصدار القرارات الآتية اثناء التحقيقات التي تجري من  
قبلهم أو من قبل المحققين :

أ - التكليف بالحضور .

ب - الامر بالقبض .

ج - التفتيش .

د - التوقيف .

هـ - تمديد التوقيف .

و - اخلاء السبيل بكفالة أو بدونها .

ز - الاحالة <sup>(١)</sup>

ح - خلق الدعوى والافراج .

وبالنظر الى ما تقدم أصبح :

١ - اذا وجد المحقق لزوماً في قضية يقوم بتحقيقها لطلب امر القبض  
أو التفتيش أو التوقيف أو تمديد التوقيف فيراجع حاكم التحقيق بدلاً من حاكم  
الجزاء في المكان الذي فيه حاكم التحقيق .

٢ - اذا لم يجد المحقق دليلاً على التهم وافرج عنه وفق المادة ( ١١٨ )  
من الاصول الجزائية فيرسل الاوراق الى حاكم التحقيق .

٣ - اذا وجد المحقق بعد اكمال التحقيقات دليلاً على التهم يستوجب  
تقديمه للمحاكمة وفق المادة ( ١١٩ ) أو ( ١٢٠ ) من الاصول الجزائية فيرسل

(١) ينشأ بها الاحالة الى حاكم الجزاء أي توديع التهم الى المحكمة لا الاحالة الى المحكمة

الكبرى .

اوراق القضية. بتقرير نهائي مع المظنون الى حاكم التحقيق بدلا من حاكم الجزاء وبعد ان تعاد الاوراق الى حاكم التحقيق يعطي قراراً موجزاً حول وجود دلائل تستدعي تقديم المظنون الى المحكمة او عدمها مكثفياً بالدلائل التفصيلية الواردة في تقرير المحقق النهائي وبعد اعطاء هذا القرار ترسل الاوراق الى المحكمة بكتاب تبين صورة منه الى كل من المدعي العام (في المكان الذي يكون فيه مدعى عام أو نائب له) ومحقق القضية للملح.

### عمومات ما حكم التحقيق بالمدعى العام

ان وزارة العدلية عينت مدعياً عاماً في بغداد ونواباً له في الوية البصرة والموصل من المحققين وفق الفقرة الاولى والثانية من المادة السادسة من ذيل الاصول لسنة ١٩٣١<sup>(١)</sup> ولغولاه بعض سلطات خاصة في اماكنهم لا يتنوع بها غيرهم ممن يقومون. من الشرطة، بوظيفة الادعاء العام وهذه السلطات هي:

أ- اذا قسم المحقق اوراق قضية الى حاكم التحقيق لاجل المواظقة على قرار الافراج أو غلق الدعوى وفق المادة ١١٨ من الاصول أو تقديم المظنون للمحاكمة وفق المادة ١١٩ او ١٢٠ منها يجب على حاكم التحقيق (بالنظر الى مشور وزارة العدلية المرقم أ ٥٩ المؤرخ ٧ اذار سنة ١٩٣٤) ان يرسل اوراق القضية اولا الى مقام الادعاء لبيان الطلب الذي يراه حسبا لظهور من نتيجة التحقيق.

وان الطريقة الجارية عليها العمل في هذا الباب هي ان حاكم التحقيق عند ما ترده اوراق قضية حرر فيها المحقق تقريره النهائي بلزوم محاكمة المتهم او عدمها يذيل هذا التقرير بمحاشية موجزة يحيل بها الاوراق الى مقام الادعاء.

---

(١) لان كل ضابط شرطة وكيل عن المدعي العام نائباً في الاماكن التي لا يكون فيها مدعى عام أو نائب له او يكون ولكنة سرطانية بالقيام بجمع الروايات وفق الفقرة الثالثة من المادة المذكورة

ليتمكن المطالبة وأن المدعي العام يرجع الأوراق ثانية الى المحقق مع مطالعته ومن ثم يصدر حاكم التحقيق قراره في الموضوع .

ب- أن يدع حاكم التحقيق الى مقام الادعاء جداول يومية يذكر فيها القرارات التي صدرت منه في قضايا التوقيف وتمديد التوقيف وإخلاء السبيل بكفالة أو بديونها أو الإحالة أو خلق الدعوى أو الافراج وان هذه الجداول تقوم مقام الاخبار الوارد في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من ذيل الاصول لسنة ١٩٣٤ (١)

وفي قضايا الافراج أو الإحالة ترسل لوراق الدعوى الى المدعي العام علاوة على الجداول المذكورة .

ج- ان مهمة المدعي العام المصرح بها في المادة الثانية رقم ٥٦ لسنة ١٩٣٣ تتطلب تمكنه من الاطلاع على سير التحقيق والمحاكمة ويكون ذلك اما بحضوره بالذات امام حاكم التحقيق أو المحكمة أو بمطالعة اوراق القضية وحيث ان المدعي العام لا يمكنه ، على الدوام ، الحضور اثناء التحقيق والمحاكمة في جميع القضايا فينبغي والحالة هذه ارسال اوراق الدعوى اليه بعد اصدار القرار فيها والفراغ منها اذا ما طلب ذلك على ان لا يبقيا لديه اكثر من ٤٨ ساعة (مشور وزارة العدلية رقم - ٥٩ المؤرخ ٧ اذار سنة ١٩٣٤)

(١) طلب المدعي العام في بغداد من حاكم تحقيق الرضاة ارسال جميع اضمارات القضايا التي يصدر فيها قراراً بالتوقيف أو تمديد التوقيف أو إخلاء السبيل بكفالة أو بذمتها وفق المقررات ( د - ٤ - و ) من الفقرة الثانية من المادة المذكورة فترأى الحاكم انه يارسال صرر القرارات المذكورة الى المدعي العام يحصل الاخبار المطلوب قانوناً ولا حاجة لارسال جميع اوراق القضية وان وزارة العدلية بكتابها المرقم ( أ - ١٢ - ٣٨ ) المؤرخ ١٨ آب ١٩٣٥ قد ايدت رأي الحاكم . ولكن ذلك لا يمنع المدعي العام من طلب اوراق أية قضية بصورة خاصة .



## الباب السابع

### في الجلد

عندما ما يريد الحاكم ان يحكم بالجلد على احد المجرمين الاحداث يجب اصدار الحكم مباشرة بدون حاجة الى الحكم بالحبس ثم ابداله بالجلد ولكن على كل حال يجب ان يكون هناك قرار من الحاكم في تقدير عمر المتهم فاذا قرر الحاكم التجريم واصدر الحكم بالجلد عليه ان يبين في الامر الذي يصدره زمن التنفيذ ومكانه بصورة تمكن المحكوم عليه من استعمال حق الاستئناف او التمييز وذلك بالنظر الى منشور محكمة تمييز الوراق المرقم م ١٢-٦-٣٥ والخروج ١١-١٣٥-٩٣٥<sup>(١)</sup> والامر الذي يصدر يعنون الى مأمور السجن او مأمور مركز الشرطة في الاماكن التي ليس فيها سجن . وان القاعدة المنبئة في تنفيذ عقوبة الجلد هي انه عند ما يحكم بها الحاكم يرسل مع المحكوم عليه امر التنفيذ الى مأمور السجن او من يقوم مقامه وهذا يبدأ بعرض الشخص على الطبيب لينحصر من وجهة تحمله العقوبة فان كان التقرير الطبي يتضمن امكان التنفيذ فيشرع فيه حالا ويظهر المذكرة

---

(١) وهذا نصه: وفيما يخص احكام الجلد التي تصدرها المحاكم سواء بالسوط كانت او بالقرعة نلفت النظر الى احكام الفقرة الاولى من المادة ٢٤٧ من اصول المحاكمات الجزائية ونرجو من المحاكم كافة ان تعين زمن تنفيذ الحكم بصورة تمكن المحكوم عليهم من فرصة كافية للاستئناف او التمييز .

وبهذا الصدد نرجو من المحاكم الكبرى ايضاً ، ملاحظة الفقرة الاولى من المادة ٢٣٦ من الاصول الجزائية المعدلة في القضايا التي تقدم اليها بصورة استئنافية او تمييزية ،

بما عمله ثم يعيدها مع التقرير الطبي الى الحاكم .  
ولكن اذا رأى الطبيب ان المحكوم عليه لا يتحمل عقوبة الجلد فأمور  
التنفيذ يعيد الامر بدون تنفيذ مع التقرير الطبي بصحبة المحكوم عليه الى  
الحكمة ويميد الحاكم نظره في العقوبة وله ، بدون مراجعة محكمة اعلى منه ، ان  
يبدل حكم الجلد بآية عقوبة اخرى كالجلوس أو النرامة ، مما كان له ان يصدره  
عند المحاكمة .

### نموذج امر بالجلد

الى مأمور سجن .....  
لقد حكمت محكمة جزاء على المجرم فلان بن فلان بالجلد بالقرعة  
خمس جلادات لارتكابه جريمة السرقة وفق المادة ( ٢٦٦ ) من ق.ع. ب. وعليه  
أمرت بهذا ان تجلدوا المرقوم خمس جلادات بالقرعة في الساعة      في  
اليوم كذا      من شهر      في السجن      بعد عرض المحكوم على  
طبيب رسمي واستحصال شهادة طبية تنطق بتحملة الجلد المذكور وتعيدوا الامر  
الى هذه المحكمة بعد تنفيذه واعطاء شرح بما عملتموه بمقتضاه في  
سنة      توقيع الحاكم



## الباب الثامن

في دعاوي الاحالة على محكمة كبرى

### الفصل الأول

في الشجب فيها في دوائر الشرطة

لا تختلف تحقيقات دعاوي الاحالة على المحكمة الكبرى في دوائر الشرطة من حيث الكيفية عن التحقيقات التي تجري في الدعاوي غير الموجزة كما مر في الباب الخامس غير انه من المرجح ان تجري التحقيقات فيها من قبل المحقق لا من قبل المفوضين ان كان ذلك مستطاعاً . وبعد تنظيم التقرير النهائي كما مر تفصيله تقدم الاوراق مع المتهم الى حاكم جزاء من الدرجة الاولى أو الثانية <sup>(١)</sup> واذا تراءى للمحقق علم بوجود ادلة كافية لتقديم المتهم للمحاكمة فيخرج عنه ويقدم الاوراق مع التقرير النهائي الى حاكم التحقيق وان لم يوجد على حاكم الجزاء ليصادق على الافراج وحفظ الاوراق وفق المادة (١١٨) من الاصول .

---

(١) اذ ليس لحاكم الجزاء من الدرجة الثالثة ان ياتر سلطة الاحالة على محكمة

كبرى ، راجع المادة ١٢٢ من الاصول .

## نموذج تقرير نهائي

في دعوى اختلال

١ - اخبر حسين بن علي مركز شرطة كذا في الساعة التاسعة زوالية صباح يوم ٢٨ تموز سنة ١٩٣٥ بان كاظم بن حسين (المظنون) تنازع مع علي بن جاسم<sup>١</sup> (القتيل) في محل كذا بيفداد واخرج المظنون سكيناً من جيبه طعن بها القتيل ثلاث طعنات راجع شهادته (صفحة من ٢ - ٤) وقد اوقف المظنون في اليوم المذكور .

٢ - وان الشاهد محمود المطر راجع شهادته (من - ٥) قد ايد شهادة الشاهد الاول وزاد عليها انه التقى القبض على المظنون حالاً واخذ السكين من يده وهي (مبرز - ١) .

٣ - شهد الشاهد حسين بن علي بان القتيل والمظنون تنازعا قبل الحادثة بيومين وتوعد القتيل المظنون (راجع صفحة ...) .

٤ - شهد الشاهد كامل بن محمود بان المظنون سأل عن محل سكنى القتيل ومحل وجوده نهائياً والاما كن التي يتردد اليها (راجع صفحة ...) .

٥ - قد تأييدت هذه الشهادات بالتقرير الطبي المتضمن ان الطبيب شاهد في حجة القتيل ثلاثه بجروح باطلمة وان سبب الموت هو الالتهاب اليريطوي الحادث من الجرح الواقع تحت الضلع الخامس من القوسلة الصدرية .

٦ - اما المظنون فقد انكر القتل غير انه اعترف بمنزاعته مع القتيل قبل يومين من الحادثة وقد تصافيا وتصالحا بعدها وادعى انه كان وقت الحادثة في محل (كذا) ولكن الشهود الذين ذكر اسماءهم لا يثبت هذا الدفع لم يريوه اذاته .

التبعية :

اتضح لي من هذه الشهادات والقرائن ان المظنون كاظم قد قتل ( علي بن جاسم ) قصداً مع سبق الاصرار وان جرمه ينطبق على احكام المادة ( ٢١٣ من ق.ع. ب. ) الواجب الفصل فيها من قبل محكمة كبرى ولذلك قرر سوقه الى حاكم الجزاء في بغداد مع الاوراق التحقيقية ( و البرز - ١ ) وهو السكين حسباً هو مذكور في القائمة وفق المادة ( ١٢٠ ) من الاصول الجزائية .  
في سنة توقيع المحقق



## الفصل الثاني

### دعاري الاحالة امام حاكم الاحالة

لا تبشر المحكمة الكبرى قضية ما لم تجر احالتها عليها من قبل حاكم من الدرجة الاولى أو الثانية وان الطريقة التي يسري عليها الحاكم في قضايا الاحالة هي اذ بعد ان ترد اوراق التحقيقات اليه يسجل الدعوى في سجل الدعوي غير الموجزة (ق-ج-١) ويعين يوماً للرافعة ويرسل كتاباً الى الشرطة لاحضار المتهم والشهود في اليوم المعين وبعد ان يمثل المتهم امام المحكمة يشرع في سماع شهود الاثبات المدونة شهادتهم وللحاكم ان يستجوب شهوداً آخرين لم تستمعهم الشرطة وتترك المتهم الحرية في مناقشة الشهود<sup>(١)</sup>

وتترك الحرية للمدعي العام أو نائبه والمدعي الشخصي وللمتهم في مناقشة الشهود وبعد اكمال شهادات الاثبات اما ان تحرر تهمة للمتهم أو يقرر الافراج عنه وفق المادة (١٢٧) من الاصول الجزائية .

وبعد ان يوجه الحاكم التهمة له ان يسمع شهود الدفاع الذين يقدمهم المتهم واذا اقتنع بان دلائل الاثبات تضادت امام شهادات شهود الدفاع وان دلائل الجريمة اصبحت غير جديرة بالعرض على المحكمة الكبرى وان اشتغلها بها اصبحت عبثاً فيقرر الغاء التهمة وفق المادة (١٣١) من الاصول .

---

(١) ان القانون ينص على ان حاكم الاحالة يأمر بتلاوة شهادات الشهود المدونة من قبل المحقق ولكن الحاكم تستمع الشهود بدلا من تلاوة شهادتهم .

اما اذا وجد ان ما فيهما من الدلائل تستوجب الفعل من قبل محكمة كبرى فيقرر احالة المتهم عليهما وفق المادة المذكورة .

وبعد ان يصدر حاكم الاحالة قراره النهائي يلزم محكمة المتهم امام المحكمة الكبرى عليه ان يقدم اوراق القضية الى رئيسها<sup>(١)</sup> في اضبارة تحتوي عادة على :

١ - النسخة الاولى من اوراق تحقيقات الشرطة .

٢ - اعادة الشهود والمتهم والتهمة وغيرها من اوراق المحكمة المختصة بالقضية ويجب ان تشمل هذه الاضبارة الخبايا المتعلقة بالقضية ايضاً .

وكيفية تنظيم هذه الاوراق هي انه يبدأ بمحضر محامات الدعاوي غير الموجزة المرموز اليه من قبل الوزارة برمز ( ج - ١٨ ) فملوية فاطمات شهود الالبيات فالتهمة فجواب التهمة فاطمة المتهم فشهود دفعه ثم قرار الاحالة وبعد ذلك تربط اوراق الخبايا والتقارير الطبية المختصة بالقضية وقائمة الاشياء المبرزة . وان الاشياء المبرزة يجب تقديمها كلها مع الاوراق وتنظم قائمة بمخرجات هذه الاوراق وتوفق بكتاب مختصر موضوعه تقديم اوراق القضية مع مبرراتها .

### نموذج امر بامانة منهم على محكمة كبرى<sup>(٢)</sup>

سبق المتهم فلان بن فلان الموقوف منذ سنة بتهمة وفق المادة ( ٢١٣ ) من ق. ع. ب. وتبينت عليه الدلائل الآتية :

اولاً : شهادة الشاهد الاول فلان والثاني فلان والثالث فلان المتضمنة انهم

(١) في الاماكن التي فيها مدع عام كبخداد يرسل حاكم الجزاء الاوراق المحالة على الكبرى الى المدعي العام اولا ليعت بها الى المحكمة الكبرى بعد بيان الغلب .

(٢) ان امر الاحالة يحرر على الورقة المطبوعة من قبل وزارة العدلية وهي المرموز اليها برمز ( ج - ١٠ ) .

شاهدوا المتهم فلاناً قد اطلق عيارين نارين على المقتول فلان من بندقيته .  
 ثانياً : التقرير الطبي المتضمن وجود جرحين نارين في جسد المقتول .  
 ولما كانت التهمة المذكورة معاقباً عليها بموجب المادة ( ٢١٣ ) من ق .  
 ع . ب . وكان الفصل فيها خارجاً عن اختصاص هذه المحكمة ولما كانت المحكمة قد  
 اقتنعت بان الدلائل المذكورة كافية لاحالة التهم على المحاكمة امام محكمة كبرى  
 وان شهادة شهود الدفاع الذين استمعوا لم تزلز قناعة المحكمة بلزوم المحاكمة وعليه  
 قد امرت بلزوم احالة التهم فلان على محكمة الجزاء الكبرى في ..... لمحاكمته  
 عن التهمة المذكورة وفق المادة ( ١٣١ ) من الاصول الجزائية ومدت توقيفه  
 لمدة كذا يوماً وافهم علناً .  
 التوقيع

حاكم الجزاء من الدرجة الاولى في .....

وفي ذيل الامر المطبوع ( ج - ١٠ ) توجد عبارتان بخصوص شهود الدفاع  
 الذين يرغب المتهم في استماعهم لاداء الشهادة لصالحه . العبارة الاولى ( قد ذكر  
 الاسماء الآتية ) والثانية ( قد ذكر ان ليس له شهود ) فان طلب المتهم استماع  
 شهود دفاع له فحور اسمائهم مع محل اقامتهم ويشطب على العبارة الثانية ويصادق  
 الحاكم على ذلك وان افاد المتهم ان ليس له شهود يشطب على العبارة الاولى  
 ويصادق الحاكم على ذلك (١) .

وتوجد عبارة اخرى في امر الاحالة المطبوع وهي ( يتعهد المشتكي والشهود  
 بالحضور عند ما يطلبون في المحاكمة ليؤدوا الشهادة ) ، ويجب اخذ تعهد منهم على  
 ورقة الاحالة ويقتضى احكام المادة ( ١٣٣ ) من الاصول الجزائية ولكن  
 هذا غير معمول به .

(١) يطلب من المتهم بيان اسماء شهوده بعد توجيه التهمة فوراً ويجب ذكرها في افادته  
 وهنا تكرر تأييداً وفائدة ذكرها ان تتظاهر للمحكمة الكبرى اسماء الشهود في النظرة الاولى



## الفصل الثالث

### في المحاكم امام المحكمة الكبرى

بعد ما ترد الدعوى من حاكم الاحالة الى رئيس المحكمة الكبرى مباشرة أو بواسطة المدعي العام أو نائبه يعين يوم المرافعة ويجوز به المحقق بكتاب ليحضر المتهم وشهود الاثبات والدفاع امام المحكمة وفي اليوم المعين للمرافعة تتولف المحكمة ويدعى للمتهم ومحاميه ( ان وجد ) والمدعى الشخصى ومحاميه ( ان وجد ) ونائب المدعي العام او من يمثله من ضباط الشرطة ويجرح الشهود من هو المحاكمة وتقرأ ورقة الافتتاح<sup>(١)</sup> ( نموذج - ٤١ ) وهي تحتوي على رقم الدعوى وعمل انعقاد المحكمة وتاريخ انعقادها واسماء الرئيس والمضامين وهوية المتهم واسم المبعي الشخصى وعنوانه ويذكر فيها اسم نائب المدعي العام او من يمثله من ضباط الشرطة ومحامي كل من المتهم والمدعي الشخصى واسم المترجم وانه حلف وتقرأ هذه الورقة في مفتتح الجلسة بالاسئلة الموجبة من الرئيس وبعد ذلك ينظر في التهمة الموجبة من قبل حاكم الاحالة فان وجدها الرئيس كافية وصحيحة يصادق عليها ويتلوها علناً على المتهم وبعد تفهيمها يطلب من المتهم الجواب عنها سلباً أو ايجاباً بصريح القول أو ( مجرم ) أو ( غير مجرم ) فان اعترف المتهم وكانت الجريمة غير يعاقب عليها بالاعدام واقتنعت المحكمة بصحة اعترافه وتقديره بنتيجة ذلك الاعتراف ورأت ان بإمكان المحكمة اصدار الحكم الصحيح

---

( ١ ) المطبوعة من قبل وزارة العدلية برقم ( ج - ٩ - ٢٠٠٠ )

على هذا الاعتراف فبعد تدوين ذلك في المحضر لما ان تنهي المحاكمة، وان انكر المتهم التهمة فعلى المحكمة، ان تباشر استماع شهود الاثبات بالطريقة التي ذكرناها في الفصل الثاني من الباب الخامس وبعد استماع شهود الاثبات كلهم يستجوب المتهم ثم تسمع شهادة شهود الدفوع وبعد ذلك تجري المرافعة الختامية بين مقام الادعاء والمدعي الشخصي وبين المتهم او محاميه على الوجه الآتي :

اولاً : يتكلم مقام الادعاء .

ثانياً : للمدعي الشخصي .

ثالثاً : المتهم ومحاميه .

ويجب تدوين افادة المتهم الاخيرة مهما كانت حتى ولو قال ( ليس عندي افادة غير التي بينتها ) تدون تلك على ورقة على حدة تكون آخر اوراق المرافعة وفي هذا الصدد جاء في منشور رئيس محكمة تمييز العراق المرقم ( م-١٣-٣-٣٤ ) المؤرخ ٣١ آذار سنة ١٩٣٥ الموجه الى المحاكم الجزائية كافة ما نصه :

لاحظت محكمة التمييز عند اجرائها التدقيقات التمييزية بان بعض المحاكم الجزائية املت امر تدوين افادات المتهمين واقوالهم ولما كان الامر المذكور يخالف القانون قد اقتضى تعميم الكيفية وبيان ما يلي :—

ان الغاية من احكام المواد المختلفة المسرودة في الباب السابع عشر من الاصول الجزائية هي تأمين جريان المحاكمة كما ينبغي مراعى فيها عدم الاضرار ببطاع المتهم بمقتضى هذه الاحكام ترتب للمتهم حقوق معينة وهي :—

اولاً — له حق مناقشة الشهود من اثبات ودفاع .

ثانياً — له حق بيان الدفوع .

ثالثاً — له ان يعرف امام المحكمة على ان يكون آخر من تسمع اقواله .

ان الدفاع معلوم وتدوينه في الضبط. أمر وجوبي كما جاء في آخر فقرة المادة (١٦٨) من الاصول وعدم تدوينه يستلزم التعرض للحكم الصادر في الدعوى اذ ان ذلك نقض اصولي بارز يضر بحقوق المتهم .

اما المرافعة - فان القصد من تعبير « يترافع » (To address) الوارد ذكره في المادة (١٧٣) من الاصول هو مخاطبة المحكمة لبيان ما يراد بيانه بعد استجواب الشهود على الاحلاق وهذا علاوة على الدفاع وقد يتضمن دفاعاً أو ايضاحاً لبعض الوقائع الواردة في البيانات الاخيرة . فلما ان يسرد المتهم بعض الاقوال أو ان يقول بان ليس له ما يقوله عدما ما بينه سابقاً في دفاعه . وفي « كلتا الحالتين يجب ان تكون خلاصة تلك الاقوال كما صرحت به المادة (١٨٢) من الاصول » . وينسب تدوينها في الضبط على الاصول بدلاً من تدوينها في المحضر وعدم تدوينها اصلاً يجعل محكمة التمييز ان تنهض الى عدم اعطاء المتهم تلك الفرصة والسؤال منه عن ذلك مما قد يجرها الى التعرض للحكم فلذا نرجو الاعتناء بهذه النقطة ومراعاتها في جميع المحاكم الجزائية .

G. ALEXANDER

رئيس محكمة التمييز

وبعد ان يفهم ختام المحاكمة تبدأ هيئة المحكمة بالنظر في هل ان المتهم ارتكب الفعل المدعى به وعلى أية مادة من مواد قانون العقوبات ينطبق ذلك الفعل ويدون القرار بالتجريم أو بالبراءة على الورقة المطبوعة من قبل الوزارة برض (ج - ٩ - ج) .

وبعد ذلك يفهم قرار التجريم علناً ويجوز آثماً ان يجلب المتهم شهوداً لاثبات حسن سلوكه أو يطلب تخفيف العقوبة والرفقة بمحقة ثم تدقق محكوميات

المتهم السابقة المذكورة في ورقة طبع أصابعه ويسأل عنها وبعد ذلك تختل الهيئة مرة أخرى وتحدد قرار تقدير العقوبة (١) ويفهم إلى المجرم علناً وإن كان الحكم بالإعدام فيجب على المحكمة أن تفهم المحكوم عليه أن له أن يقدم لائحة إلى محكمة التمييز خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التفهم ويكتب شرح بذلك تحت الحكم يوقعه الرئيس وحده .

وفي حال الحكم بالإعدام ترسل منكرة خاصة للسجن حسب (نموذج - ٤٢) . وبعد ذلك سواء صدر القرار بالبراءة أو انتهت القضية بالحكم يجب رفع القضية بكتاب إلى رئيس محكمة التمييز خلال اسبوع من تاريخ تفهم الحكم وتربط مع اضبارة المحكمة الكبرى اضبارة حاكم الاحالة واضبارة تفتيشات الشرطة مع المبررات وتنظم بالاوراق قائمة ترسل مع الكتاب .

### نموذج من قرار التفهم

باسم صاحب الجلالة ملك العراق غازي الأول

الحكمة العسكرية لمنطقة ..... المؤلفة في المحل ( اسم المحل ) من الرئيس ..... والمضوين ..... في اليوم ( كذا ) قد اصدرت الحكم الآتي :-

احال حاكم جزاء ..... المتهم ( فلان بن فلان ) الموقوف منذ ..... على هذه المحكمة لاجراء صرافته عن تهمة قتله ( فلان بن فلان ) قصداً مسيحياً سبق الاصرار وفق المادة ( ٢١٣ ) من قانون العقوبات البغدادى .

(١) يجوز للمحكمة ان تصغر قرار الجزائية والحكم قسماً وتفهمهما في جلسة واحدة .

### مقدمة القضية :

ومن سير المرافعة والتحقيقات القضائية تبين المحكمة انه بتاريخ ..... في الساعة ..... كان المتهم يترصد للقتيل في الشارع المؤدي الى داره وحينا مر القتل حوالي الساعة ..... فاجأه المتهم ( فلان ) بثلاث طلقات نارية اردته قتيلاً ففرع الناس وقبضوا على المتهم حاملاً المسدس على يده خمسين خطوة من محل القتل حيناً كان يحاول الهرب .

### الادلة التي توصلت اليها المحكمة :

اولاً : شهادة ..... المتضمنة شهادتهم تريص المتهم .  
ثانياً : شهادة ..... القائمة بان المتهم اطلق ثلاث طلقات نارية على القتل بدون أن يحدث نزاع بينهما .  
ثالثاً : شهادة الطبيب اللؤينة لتقرير الطبي المنوي يحدث الموت من نتيجة الجرح الناري .  
رابعاً : شهادات ..... الدالة على وجود العناء المتحكم بين القتل والمتم من جراء .....  
خامساً : شهادة ..... المتضمنة القبض على المتهم مع المسدس المنزى امام المحكمة .  
اما دفاع المتهم فيلخص بالانكار ولم يقدم اية بينة لبعض هذه الدلائل .  
النتيجة :

وعليه لقد ثبت لدى المحكمة ان المتهم ..... قد قتل .....  
قصداً مع سبق الاصرار وبذلك اذتكب جرماً يستلزم العقوبة بموجب المادة ٢١٣

من ق. ع. ب. بقرير نيجريه وفقاً للمادة المذكورة وافهم معنا  
في سنة العضو العضو الرئيس

کیفیت تعلیم پوری اور ای بارعوی :

.. نظراً الى منشور رئيس محكمة استئناف العراق المرقم اس / ١٣ المؤرخ ٩ كانون الاول سنة ١٩٢٩ ان اوراق الدعوى الجزائية المختصة بالمحكمة الكبرى يجب ان ترقم اوراقها بالتسلسل ويلزم ان تربط الاوراق وتغمرتها بصورة منتظمة بموجب التاريخ على الوجه الآتي :

- (١) الورقة المطبوعة الخاصة بأسماء الأحكام والطرفين (نموذج - ٤١) .

- (٢) ... .. .  
... .. .
- بجواب التهم على التهمة الموجهة اليه.

- (٣) ، ، ، بالجملة .

- (۴) اوراق الضبط الخاصة بالشهادات والامانات .

- (٥) الورقة المطبوعة الخاصة بقرار المحكمة .

- (i) : : بالکرم .

- (٧) نسخة من مذكرة التوديع الى السجن .

ويجب ان يكون محضر التحقيق والمحاكمة غير الموجزة المطبوع والمؤشر عليه برقم (ج - ١٨) اول ورقة من اوراق الدعوى . وعلى رؤساء المحاكم أو أحد المحكمات التوقيع على كل صفحة من صفحات اوراق الدعوى ويجب ان يوقع كل قرار او امر يصدر من جميع الهيئة الحاكمة .



## الباب التاسع

### في التهم

ما فيه التهمة :

التهمة هي الورقة التي يحررها الحاكم لتعيين نوع الجريمة ومادتها القانونية التي يحاكم من أجلها المتهم حتى يكون على بينة من أمره ، بعد ان يجد الحاكم أدلة على المتهم مما يجب البت في صحته أو عدمها . ولمعرفة لزوم توجيه التهمة أو عدمه ينظر الى الدلائل المعروضة على المحكمة فإذا كانت ضعيفة بحيث لا يحتاج المتهم الى الدفاع عنها فلا توجه تهمة بل يكتفى بالإفراج عن المتهم وإن كان الأمر بالعكس فتوجه التهمة ويطلب من المتهم الدفاع .  
وتحتوي التهمة كما يظهر من (نموذج — ٢٣) على ثلاثة أقسام :

القسم الأول :

(الاستهلال) أي التوطئة يذكر فيها اسم الحاكم وأدرجته أي سلطته الجزائية أي من الدرجة الأولى أم الثانية واسم المتهم وهي على طراز واحد في كل التهم ونورد لذلك مثلاً ما يأتي :-

[ انا ( فلان الحاكم من الدرجة الأولى في . . . . )

أتهكم (أ) اسم المتهم واسم والده ) ]

هذا هو الاستهلال أو المقدمة . والقسم الثاني « جوهر التهمة »

ويحتوي :-

اولاً : على الجريمة المنسوبة الى المتهم وتذكر باختصار كأن تسمى باسمها القانوني وهي النواوين المذكورة في تخطيط كل مادة من مواد قانون العقوبات ( كالتقتل قصداً ) او « الحريق عمداً » وان لم يكن لها اسم قانوني يذكر فيها ما يكفي لمعرفة الجريمة المطلوب القطع عنها .

ثانياً : على المادة القانونية واسم القانون الذي ينص عليها بان يقال مثلاً : ( المادة ٢١٢ من قانون العقوبات البندادي ) .

ثالثاً : على مكان ارتكاب الجريمة وزمان وقوعها .

رابعاً : على هدف الجريمة أي ان يذكر فيها اسم الشخص أو الهيئة أو المال الذي ارتكبت الجريمة ضده .

وهذا القسم يجب ان يكون مختصراً ويجب التحاشي عن ذكر تفصيلات كثيرة فيه أو حشو زائد يتعلق بكيفية ثبوت التهمة أو بوقائع الدعوى .

ونذكر آتياً مثلاً لهذا القسم :

.. [ باللك في اليوم ..... من شهر ..... او نحوه في ( المحل الفلاني )  
 رُبطت عصابة مسلحة هجمت على اهالي قرية ..... وبذلك ارتكبت  
 جريمة يعاقب عليها بالمادة « ٨٠ » من قانون العقوبات البندادي ]  
 ولما كان هذا القسم يختلف باختلاف الجرائم فنذكر له امثلة كثيرة  
 فيما بعد .

وما يجب الانتباه اليه انه إذا اتهم أحد بجرائم من نوع اختلاس الاموال أو خيانة الامانة فيكتفى بأن يذكر في التهمة مجموع المبالغ المختلسة خلال سنة وتعتبر كجريمة واحدة وتخصص لها تهمة واحدة ولا لزوم للذكر



تفاصيل دقيقة - أما إذا كانت الجريمة موصوفة بظرف من الظروف المبيحة فيجب ان تدرج تلك الظروف في التهمة مع المادة القانونية المطبقة عليها وقررتها فيقال مثلا : سرقة ارتكبت بالجبر والاكراه (المادة - ٢٦٣ « ١ ») أو سرقة وقعت في دار (المادة - ٢٦٥ « ٢ ») أو ارتكبت من قبل شخصين فاكثر مسلحين (المادة - ٢٦٢ « ١ ») وهلم جرا (منشور رئيس محكمة تمييز المراق رقم أي - ١٣ - ٢٢ المؤرخ ١٧ مايس سنة ١٩٢٢) .

القسم الثالث « الخاتمة » وتختلف صيغتها إذا كان الحاكم مختصا بالنظر في الجريمة تكتب على الوجه الآتي :

[ والداخل في اختصاص هذه المحكمة وأمر بإجراء المحاكمة عليك أمامي ]  
وإذا كان الحاكم حاكم احالة فتحذر على الصورة الآتية :

[ والداخل في اختصاص محكمة الجزاء الكبرى لمنطقة ..... وأمر بإجراء المحاكمة عليك أمام المحكمة المشار إليها ] .

وفي ما يلي امثلة للتهم . ولما كان الاختلاف يحصل « في جوهر التهمة » لا في الاستهلال ولا الخاتمة وعليه فسوف لا نكررها وانما نكتفي بتصوير « جوهر التهمة » فقط .

### أمثلة

#### تهمة شهادة زور :

أذك في اليوم ..... من شهر ..... أو نحوه في (محل .....)  
في أثناء محاكمة ..... عن جريمة التزوير وهي من نوع الجنابة أمام المحكمة  
الملائية قلت في شهادتي انه (كنت وكنت) وقد كنت تعلم أو لم تعلم ان شهادتي

كاذبة فتثبت ثبوت الجرم على ..... بنك وارتكبت جرماً مماثل  
عليه حسب المادة ١٤٥ «٢» من قانون العقوبات البندادي .

نمرة شهادة زور أيضاً :

انك في اليوم ..... من شهر ..... أو نحوه في (محل .....)  
في قضية ..... عن جريمة القتل التي هي جناية قلت في شهادتك امام  
الحق أن (كيت وكيت) ثم بتاريخ ..... امام حاكم الاحالة  
في ..... ذبرت هذه المباراة الجهرية (أو أنكرتها) قصداً ولما كانت  
احدى تينك الشهادتين زوراً قد ارتكبت جرماً يستلزم العقاب المفروض في  
المادة ١٤٥ «١» من قانون العقوبات البندادي .

نمرة قتل قصداً :

انك في اليوم ..... أو نحوه من شهر ..... في (محل .....)  
قد قتلت قصداً (فلانا) وإن فذلك هذا ينطبق على احكام المادة ٢١٢ من  
قانون العقوبات البندادي .

نمرة قتل عمداً :

انك في اليوم ..... أو نحوه من شهر ..... في (محل .....)  
قد قتلت عمداً (فلانا) وإن فذلك هذا ينطبق على احكام المادة (٢١٣) من  
قانون العقوبات البندادي .

نمرة ايداء سريبر :

انك في اليوم ..... أو نحوه من شهر ..... في (محل .....)  
ايداء تهاداً بلان بجرمك اياه بسيف وبنك ارتكبت جرماً يستلزم العقاب

المفروض في المادة ( ٢٢٢ ) متى قانون العقوبات البغدادي .

تجارتهم أيضاً :

انك في اليوم ..... أو نحوه من شهر ..... في (محل ..... )  
جرح. فلاناً بسكين سببت تعطيله عن اشغاله المعتادة مدة تزيد عن عشرين  
يوماً وبذلك ارتكبت جرماً يستلزم العقاب المفروض في المادة ٢٢٣ من ق .

ع . ب

### أمثلة عن السرقات

انك في اليوم ..... أو نحوه من شهر ..... حيناً كنت مسلحاً  
بينديقية سلبت الشخص المدعو ..... دراهمه حيناً كان سائراً في الطريق  
السام وبذلك ارتكبت جريمة يعاقب عليها بمقتضى المادة ٢٦٠ من قانون  
العقوبات البغدادي .

تسرقه سرقة وار :

انكم في اليوم ..... أو نحوه من شهر ..... بالاتفاق سرقتم من  
دار فلان وذلك بنخلوكم ايها بواسطة تساق جدار ليلا وكان احدكم فلان  
حامل مسدساً وبذلك ارتكبتم جرماً يستلزم العقاب المفروض في المادة ٢٦١ من

ق . ع . ب

تسرقه سرقة باكره :

انك في اليوم ..... أو نحوه من شهر ..... في المحل سرقت  
من فلان ساعة ذهبية باكره فارتكبت جريمة يعاقب عليها بمقتضى المادة ٢٦٣

(١) من ق . ع . ب

## امثلة عن حيازة الاموال المسروقة

انك في اليوم ..... أو نحو من شهر ..... في ( محل ) . . . . .  
وجد بحيازتك . . . . . وهو من اموال مسروقة ولم تثبت وجهاً مشروعاً  
لحيازته وبذلك ارتكبت جرماً يستلزم العقاب بمقتضى المادة ٢٨٠ بدلالة المادة ٢٨١ - أ -  
من ق. ع. ب

### نموذج هيئة اصول مسروقة :

انك في اليوم ..... أو نحو من شهر ..... في ( محل ) وجد بحيازتك  
ساعة ذهبية وعقد لؤلؤ مع عليك بأنه مستحصل من جريمة سرقة من ( فلان )  
المنطقة على المادة ( ٢٦٣ ) من ق. ع. ب وبذلك ارتكبت جريمة يعاقب عليها  
بالمادة ( ٢٨١ ) بدلالة المادة ٢٨٠ من ق. ع. ب .

## امثلة عن الاحتيال والاختلاس وخيانة الامانة

انك في اليوم ..... أو نحو من شهر ..... في ( محل ) انتحلت  
من ( فلان ) مئتين ديناراً بطريقة الاحتيال وذلك بتفكيرك له انك مرسل من قبل  
صديقه ( فلان ) لتسلم المبلغ المذكور وبذلك ارتكبت جريمة يعاقب عليها  
بالمادة ( ٢٧٧ ) من ق. ع. ب

### نموذج هيئة الامانة :

انك خلال اثني عشر شهراً ابتدىء من ..... وتنتهي في ..... في ( المحل )  
بينما كانت جانياً لبلدية ..... قد جمعت مبلغ خمسمائة دينار من المكلفين  
وتعصفت به ولم تسلمه الى البلدية وبذلك ارتكبت جرماً يستلزم العقاب المفروض  
في المادة ٢٧٣ بدلالة المادة ٢٧٥ من ق. ع. ب

### تهمة غيابة امانة ايضا :

انك في اليوم ..... او نحوه من شهر ..... في ( محل ) بينما  
اؤتمنت على خمسين دينارا عائمة الى ( فلان ) لايصلها الى البريد قد استلمتها  
لنفسك بسوء نية وبذلك ارتكبت جريمة يعاقب عليها بمقتضى المادة ٢٧٣ من  
ق.ع. ب

### تهمة غيابة الامانة ايضا :

انك في اليوم ..... او نحوه من شهر كنا ..... في ( المحل )  
قبضت بدل ايجار الدار ( الفلانية ) من ( زيد ) حينما كنت وصيا على الصغير .....  
وتصرفت بهذا المبلغ لنفسك بسوء نية وان فعلك هذا يعاقب عليه بالمادة ٢٧٣  
بدلالة المادة ٢٧٥ من ق.ع. ب

### تهمة اغتصبوا الاموال العمومية :

انك خلال سنة ١٩٣٣ بين ( تاريخ ) وبين ( تاريخ ) في ( محل ) اختلست  
مبالغ متفرقة بموجب القائمة المروطة بهذه التهمة مجموعها خمسمائة دينار عهدت  
الك حينما كنت جايئا لناحية ( ..... ) وتصرفت بها لنفسك بسوء نية وبذلك  
ارتكبت جرما يستلزم العقاب المفروض بمقتضى المادة ( ٦٨ ) من ق.ع. ب

### توجيه تهمة عديمة :

قد تلبس وقائع القضية مبدئيا فينيقي الحاكم مترددا في تعيين نوع الجريمة  
المرتكبة فاجتزأ للمحكمة ان توجه تهمة واحدة ذات وجوه عديدة او توجه

نهما مختلفة على سبيل الخبرة والترديد ويطلب الى المتهم ان يدفع عن تلك التهم كلها في دعوى واحدة والمحكمة بمد ذلك ان تقرر التجريم عن اية تهمة من التهم المذكورة ، ولا بد من الاشارة هنا الى ان الشك المبحوث عنه يجب ان يكون ناتجاً من الوقائع نفسها ولا سيما في الحالات التي تكون فيها جهة الادعاء غير جازمة بتعيين نوع الجريمة رغم انها لا تستطيع ان تنفي مجرمة التهم . والتهم العديدة توجه على نوعين :

النوع الاول : ينهم التهم بصفة جرائم في آن واحد ويطلب منه الدفاع عنها باعتباره مسؤولاً عن تلك التهم كلها .

النوع الثاني : ان توضح المحكمة رأيا للمتهم وتقول له ان المحكمة متريدة في تعيين المادّة ولذلك تنهم على سبيل الترديد او الخبرة .

ولايضاح ذلك نقول اذا اتهم شخص بقتل وكانت وقائع القضية ملتبسة بحيث تدور حول القتل عمداً أو القتل تسبباً فتوجه تهمة ذات وجهين كما يأتي :

اولاً - انك في اليوم ..... أو نحوه من شهر ..... في ( المحل ) قتلت فلاناً قصداً مع سبق الاصرار فارتكبت جريمة يعاقب عليها بمقتضى المادة ٢١٣ من قانون العقوبات البتصادي .

ثانياً - انك في اليوم ..... أو نحوه من شهر ..... في ( المحل ) تسببت في قتل فلان بدون قصد ويسهل تضييى فارتكبت جرماً يعاقب عليه بمقتضى المادة ٢١٨ من القانون المذكور .

وكذلك اذا اتهم شخص بجريمة سرقة باكره وقطع يد شخص أثناء السرقة وكانت الوقائع مشتبه فيها بحيث لا يمكن الجزم بما اذا كان المتهم قد ارتكب السرقة وقطع اليد أو انه سبب قطع اليد وحده أو كان يقصد مبدئياً احداث هذه النتيجة فتوجه تهمة ذات ثلاثة وجوه كما في المثال الآتي فيقال : -

أولاً — في اليوم ..... أو نحوه من شهر ..... في (الحل)  
ارتكبت السرقة باكره بانك سرقت من فلان ساعة ذهبية وجرحته قصداً في  
اثناء تلك السرقة فسيبت فقد يده وارتكبت بذلك جريمة يعاقب عليها بمقتضى  
المادة ٢٦٢ من ق. ع. ب.

ثانياً — انك في اليوم ..... أو نحوه من شهر ..... في  
(الحل) جرحت فلاناً قصداً فسيبت فقد يده وبذلك ارتكبت جريمة يعاقب  
عليها بمقتضى المادة ٢٢١ من ق. ع. ب.

ثالثاً — انك في اليوم ..... أو نحوه من شهر ..... في  
(الحل) جرحت فلاناً عن اختيار فسيبت فقد يده وبذلك ارتكبت جريمة  
يعاقب عليها بمقتضى المادة ٢٢١ من ق. ع. ب.

وكذلك اذا اتهم شخص بجريمة استعمال قود مزيفة الا انه اشتبه  
الامر بين كونه قد روج قوداً مزيفة او انه اخذها صحيحة ثم استعمالها بعد  
ان تبين له انها مزيفة فتكون التهمة على الوجه الآتي :

أولاً — انك في اليوم ..... أو نحوه من شهر ..... في (الحل)  
اشتركت في ترويج خمسة قود مزيفة مع علمك بتزيفها وذلك باعطائك اياها  
لفلان بصفة قود صحيحة فارتكبت جريمة يعاقب عليها بمقتضى المادة ١٦١ من  
ق. ع. ب.

ثانياً — انك في اليوم ..... أو نحوه من شهر ..... في (الحل)  
قبضت خمسة قود مزيفة باعتبارها قوداً صحيحة واستعملتها بعد ان اكتشفت  
تزييفها بانك سلمتها الى فلان بصفتها قوداً صحيحة فارتكبت بذلك جريمة يعاقب  
عليها بمقتضى المادة ١٦٣ من القانون المذكور .

هذه الامثلة ضربناها لحالة ما اذا كانت المواد التي تنطبق عليها وقائع القضية مختلفة اما اذا كانت الوقائع تنطبق على مادة واحدة كما لو حصل اختلاف جوهرى بين شهادة الشاهد امام حاكم الاحالة وبين شهادته امام المحكمة الكبرى ولم يمكن الجزم باى الاقادتين اصح فتوجه التهمة على الشكل الآتى:

انك فى اليوم ..... أو نحوه من شهر ..... فى (الحل) فى اثناء التحقيق فى قضية فلان المنطبقة على المادة ( ..... ) من ق. ع. ب. امام حاكم الاحالة ..... قلت فى شهادتك « كيت وكيت » وانك فى اليوم ..... أو نحوه من شهر ..... فى (الحل) فى اثناء المحاكمة امام المحكمة الكبرى قلت فى شهادتك « كيت وكيت » وكنت تعلم او تعتقد ان احدى تينك الشهادتين كاذبة او لم تكن تعتقد بانها صحيحة فاركتبت بذلك جريمة يعاقب عليها حسب احكام المادة ١٤٦ من ق. ع. ب.

وقد يكون الشك باقياً فى هذه الحالة حتى التجريم فنقرره المحكمة على سبيل الخيار ببون ان تكون ملزمة ببيان اى الشهادتين كانت صحيحة او كاذبة كما نطقت بذلك الفقرة الرابعة من المادة ٢١٧ من قانون اصول المحاكمات الجزائية البغدادى





## الباب العاشر

### في طرق المراجعة على القرارات والاحكام

ان الاصول الجزائية وضعت طريقتين للمراجعة على الاحكام والقرارات والاورام الصادرة من المحاكم الجزائية على اختلافها بالطريقة الاولى؛ الاستئناف والثانية؛ التمييز .

والمحاكم الكبرى هي مرجع استئناف احكام المحاكم داخل منطقتها اما التمييز فيكون في محكمتين ؛ في المحكمة الكبرى للاورام والقرارات والاحكام الصادرة من محكمة جزائية ضمن منطقتها ، وفي محكمة تمييز الراق للاحكام والقرارات التي اصبرتها المحكمة الكبرى بصفتها الاصلية أو بصفتها الاستئنافية. كما ان لمحكمة التمييز حق النظر تمييزاً في جميع الاحكام والقرارات والمعاملات الجزائية للمحاكم التي هي ادنى منها ولها حق النظر تمييزاً فيما قرره المحاكم الكبرى تمييزاً .



# الفضيلة الأولى

## في الاستئناف

يجب تقديم عريضة الاستئناف ، الى المحكمة التي اصدرت الحكم ، او الى المحكمة الكبرى ، او الى مأمور السجن ، خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور الحكم . أو تقيمه ، ولا يعتبر التقديم لنظر هذه المراجع قانونياً ، والاستئناف يكتب على عريضة ليس لتقديم امراسم أو اشكال أو وجائب قانونية انما يكتفى بتقديم نسخة واحدة عليها طابع بقيمة اربعين فلساً . الا اذا قنمه السجن المحتاج فانه معفو من رسم الطابع بمقتضى الفقرة (ب) ١٣ من الجدول الثالث الملحق بقانون الطوابع كما ان استئناف المدعي العام أو نوابه غير تابع لرسم الطابع بمقتضى الفقرة (أ) من الجدول المذكور .

### تموزج عريضة استئناف

الى سعادة رئيس محكمة الجراء الكبرى للواء ..... المجلد (١)  
المعرض

لقد صدر علي حكم من حاكم جزاء ..... وافهمت به بتاريخ .....  
سنة ..... بعد الاضبارة الموجزة المرقمة (.....) يقضى علي بالحبس لمدة  
شهر واحد وفق المادة (٢٢٥) من ق.ع. ب  
وان هذا الحكم بحذف يحقوقي للاسباب الآتية :

---

(١) ويجوز تقديمه بواسطة الحاكم الذي اصدر الحكم فيصدر آشد على الوجه  
الآتي : بواسطة حصرة حاكم جزاء ..... المحترم الى .....

( وهنا نذكر الاسباب فقرة فقرة )

نتيجة المطالب :

فعليه استأنف هذا الحكم مسترحماً :

اولاً : اطلاق سراجي بكفالة الى نتيجة الاستئناف .

ثانياً : تعيين يوم للنظر في الاستئناف واستماع مدافعتي امام المحكمة وتبرئة ساحتي .

هذا ولا زالت عدالتكم شاملة الجميع .

المستأنف

المحكوم عليه فلان بن فلان

وعند تسليم العريضة تسجل في سجل الاستئناف والتميز المطبوع من قبل وزارة العدلية برمز ( ق — ج — ٤ ) وعلى رئيس المحكمة الكبرى ان يحيل العريضة <sup>(١)</sup> الى المحكمة التي اصدرت الحكم وهذه تعيده مع محضر الدعوى خلال ثلاثة ايام .

اما اذا قدمت العريضة الاستئنافية بواسطة حاكم الجزاء فعليه ان يقدم اوراق الدعوى مع اصل عريضة الاستئناف الى المحكمة خلال ثلاثة ايام من تاريخ وصول الاستدعاء اليه .

تأنيـم المستأنف

فمنعنا فصل الاوراق الى المحكمة الكبرى يمين يوم للنظر في الاستئناف

---

(١) ان القانون وان اشترط احوال عريضة الاستئناف الى حاكم الذي اصدر الحكم ولكن هذا غير معمول به فان الحاكم الكبرى تبقى العريضة لديها وتطلب الاوراق بكتاب كما هو نموذج مطبوع من قبل الوزارة العدلية برمز (ج-٢٢)

يبلغ به المستأنف ونائب المدعي العام ليحضر امام المحكمة لابتداء ما لديهم حول  
الطلب بجلسة علنية مؤلفة حسب الاصول ويجوز رد الاستئناف بعد استماع افادة  
المستأنف بدون احضار المستأنف عليه لانه بعد استماع الافادة تتصور تقيجتان :  
النتيجة الاولى : رد الاستئناف بصورة موجزة والثانية اجراء المرافعة بين  
المستأنف والمستأنف عليه ومن ثم اصدار القرار .

### رد الاستئناف بصورة موجزة

اذا وجدت المحكمة بعد مطالعة اوراق الدعوى واستماع افادة المستأنف  
ان لا مبرر للمحكمة للتدخل في الحكم المستأنف فبدلاً من ان تكلف المستأنف  
عليه بالحضور وتسمع اقواله عبثاً تقرر مبدئياً ( رد الاستئناف بصورة موجزة )  
وفق المادة ٢٢٦ المعلقة من الاصول الجزائية بدون ان تدخل في وقائع الدعوى  
والحكم وان هذه النتيجة ترد غالباً في الاحوال الآتية :

أ — اذا كانت الدعوى غير قابلة للاستئناف .

ب — اذا كان الاستدعاء الاستئنافي مقدماً بعد مضي المدة القانونية .

ج — اذا كان المستأنف ممن ليس له حق الاستئناف .

د — اذا لم يحضر مقدم استدعاء الاستئناف في اليوم المعين المجدد لسماع  
الاستئناف رغم تبليغه .

ه — الحالات الاخرى التي تختص شكل القضية ولا تتعلق بوقائع الدعوى .

ولكن في عين الوقت يجوز للمحكمة الكبرى ان تقرر لزوم النظر في القضية تمييزاً  
ان وجدت لزوماً للمداخلة فيها كأن يتظاهر لها ان الحكم مخالف للقانون او غير  
منطبق على المدعى .

## النتيجة الثانية :

إذا وجدت المحكمة أن الدعوى من الطائوي القابلة للاستئناف وإن الطلب مقدم وفق الأصول فعلى المحكمة أن تسمع من له علاقة بالدعوى وهم المتهم ونائب المدعي العام أو من يمثله والمدعي الشخصي فإن لم يبلغوا فيلزم تبليغهم ويترك المجال للطرفين المستأنفين لبيان مطالعتهم ومدافعتهم وبهذه المناسبة للمحكمة الكبرى أن تسمع شهوداً إضافيين أو تنيب أحد الحكام لمساعدتهم لتوضيح نقاط غامضة في الحكم.

وبعد أن تتوضح القضية تخلي هيئة المحكمة للمذاكرة وإصدار القرار النهائي ويجب على المحكمة أن تدقق بإدعيه يده في كل حكم مستأنف النقاط الآتية :

أولاً — هل الاستئناف مقدم داخل المدة القانونية .

ثانياً — هل للمستأنف حق الاستئناف .

ثالثاً — ما هي عقوبة الجريمة القانونية أي هل هي جنحة أو جناية أو مخالفة حتى يمكن معرفة ما إذا كانت الدعوى قابلة للاستئناف .

رابعاً — ما هي درجة المحكمة التي أصدرت الحكم وهل الحكم الصادر ضمن صلاحيتها المخولة .

وبعد تدقيق هذه النقاط تبدأ المذاكرة حول أساس القضية وأثنى ينظر :

أولاً — هل الدلائل كافية للتجريم .

ثانياً — هل المادة القانونية المطبقة صحيحة .

وبعد ذلك ينظر في هل أن العقوبة متناسبة بأن وجدت المحكمة أن الحكم صحيح

والعقوبة متناسبة فنقرر رد الاستئناف ايضاً وفق الفقرة الاولى من المادة (٢٢٨) المعلة من الاصول الجزائية وحكم هذا الرد كالتصديق اى اذا وجدت المحكمة نزوماً لتغيير الحكم تستعمل السلطات المحولة لها قاتونا .

نموذج قرار برد استئناف بصورة موجزة

عبد الاضبارة .....

باسم صاحب الجلالة ملك العراق

تألفت محكمة الجراء الكبرى لمنطقة ..... بصفتها الاستئنافية من  
الرئيس فلان والمضوين فلان وفلان واصدرت بتاريخ .....  
القرار الآتي :

المستأنف .....

المستأنف عليه .....

كانت محكمة جزاء ..... قد حكمت بتاريخ كذا على فلان بن فلان في  
الدعوى غير الموجزة المرفقة ..... بالحبس الشديد لمدة سنة بناء على ارتكابه  
جريمة جرح فلان وفق المادة (٢٢٣) من ق. ع. ب وقد استأنف المحكوم  
عليه ..... الحكم الصادر عليه طالباً تبرئته وبعد استماع اعادة المستأنف  
لم تجد المحكمة ما يستوجب المداخلة تمييزاً في هذه القضية فقرر رد الاستئناف  
بصورة موجزة وفق المادة ٢٢٦ المعلة من الاصول الجزائية وصدر هذا القرار  
بالاغلاق وافهم علناً في ..... سنة .....

المضو الرئيس

ويتبقى اصل هذا القرار في اضرابة الدعوى الاستئنافية في المحكمة

الكبرى وتعاد الاوراق مع نسخة مصدقة من القرار بتوقيع الرئيس وختم المحكمة الى المحكمة التي حكمت في القضية لتحتفظ بعد الاشارة في قيد الاساس .

### نموذج

قرار استثنائي بصورة غير موجزة

عدد الاضاربة .....

باسم صاحب الجلالة ملك العراق

تألفت المحكمة الكبرى لمنطقة ..... بصفتها الاستئنافية من الرئيس فلان والعضوين فلان وفلان واصدرت بتاريخ كذا القرار الآتي :-

المستأنف .....

المستأنف عليه .....

كانت محكمة جزاء ..... قد حكمت بتاريخ كذا على فلان بن فلان بالحبس الشديد لمدة شهر واحد وبغرامة قدرها عشرة دنانير وعند عدم الدفع حبسه شهراً واحداً بالحبس الشديد بالتعاقب وفق المادة ( ٢٢٥ ) . بدلالة المادة ( ٢١ ) من ق. ع. ب. لثبوت ضربه فلاناً بن فلان بتاريخ كذا فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم طالباً تبرئته وفي اليوم المعلن حضر المستأنف وكرر مندرجات استدعائه الاستثنائي ولدى التدقيق والمناقشة تبين ان قرار المحكمة كان موافقاً للقانون فقرر تصديقه الا ان العقوبة كانت شديدة نظراً الى ظروف القضية فقرر تخفيف الحكم بخفض حصة الحبس الى خمسة عشر يوماً بالحبس الشديد اعتباراً من تاريخ توقيعه المصادف ( كذا ) والناء فترة الزمانة وصدر هذا القرار بالاتفاق وفق المادة ٢٢٨ الممثلة من الاصول الجزائية وافهم علناً في ..... سنة ..... العضو ..... العضو ..... الرئيس

## الفصل الثاني

### في التمييز

ان المحكمة الجزاء الكبرى والمحكمة تمييز المراق حق متابعة الاحكام الصادرة من حكام الدرجة الاولى أو الثانية أو الثالثة وتدقيق صحة ما صدر من القرارات والاوامر وتدقيقها لتحقق موافقتها للقانون وانتظام معاملات المحكمة وذلك اما من تلقاء نفسها أو بناء على استدعاء يقدم اليها .

### والتمييز على نوعين :

النوع الاول : التمييز الوجوبي ؛ وهو ان جميع الاحكام الصادرة من المحاكم الكبرى بصفتها الاصلية ( اي غير الاستئنافية أو التمييزية ) يجب عرضها على محكمة تمييز المراق للتصديق ولو لم يقع طلب بذلك من المحكوم عليه أو غيره .  
النوع الثاني : التمييز الجوازي ؛ وهو ان الاحكام الصادرة من حكام الجزاء غير القابلة للاستئناف أو القابلة له ولكنها لم تستأنف وجميع القرارات والمعاملات الجارية في الدعاوي الجزائية تميز امام المحكمة الكبرى وهذا التمييز جوازي بمعنى انه ليس يحق من حقوق المحكوم عليه بل هو تابع لمشئنة المحكمة فلها ان تجلب اوراق القضية لتدقيقها أو ترفض الطلب الواقع بذلك والحالة نفسها جارية في محكمة تمييز المراق على جميع الاحكام الصادرة من المحاكم أو المحاكم الكبرى بصفتها الاستئنافية أو التمييزية .



ان الاصول المنبئة في محكمة تمييز العراق بشأن جلب اوراق القضية لتدقيقها تمييزاً هي ان الرئيس يحيل المريضة الى الهيئة لاعطاء القرار بلزوم جلب الاوراق أو عدسه وكل استدعاء يقدم عن قضية لم تبت فيها المحكمة الكبرى يحال اليها عادة للنظر فيه من قبلها والا . اما في المحاكم الكبرى فالتعامل قدسجى على ان رئيس المحكمة هو الذي يطلب جلب اضية القضية بدون سبق قرار من الهيئة وذلك يكون غالباً في الاحوال الآتية :

أ — بناء على استدعاء يقدم الى المحكمة .

ب — عند تدقيق الجداول الواردة اليه من المحاكم المتضمنة خلاصة الاحكام .

ج -- عند ما يقع الاخبار اليه من مرجع آخر ويقنع بوجود جلب الاوراق .

### نموذج

قرار تمييزي لتدقيق قرار المحكمة الكبرى

عدد الاضية .....

اسم المحكوم عليه : .....

ان المحكمة الكبرى لمنطقة . ..... في جلستها المنعقدة في محل كذا قد اصدرت بتاريخ كذا حكمها على فلان بن فلان بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وفق المادة (٢٦٠) من ق ع ب . لثبوت ارتكابه لىلا جريمة سرقة من دار فلان بن فلان مع اشخاص آخرق مسلحاً وقد ارسل هذا الحكم رأساً منع اوراق الدعوى ومقتضىها لاجزاء التدقيقات التمييزية عليه عليه وتلقى

التدقيق ظهر ان الحكم موافق للقانونت فقراربرامه وصدر هذا القرار بالاتفاق  
وفق الفقرة الاولى من المادة ( ٢٢٣ ) المملة من الاصول الجزائية .

### نموذج

قرار تمييزي بموجب اعادة نظر

رقم الاضبارة .....

المحكوم عليه .....

ان المحكمة الكبرى لمنطقة ..... .. المتقدمة في (الحل) حيكت  
بتاريخ ..... سنة ..... على فلان بن فلان بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث  
سنوات وفق المادة ٢١٢ من ق.ع. ب بناء على ثبوت ارتكابه جريمة  
قتل فلان بن فلان بخرطوشة من بندقية وقد ارسل هذا الحكم رأساً مع  
اوراق الدعوى وقرعاتها لاجراء التدقيقات التمييزية عليه ولدى التدقيق ظهر  
( تكتب الاسباب ) لهذا قرر اعادة الاوراق الى المحكمة الكبرى في .....  
لاعادة النظر في قرار التجرىم وصدر هذا القرار بالاتفاق وفق الفقرة الثانية من  
المادة ( ٢٢٣ ) المملة من الاصول الجزائية بتاريخ ..... سنة .....

المعاصر عند اعادة النظر :

عند اعادة الاوراق لاعادة النظر في قرار الجزية أو الحكم تبين  
المحكمة الكبرى يوماً للنظر في القرار ولا يجوز سماع شهود اثبات أو دفاع في هذه  
الجلسة ويجب إصدارها القرار بحسب الحكم عليه لتفسيه .

المعاملة عند إبراء المحاكمة مجدداً :

وان اعيدت الاوراق لإجراء المحاكمة مجدداً فليس للمحكمة المعادة إليها الاوراق حق الاصرار على قرارها وانما عليها ان تهري المحاكمة وتستمع الشهادات مجدداً وتقرر بالنتيجة ما يتظاهر لها .

### مدة التمييز :

ليس للتمييز مدة محدودة بل يجوز النظر تمييزاً في كل حكم مهما كانت المدة الماضية عليه .

ولكن الشرط الوحيد الواجب مراعاته هو انه لا يجوز اعادة الحكم الى المحكمة التي اصدرته لكي تحكم شخصاً كانت قد برأته أو تشدد الحكم الاصيلي الا اذا جلب محضر الدعوى خلال شهر واحد من تاريخ تفهيم الحكم .



## الباب الحادي عشر في قضايا العشائر الجزائية

بعد قيام الشرطة باكمال التحقيقات في الدعوى وتقديمها على الاصول (١)  
الى الموظف الادارى تسجل الدعوى في سجل عشائري خاص.  
ويحرر هذا كتاباً الى الشرطة لاحضار الطرفين امامه لانتخاب محكمين  
وهذه صورته .

الى معاون مدير شرطة .....

بالاشارة الى القضية الجزائية المرقمة ٥٣ - ٩٣٥ نرجو احضار طرفي الدعوى  
امامنا لانتخاب محكمين وتعيين يوم للمرافعة .

التوقيع

قائم مقام قضاء .....

وعند احضار الشرطة للطرفين يمين المحكمون حسب النظام ويحرر ورقة  
بهذا يصدقها الموظف الاداري وتكون بهذه الصورة :

---

(١) ان كيفية تقديم الدعوى الى الموظف الاداري لا تزال موضع بحث بين وزارتي  
الداخلية والعادلة فالاولى ترى للموظف الاداري من السلطة ما ينحوله بالنظر الى الفقرة  
الاولى من المادة الثامنة من نظام العشائر طلب تقديم الدعوى اليه متى توفرت  
شروطها بدون حاجة الى اية مراسيم في حين ان وزارة العادلة اتمت بحكام التحقيق  
الذين قد يقومون ببعض الاجراءات في الدعوى قبل تقديمها الى المحكمة المختصة بمثابة  
حكّام ولذلك يجب اتباع المراسم الموجودة في الفقرة الثانية من المادة المذكورة

أنا الموقعين اذناء ..... قد حضرنا امام قائم مقام قضاء .....  
 وقد جرى بحضورنا انتخاب المحكمين الشيخ كاظم رئيس عشيرة .....  
 والشيخ علي الجاسم رئيس عشيرة ..... لحسم الدعوى المتكونة بيننا  
 حسب العادات الشأرية وليس لنا اعتراض عليهما .

المشتكي      التوقيع  
 التهم      التوقيع

اصادق عليه

التوقيع

قائم مقام قضاء .....

وبعد ذلك يعين الموظف الاداري يوم المرافعة ويكتب كتابا الى الشرطة  
 لاحضار الطرفين والشهود وكافة ذوي العلاقة بالدعوى في اليوم المعين للمرافعة  
 وترسل صورة من هذا الكتاب الى كل من المحكمين ايضاً وهذه صورته :

الى معاون مدير شرطة ...

بالاشارة الى كتابكم المؤرخ ..... والمرقم .....

قد حضر الطرفان وجرى تعيين المحكمين وتقرر ان تكون المرافعة في  
 الدعوى المذكورة يوم ١٣ مايس ١٩٣٥ المصادف نهار الخميس . فيرجى  
 احضار الطرفين والشهود وكافة ذوي العلاقة في اليوم المذكور لرؤية الدعوى .

صورة الى المحكم الشيخ كاظم رئيس عشيرة .....  
 علي الجاسم رئيس عشيرة .....  
 برجاه المأخوذ  
 في اليوم المذكور  
 بناء على اتعاظهما  
 بحكمين في القضية

وعند حضور الطرفین والشهود وكافة ذوی العلاقة في اليوم المعين يفتتح الموظف الاداری محضر الدعوى مشيراً الى ذلك ثم يجرى امر الاحالة الى المحكمين وهذه صورته :

الى المحكم الشيخ كلثم رئيس عشيرة .....  
» » علي الجاسم رئيس عشيرة .....

احيل اليكم اوراق قضية احمد العلي المتهم فيها جاسم بن برغش بن عشيرة ..... راجياً تدقيقها واستماع الطرفین والشهود كافة وبيان رأيكم وما اذا كانت لديكم توصيات عن النقاط الآتية :

١ - هل الادلة الموجودة كافية لاعتبار المتهم مسؤولاً من وجهة عشائرية .

٢ - هل كان القتل لدواع شرعية حقيقة .

٣ - ما هو الفصل المقرر في مثل هذه الحالات والعادة في كيفية فرضه واستحصله وتقسيمه على مستحقه .

### التوقيع

قائم مقام قضاء .....

على ان هناك قضايا لا تجري احوالها الى المحكمين كالبلب الرابع من النظام (عنا المادة ٣٤) والبلب الخامس عنا المادة (٤٣) اذ يجوز فيها الوجهاً ثم يشرع في المرافعة وتضبط اعداء ذوی العلاقة على الاصول بحضور المحكمين وبعد ذلك يصدر المحكمون قرارهم وهذه صورته :

الى قائم مقام قضاء . . . . .

قد اطلعنا على امر الاحالة الصادر من مقامكم حول قضية قتل احمد العلي وبعد استماع الطرفين والشهود وكافة ذوي العلاقة ظهر لنا ما يأتي :

بتاريخ . . . . . عند ما كان جاسم بن برغش غائباً عن داره منذ الصباح قد اتهم احمد العلي فرصة هذا الغياب وذهب الى الدار المذكورة ليغازل امينة زوجة جاسم وبينما هما بفراش واحد جاء جاسم وطجأهما بهذه الحالة فلم يتمالك نفسه وما كان منه الا ان اخذ بنقطة واطلق منها رصاصتين فقتل زوجته امينة وعشيقها احمد العلي وقد ثبت ذلك باعتراف المتهم ووجود جثة القتيل احمد العلي بدار المتهم وشهادة كلظم التركي وحسين العلي بانهما شاهدا دخول احمد العلي دار جاسم بعد خروج هذا الى مزبنة فالدلائل كافية لاثبات وقوع الجرم بالصورة المشروحة ومع ذلك توقت شهادة الشهود باليمين حسب العرف المحلي .

وحيث ان ما قام به المتهم جاسم كان لدواع شرعية ولازالة العار فهو غير مسؤول من وجهة عشائرية وانما يستحق الفصل حسب عادة عشيرته من ذوي القتل احمد العلي وهو مبلغ . . . على ان يؤدي بقسطين الاول بعبد . تصديق القرار والثاني بعد مرور سنة . هذا ما تراه لنا فدونه . والله خير الحاكمين .

الحكم الحكم

اصادق عليه

التوقيع

قائم مقام قضاء . . . . .

ثم يصدر الموظف الاداري قراره بالمصادقة على قرار المحكمين والحكم على المتهم حسب احكام قانون العقوبات وهذه صورة القرار :

القرار

رقم قضية الشرطة ٥٣ - ٩٣٥

عدد التسلسل الشائري ٦٧

اسم المشتكى حسن البلي من عشيرة .....

التهمة جاسم بن برغش من عشيرة .. ٠٠٠٠٠

الجريمة ٢١٦ ق. ع. ب.

تاريخ وقوعها :

تاريخ ورودها الى الادارة .

تاريخ احالتها الى المحكمين

تاريخ حسمها

احبات القضية الجزائية ٥٣ - ٩٣٥ الى هذا القضاء لحسمها وفق نظام دعاوي الشائري وحيث ان الطرفين فيها من الشائري التي اعتادت حسم منازعاتها بالاحتكام الى العرف والمادات الشائرية فقد قررت رؤيتها وحسمها وفق النظام المذكور وعليه حضر الطرفان وبعد تعيين المحكمين بشرت المرافعة واستمع الطرفان مع كافة ذوي الدلالة واصدر مجماس التحكيم قراره المرفق ولانه موافق للمادات الشائرية قررت تصديقه وفق الفقرة (١٠ - د) من المادة الثامنة من نظام منازعات الشائري ولما كان قد ثبت ان التهمة جاسم بن برغش قد ارتكب جريمة ينطبق عليها حكم المادة ٢١٦ من ق. ع. ب. وبالنظر الى الظروف الموجودة في القضية فقد قررت الحكم عليه بالحبس الشديد لمدة ستة اشهر بموجب المادة ١٣ من نظام دعاوي الشائري بدلالة المادة ٢١٦ من ق. ع. ب. حكماً قابلاً للتمييز وافهم حلماً .

التوقيع

قائم مقام قضاء ...



وبعد هذا ترسل اوراق التحقيقات وثلاثة صور من امر الاحالة مع القرارين التحكيكي والاداري ونسخة من مذكرة الملبس الى متصرفية اللواء ملي كتاب هذه صورته :

الى متصرفية لواء . . . . .

تقدم بطيه اضبارة القضية الجزائية ٥٣ - ٩٣٥ المختصة بقتل احمد العلي وامينة التهم فيها جاسم بن برغش مع القرارين التحكيكي والاداري الصادرين وفق نظام منازعات دطوي العشائر راجين التفضل بتدقيقها واعادتها مع بيان النتيجة .

التوقيع  
القائم مقام

صورة الى معاون مدير شرطة ..... للاطلاع .

وعند وصول القضية الى اللواء يصبح امر التصديق عائداً له فلما ان يسيدها بعد النظر والتدقيق مصدقة مع كتاب هذه صورته :

الى قائم مقام قضاء . . .

بالاشارة الى كتابكم المؤرخ . . .

بعد التدقيق نعيد اليكم اوراق قضية قتل احمد العلي وامينة وحيث ان القرار والحكم الصادرين موافقان للقانون فالتا نصادق عايتها ونرجو اجراء اللازم

التوقيع  
المتصرف

أو غير مصدقة مع بيان ملاحظاته على القرار والحكم طالباً إعادة النظر فيها مجدداً على ضوء نتائج تدقيقاته .

وفي حالة التصديق يرسل القضاء اضبارة تحقيقات الشرطة مع صورة من امر الاحالة وقرار المحكمين والقرار الاداري بكتاب بخض الى الشرطة للتنفيذ وهذه صورته

الى معاون مدير شرطة ...

بالاشارة الى كتابكم المؤرخ والمرقم  
قد صادقت متصرفية لواء ..... بكتابها المؤرخ والمرقم ....  
على القرار الصادر من قبلنا في القضية المرفقة ..... وها اننا نعيد اضبارتها مع  
صورة من القرارين التحكيمي والاداري للتنفيذ واجراء اللازم .  
قائم مقام قضاء ...

وان اعادة اوراق القضية من قبل المتصرفية غير مصدقة انما تكون  
لنقص في التحقيق او في الحكم الاداري او لعدم انطباق قرار المحكمين  
على امر الاحالة . ففي مثل هذه الحالات يعيد المتصرف الاوراق مع ملاحظاته عن  
النقص الموجود ممتنعاً عن التصديق ويصدر كتاباً بهذا الشأن . مثاله :  
الى قائم مقام قضاء ...

بالاشارة الى كتابكم المؤرخ والمرقم .....  
لدى تدقيق اوراق القضية المرفقة . . . المختصة بقتل . . . . . وجد ان  
( المحكمين لم يتعمقوا في التحقيق عن الاسباب الاصلية لحثوث الجريمة وعن  
سبب رجوع الشهود عن شهادتهم المصدقة من قبل الحاكم ) او ( ان المحكمين  
لم يقرروا توصيتهم عن الفقرة الثالثة من امر الاحالة الصادر منكم فيما  
اذا كانت المعاداة العشائرية تجمل شريك الفاعلين غير مسؤول  
عما اسند اليه من قبول دخالة المجرمين عندما لحق بهم ذنوب القتل للانتقام )  
او ( انكم اصدركم العقوبة على انتمهم فلان وفلان بدون ان يقرر المحكمون  
مسؤوليتهم العشائرية الأمر الذي يخالف الفقرة ( ١٠٠ د ) من المادة الثامنة  
من نظام دعالوي العشائر ) فلهذه الاسباب نعيد الاوراق لا كلمها وارسلها اليها  
للتنظر في امر تصديقها .  
المتصرف

وان المتصرف يصادق بعضاً على حكم التجريم مع تشديد العقوبة او تخفيفها او مع امتناعه عن التصديق يقرر براءة المحكومين واطلاق مراحهم من التوقيف او السجن ويبحث بصورة من كتابه الذي يصدره بهذا المعنى الى مأمور السجن . للافراج عنهم . اما القضاء فيقوم في حالة التشديد او التخفيف للعقوبة بتبديل مذكرات الحبس وارسلها الى السجن ويستعيد المذكرات السابقة ويحفظها في الاضبارة وفي حالة اعادة المحاكمة اذا قررها المتصرف يجب على القائم مقام ان يتبع المراسم المألوفة .



## استدراك

## عمه المصروف بين القضاء والدولة مول قضايا المصارف

ذكرنا في حاشية الصفحة ١١٢ من كتابنا هذا ان كيفية تقديم الدعوى الجزائية الى الموظف الاداري لازالت موضع بحث بين وزارتي الداخلية والعدلية وبمنطبع ذلك انجر ذلك البحث الى اصدار تعميم من وزارة العدلية بعدد أ — ١٢ — ٢٤ وتاريخ ١٩ تشرين الاول سنة ٩٣٥ حسم هذا الخلاف وهذا نص التعميم المذكور :

## تعميم الى كافة المحاكم

لاحظنا حدوث بعض اختلافات بين السلطات القضائية والادارية تنحصر في الأمور الآتية : —

- ١ — صفة حكام التحقيق • وعما اذا يصنق عليهم تعبير ( المحكمة ) الوارد في المادة الثامنة من نظام دطوى العشائر •
- ٢ — السلطة التي لها القول الاخير بكون احد الناس أفراد العشائر •
- ٣ — كيفية سحب القضايا من المحاكم الجزائية •

ان الاختلاف الناشئ عن هذه القضايا قد أوجب مخابرات بين الوزارات ذات الشأن وفي النتيجة حصل اتفاق بين هذه الوزارة ووزارة الداخلية على حسمه بالصورة الآتية : —

١ - ان تعبير ( المحكمة ) يصدق على أحكام التحقيق اذ ان المادة الثانية من ذيل أصول المحاكمات الجزائية وصفت أحكام التحقيق بوصف ( الحاكمية ) وان ذلك القانون منحهم سلطات قضائية لا تمنح في الاصل الا الى المحاكم هذا فضلا عن ان هذه السلطات كانت ولم تزل تمارس من قبل المحاكم وعلى هذا الاعتبار فانهم يدخلون ضمن تعبير ( المحاكم ) الوارد في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من نظام دطوي الشائر .

اما السلطة التي لها القول الفصل بأن الفرد من افراد الشائر فهي ( وزير الداخلية ) اذ ان الفقرة الثانية من المادة الثانية خولت هذا الحق للوزير المشار اليه وحده وعلى ذلك فاذا قرر وزير الداخلية بأن المتخاصين هما من افراد الشائر فيكون قراره الصادر بهذا الشأن قطعياً على ان يؤخذ في هذه الحالة بنظر الاعتبار ما ورد في المادة الاولى من تعديل قانون الشائر الصادر سنة ١٩٣٣ .

٣ - أما قضية سحب القضايا من المحاكم فان الفقرة الثانية من المادة الثامنة أوضحت الطريق الذي يجب أن يسلكه الموظف الاداري وعينت السلوك الذي يجب ان تعقبه المحكمة وذلك عند طلب اوراق منها وان المادة السادسة عشرة من القانون سوغت للموظف الاداري أن يستعمل هذه السلطة في اي وقت كان قبل صدور الحكم البت من المحكمة غير انه لوحظ أن قسما من القضايا تختلف بها بين المحاكم والادارة يكون سبب اختلاف فيها ناشئاً أما عن ذات الجريمة أو ذات للفاعل . فتحث مثلا جريمة من قبل فرد من افراد الشائر ضد شخص مدني كان يلتقي في السابق الى عشيرة الا انه تجرد عن العوائد العشائرية وسكن المدن أو ضد شرطي أو موظف كان ينتهي أصلا الى عشيرة ففي امثال هذه الحالات ترى المحاكم ان

هذه الجرائم لا تدخل ضمن الدعاوي العشائرية لارتكابها ضد مدني او موظف كما وان السلطة الادارية ترى انها تتدخل ضمن اختصاصها لان أحد الطرفين من افراد العشائر والطرف الثاني كان ينشئ في السابق الى عشيرة فلاجل حسم أمثال هذه الاختلافات اتفقت الوزارتان بالطريقة الآتية :

ا - حيث ان تقدير كون الفرد من افراد العشائر لم يمنح الى السلطة الادارية وإنما منح لوزير الداخلية حصراً فمعد حدوث اختلاف من هذا القبيل على السلطة الادارية ان تقدم الى وزارة الداخلية بياناً عن القضية المنازع فيها ومحل وصورة وقوعها والشخص الذي حصل الاختلاف بشأنه والعشيرة التي كان ينسب اليها ومحل اقامته وقت ارتكاب الجريمة وما شاكل ذلك من الايضاحات التي تكون سبباً لتنوير القضية .

ب - على السلطة المدنية ان تقدم الى وزارة المدنية بياناً مماثل

ج - تدقق البيانات الواردة في الفقرة (أ) و (ب) من قبل اللجنة المخولة من وزير الداخلية والتي يحضرها ممثل عن وزير المدنية والقرار الذي يتخذه وزير الداخلية يعد ذلك بكون الفرد من افراد العشائر يكون قطعي المفاد وعندئذ تتبع احكام الفقرة الثانية من المادة الثامنة .

وكيل وزير المدنية

صورة منه الى -

وزارة الداخلية - بالاشارة لكتابتها المرقم ٢٣٣٠٣

والمؤرخ في ٧ تشرين الاول / ١٩٣٥ .

# ملحق - آ-

النماذج

المشار إليها بهذا الكتاب





-١٢٥-

(نموذج - ١)

## (ش. ٣) اخبار المعلومات الاولى

العدد —————  
تاريخ وساعة الاخبار —————  
القواء —————  
مركز شرطة —————

تاريخ وساعة الحادثة	محل الحادثة	وصف الجريمة والاموال المسروقة	اسم وعمل سكنى المشتكى ( المسمى / او المهر

اقادة المخبر أو المسمى ( المشتكى ) والاجراءات المتخذة من قبل الشرطة

﴿ ورقة جلب المظنون ﴾

محكمة ..... .

الى

يجب حضورك شخصياً أمام محكمة ..... في الساعة ..... من  
اليوم ..... من شهر ..... القادم. للاجابة عن التهمة التي القيت  
عليك بمقتضى ..... وعلى تقدير عدم اطاعتك لورقة الجلب  
هذه يمكن اصدار امر بتوقيفك . في ..... الحاكم

﴿ صورة وصل من الجلوب ﴾

تسلمت ورقة الجلب المشعة بلزوم حضوري امام محكمة ..... في  
اليوم ..... في الساعة ..... ولأجل البيان وضمت امضائي ادناه.  
في ..... الامضاء

﴿ صورة الوصل الذى يعطيه احد افراد عائلة الشخص الذى يراد جلبه عند عدم وجوده ﴾  
اني بصفتي فرداً من عائلة ..... قد تسلمت عوضاً عنه ورقة الجلب  
المشعة بلزوم حضوره امام محكمة ..... في اليوم ..... و الساعة ..... في .....  
الامضاء

شهادة يجب امضاؤها عند عدم تمكن الشخص الذى يراد جلبه  
من الامضاء ومن وضع اسمه او ختمه

بلنت صورة من ورقة الجلب هذه الى ..... بحضوره في اليوم .....  
في .....  
الامضاء

-١٢٧-

(نموذج - ٣)

ج - ٢

### ورقة جلب الشهود

محكمة .....

الى ..... بن ..... يجب حضورك امام محكمة ..... في  
الساعة ..... من اليوم ..... من شهر ..... سنة ..... لاداء  
الشهادة في دعوى ..... من .....  
واما مصاريفكم فلها ستدفع لكم بعد التقدير واذا لم تحضروا فيمكن اصدار  
امر بتوقيفكم ويحق مجازاتكم ..... سنة .....

امضاء الحاكم

قد تسلمت ورقة الجلب المشعة بلزوم حضوري امام محكمة ..... لاجل  
الشهادة بالساعة ..... في يوم ..... من شهر ..... سنة .....  
امضاء الشاهد

-١٢٨-

(نموذج - ٤)

م. ش. - شكل ١٧

استقدام المتهم وطلبه للحضور

من

الى

بما انه اقتضى حضورك في ( ..... ) لكي نتجيب عن التهمة  
الموجهة ضدك حسب المادة ( ..... ) من قانون ( ..... ) فعليك  
ان تحضر شخصياً يوم ..... في الساعة ( ..... ) بدون تأخر  
التاريخ .....  
التوقيع

تبيلت

الختم أو (التوقيع) التاريخ .....

(نموذج - ٥)

ش شكل ١٦

### استقدام الشهود

بموجب المادة ١٥٥ من قانون اصول المحاكمات الجزائية البندادي

من  
الى

بما انه قد اتضح لدي انك تستطيع ان تشهد شهادة ذات اهمية في  
قضية بموجب المادة ( ) من قانون . . . . . اخبر عنها مركز  
شرطة ( ) فعليك ان تحضر في المركز ( ) المذكور يوم  
( ) في الساعة ( ) امام ( ) لاداء الشهادة عن  
القضية المذكورة وعليك ان لا تتصرف بدون ان يرخص لك بذلك واذا انصرفت  
بدون عذر مشروع او املت او رفضت الحضور في الميعاد المعين فاصدر امرها  
بلحضارك جبرا .

الامضاء

تبلفت.

١٩٣٠

الختم او ( التوقيع ) التاريخ

- ١٣٠ -

(نموذج - ٦)

ج - ٥ .

مذكرة توقيف

محكمة

الى جميع مأمورى البوليس والمباشرين والى كل من تقع هذه المذكرة بين ايديهم  
انكم مأذونون، ومكلفون بتوقيف.

من

حالا وان تحضروه امامي لكي يجابوب عن التهمة الموجهة اليه بمقتضى المادة  
بن قانون

الحاكم

سنة

(نموذج - ٧)

### امر القبض بحق شاهد

الى ( اسم وصفة ضابط البوليس او شخص آخر او اشخاص آخرين مما يعود اليهم تنفيذ هذا الامر ) .

لما كان قد اشتكى امامي على

من انه ارتكب ( او يظن انه ارتكب ) جريمة ( تذكر الجريمة مختصراً ) ويظهر لي ان ( اسم ووصف الشاهد ) يتمكن من اداء الشهادة في ما يتعلق بتلك الشكوى ولما كنت مقتنعاً باسباب مقولة وكافية بانه لن يحضر في المحكمة بصفة شاهد عند النظر في تلك الشكوى الا باجبار ضليح قد سمحت لكم وطلبت اليكم ان تقبضوا على ( الاسم ) وتأتوا به امام هذه المحكمة في ( ) من شهر ( ) ليس تجوب عما يتعلق بالجريمة التي اشتكى عنها .

١٩

من شهر

تحريراً في اليوم

التوقيع

- ١٣٢ -

( نموذج - ٨ )

بيان يطلب به حضور منهم

« انظر المادة ٥٨ »

لما كان ( اسم المتهم ووصفه وعنوانه ) قد رفعت عليه شكوى امام ( اسم  
حاكم الجزاء الذي رفعت اليه الشكوى ) انه متهم بجرعة يعاقب عليها وفق  
المادة ( ..... ) من قانون العقوبات البندادي وان الحاكم المشار اليه بـ  
ان اصدر امر القبض عليه اعيد اليه الامر وعليه شرح بانه لم يثر عليه  
واذ قد ظهر لي انه قد هرب ( أو اختفى ليتخلص من تبلغ الامر ) فقد  
اصدرت هذا البيان على ان ( اسم المتهم ) يلزم حضوره في ( مكان ) امام  
( الحاكم ) ليخيب عن الشكاية المذكورة وذلك خلال ..... يوما  
من هذا التاريخ .

التوقيع

رئيس محكمة الجزاء الكبرى

للواء .....



- ١٣٣ -

( نموذج - ١ )

بيان يطلب به حضور شاهد

« انظر المادة ٥٨ »

لما كنت قد اشتكى امام ( اسم الحاكم الذي رفعت تليه الشكوى ) على  
( اسم ووصف وعنوان التهم ) انه مسند اليه جريمة ( نوع الجريمة ) وقد اصدر  
امراً لاجباره ( اسم ووصف وعنوان الشاهد ) على الحضور امام ( محكمة حاكم  
الجزء التي يلزم حضور الشاهد فيها ) ليستجوب عما يتعلق بالشكوى المذكورة  
واذ قد ارجع ذلك الامر وعليه ان ( اسم الشاهد ) المذكور لا يمكن ان  
يبلغ ويظهر لي انه هرب ( أو اختفى فخلصاً من تبليغ الامر ) فقد اصدت  
هذا البيان على ان ( اسم الشاهد ) المذكور يلزم حضوره في ( مكان ) امام  
محكمة ( كذا ) في اليوم ..... من شهر ..... الآ في الساعة .....  
ليستجوب عما يتعلق بالشكوى المذكورة .  
تحريراً في اليوم ... .. من شهر .....

التوقيع  
رئيس المحكمة الكبرى

(تمودج-١٠)

امر بالحجز لاجبار المتهم على الحضور

« انظر المادة ٥٩ »

الى ( اسم وصفة الشخص الذي يعهد اليه تنفيذ هذا الامر )  
لما كان قد اشكى امام ( اذكر الحاكم الذي رفضت اليه الشكوى ) على ( اسم ووصف  
وعنوان المتهم ) من انه ارتكب جريمة يباقي عليها بمقتضى المادة ( . . . ) من قانون العقوبات  
البنديدي . وقد اعيد امر القبض الذي صدر عليه مشروحاً ان ( فلان )  
المذكور لا يمكن تبليغه واذا قد ظهر لي ( انه اختفي ) او هرب ( وعليه فقد صدر  
بيان ونشر يلزوم حضوره ليجيب عن التهمة المذكورة خلال . . . . . يوما ولما كان  
هذا الشخص يملك الاموال المحررة ادناه ما عدا الارض التي يدفع عنها ضريبة  
للحكومة في بلدة ( . . . ) في لواء كذا وهي ( الاموال ) . . . . .

وقد اصدرت الامر بحجزها فالمطلوب ان تحجزوا الاموال المذكورة وتبقوها  
تحت الحجز الى ان ياتيكم امر آخر مني وتعيدوا هذا الامر مظهرها بكيفية التنفيذ .  
تحريرا في اليوم ..... من شهر .....

التوقيع

رئيس محكمة الجزاء الكبرى

(موزج - ١١)

امر بالحجز لاجبار الشاهد على الحضور

« انظر المادة ٥٩ »

الى ( اسم وصفه الشخص الذي ويمهد اليه تنفيذ هذا الامر )  
لما كان قد امر باجبار ( اسم ووصف عنوان الشخص المطلوب حضوره ) على الحضور  
ليشهد عن الشكوى المرفوعة الى ( اذكر المحكمة أو الحاكم ) وارجع الي ذلك  
الامر وقد كتب عليه عدم امكان تبليغه واذ قد ظهر الي انه هرب ( أو  
اختفى ليتخلص من تبليغ ذلك الامر ) ثم صدر بيان ونشر بلزوم حضوره  
ليؤدي شهادة في الزمان والمكان المعينين فيه ولم يحضر وعليه اذنت لكم  
وطلبت اليكم بهذا الامر ان تحجزوا الاموال المنقولة المائنة الى ( اسم الشاهد )  
المذكور مما تبلغ قيمته حد ( ..... ) روية التي تجدونها في نواء ( اسم  
اللواء ) وان تبقوا تلك الاموال تحت الحجز الى امر آخر مني وتعيونوا هذا  
الامر مع الاشارة عليه بكيفية تنفيذه .

تحريراً في اليوم ..... من شهر .....

التوقيع

رئيس المحكمة الكبرى

للواء .....

( نموذج - ١٢ )

## امر بالحجز للمحكمة الكبرى في لواء آخر

« انظر المادة ٥٩ »

الى رئيس المحكمة الكبرى في لواء .....

لما كان قد اشتكى امام ( اذكر الحاكم الذي رفعت اليه الشكوى ) على  
( اسم ووصف وعنوان ) انه قد ارتكب ( أو يظن انه ارتكب ) جريمة .....  
يماقب عليها بمقتضى المادة ..... من قانون العقوبات البغدادي وارجع امر  
التوقيف الذي اصدر على ذلك - وفيه ان ( اسم ) المذكور لا يمكن ان يوجد  
ولما كان قد ظهر لي ان ( اسم ) المذكور قد فر ( أو اختفى ليشغل من  
تبليغ - الامر المذكور ثم اصدر ونشر بيان بلزوم حضور ..... المذكور  
لجيب عن التهمة المذكورة بطرف ..... يوماً وانه لم يحضر ولما كان  
..... المذكور يملك بعض الاراضى التى تدفع ضريبة للحكومة في قرية  
( أو بلدة ) ..... في لواء ..... فقد سمح لكم وطلب اليكم بهذا ان  
تأمروا بحجز الاراضى المذكورة وتبقوها تحت الحجز الى ان يصدر امر آخر  
منى وان تبيينوا بدون تأخير ما تعملونه بعد هذا الامر .

التوقيع

رئيس المحكمة الكبرى للواء .....

( ملاحظة - يكتب رئيس المحكمة الكبرى الذي ترسل اليه هذه الورقة على

ظهرها ما يلزم من المعلومات .

(تمنوع - ١٣)

تعهد او تعهد بكفالة بعد التحقيقات

التي يقوم بها ضابط البوليس

« انظر المادة ١٠٣ »

انا (الاسم) من ..... قد اتهمت بجرمة ..... وبعد التحقيقات  
دعيت الى ان اتعهد بالحضور متى طلب الي ذلك وعليه قد تعهدت بالحضور في  
(المحل) ..... في محكمة ..... في اليوم الذي يطلب الي الحضور فيه  
بعد ذلك لاجيب عن تلك التهمة واذا قصرت في ذلك فانا متعهد بان ادفع  
للحكومة مبلغ ..... دينار

تحريراً في اليوم ..... من شهر ..... ١٩ ..... التوقيع

قد اعلنت نفسي ( او افسنا مجتمعين ومنفردين وفس كل منا كفلاً او  
( كفلاء ) ل ..... المدرج اسمه اعلاه على ان يحضر في (المحل)  
في محكمة ..... في اليوم الذي يطلب اليه الحضور فيه بعد ذلك لاجيب  
عن التهمة الموجهة اليه . واذا قصر في هذه المسألة فأتعهد ( أو تتعهد ) بان  
ادفع أو ندفع للحكومة مبلغ ..... دينار

تحريراً في اليوم ..... من شهر ..... ١٩ ..... التوقيع

(تموزج - ١٤)

التمهد او التعهد بكفالة بعد التوقيف

« انظر المادة ٤٩ »

انا ( الاسم ) من ..... قداني بي الى ..... بموجب امر صدر  
لاجباري على الحضور وذلك لاجيب عن التهمة.....وعليه فاني اتعهد الآن بان  
اتحضر في محكمة ..... في اليوم ..... من الشهر الآتي لاجيب عن التهمة  
المذكورة وان اواظب على الحضور الى ان تأمرني المحكمة بخلاف ذلك واذا  
قصرت في ذلك فانا اتعهد بان ادفع للحكومة مبلغ ..... دينار .  
تحريراً في اليوم ..... من شهر ..... ١٩

التوقيع

اعلن بهذه الورقة انني اكفل ..... من ..... على ان  
يحضر في محكمة ..... في اليوم ..... من شهر ..... ليجيب  
عن التهمة التي التي عليه القبض من اجلها وان يواظب على الحضور حتى تأمره  
المحكمة بخلاف ذلك واذا قصر في اللوام فأتعهد بان ادفع للحكومة مبلغ .....  
دينار .

تحريراً في اليوم ..... من شهر ..... ١٩

التوقيع

(بموجب - ١٥)

التعهد أو التمتع بكفالة في التحقيقات التمهيدية

امام حاكم جزاء

« انظر المادتين ٢٥٦ و ٢٥٩ »

انا (الاسم) من (الحل) قد اتى بي امام حاكم (حسب مقتضيات الحال) وانتهت بمجرعة ..... وطلب الي ان اقدم كفالة لحضوري في هذه المحكمة وفي محكمة كبرى ان اريد ذلك . وعليه فقد تمتعت بالحضور في محكمة ذلك الحاكم في كل يوم من ايام التحقيقات الاولى عن تلك التهمة واذا ارسلت الدعوى للمحاكمة في محكمة كبرى فانا متعهد بالحضور امامها عندما ادعى الى ذلك لاجيب عن التهمة الموجهة الي واذا قصرت في ذلك فانا حاضر لدفع مبلغ ..... دينار الى الحكومة .

تحريراً في اليوم ..... في شهر ..... ١٩ .....  
التوقيع

قد اعلنت فسخ (أو انفسنا بمجتمدين ومنفردين ونفس كل منا) كفيلة (أو كفلاء) للمرقوم (الاسم) على ان يحضر في محكمة ..... كل يوم من التحقيقات التمهيدية عن الجرم الذي اتهم به واذا ارسلت الدعوى للمحاكمة الى محكمة كبرى فهو يحضر امام تلك المحكمة ليجيب عن التهمة الموجهة اليه واذا قصر في ذلك فاني اتعهد بان ادفع الى الحكومة مبلغ ..... دينار  
تحريراً في اليوم ..... من شهر .....  
التوقيع

(نموذج - ١٦)

التعهد بالاشتراك أو أداء الشهادة

« انظر المادة ١٢١ »

انا ( الاسم ) من ( المحل ) اتعهد بالحضور في ( المحل ) في محكمة ..... في  
الساعة ..... من يوم ..... من شهر ..... القادم للاشتراك  
( أو للاشتراك وأداء الشهادة في تهمة ..... الموجبة الي ..... )  
وإذا قصرت في ذلك فأنني أتعهد بأن ادفع للحكومة مبلغ ..... دينار.  
تحريرا في اليوم ..... من شهر ..... ١٩ .....

التوقيع



(نموذج - ١٧)

## انذار الكفيل على الاخلال بالتعهد

الى ..... من

لما كنت قد تعهدت في اليوم ..... من شهر ..... بكفالة  
(الاسم) على ان يحضر في هذه المحكمة (أو في دائرة الشرطة) في اليوم ...  
من شهر ..... وتعهدت ايضاً بان تدفع الى الحكومة مبلغاً قدره  
(.....) فيما اذا حصل اى قصير في الحضور وحيث انه لم يحضر امام  
هذه المحكمة (.....) فقد حق عليك تسليم المبلغ ولذلك يجب عليك  
ان تدفع الغرامة المذكورة بمدة (كذا) يوماً من هذا التاريخ أو تبين السبب  
التي يدعو الى عدم اخذ ذلك المبلغ منك .

التوقيع

تحريراً في اليوم .....

(نموذج ١٨)

## امر بحجز اموال الكفيل

الى ... ..

لما كان (الاسم والوصف والعنوان) قد تعهد بصفته كفيل لـ (الاسم)  
بمحضوره (يذكر شرط التعهد) وان ( ..... ) المرقوم قد قصر في الحضور  
ولذلك حق عليه ان يدفع للحكومة ( ..... ) مبلغاً قدره (.....).  
وعليه فقد اذن لكم وطلب اليكم بهذا ان تحجزوا جميع الاموال المنقولة  
العائلة الى (الاسم) التي تجدونها في لواء ( ..... ) وان لم يدفع المبلغ بمدة  
ثلاثة ايام ان تبيعوا الاموال المحجوزة أو قسماً منها يكفي لسد المبلغ المذكور  
وان تكتبوا تقريراً بما عملتموه حسب هذا الامر .

التوقيع

تحريراً في .....

(نموذج - ١٩)

### امر بالحجز لتنفيذ تعهد

الى .....

لما كان ( الاسم والوصف والمنوان للشخص ) لم يحضر في ( يذكر الوقت المعين ) مع علمه بذلك وقد حق عليه لتقصيره هذا ان يدفع الى الحكومة مبلغ ( ..... ) ( وهو مبلغ التعهد ) ولم يدفع بعد الانذار اللازم المبلغ المذكور ولم يبين سبباً كافياً لعدم اجباره على الدفع .

فقد أذن لكم وطلب اليكم ان تحجزوا الاموال المنقولة المائنة له التي يجبونها في لواء ( ..... ) واذا لم يدفع المبلغ المذكور خلال مدة ثلاثة ايام ان تبيعوا الاموال المحجوزة أو قسماً منها يسد المبلغ المعين وان تكتبوا تقريراً عما عملتموه بمقتضى هذا الأمر بعد تنفيذه مباشرة .

التوقيع

تحريراً في اليوم .....

(نموذج - ٢٠)

## الضمان لحفظ السلام

« انظر المادة ٧٧ »

لما كنت انا ( الاسم ) من سكنة ( المحل ) دعيت لالتعهد بحفظ السلام  
مدة ..... فانا اتعهد هنا باي لا ارتكب ما يخل بالسلم او اعمل اي عمل  
يحتمل ان يؤدي الى اخلافي تلك المدة واذا قصرت في ذلك فالتعهد بان ادفع  
للحكومة مبلغ ..... دينار

التوقيع

تجربياً ..... ١٩

(نموذج - ٢١)

ورقة الجلب بعد الاخبار بما يخشى منه  
الاخلال بالسلم

« انظر الملة ٧٩ »

الى

لقد بلغني من يوثق به ان ( تذكر حقيقة الاخبار ) وان من المحتمل  
ان تفل بالسلم ( أو انك تحاول أن تأتي بعمل يأتي منه اخلال بالسلم ) فيلزم  
عليك ان تحضر شخصياً في دائرة حاكم الجزاء في اليوم .. من شهر .....  
لتقدم تمهيداً بمبلغ . . . . . دينار ( واذا طلب الكفلاء فاضف الى  
المبارة ) : « ولتقديم كفالة بتمهيد عدد من الكفلاء بمبلغ ..... دينار  
لكل واحد منهم » وكل ذلك على أنك ستحافظ على السلم مدة . . . . .

تحريراً في اليوم ..... من شهر ..... ١٩ ..

التوقيع

(نموذج - ٢٢)

## ضمان لحسن السلوك

« انظر المادة ٧٨ »

لما كنت انا (الاسم) من سكنة (المحل) دعيت لالتعهد بحسن السلوك  
مدة..... فقد تعهدت بهذا بان احسن سلوكي في تلك المدة واذا قصرت في  
ذلك فالتعهد بان ادفع للحكومة مبلغ..... دينار  
تحريراً ..... ١٩  
التوقيع

(وان كان في التعهد كفلاء فاضف) :  
نعلن بهذا اننا كفلاء للشخص المدرج اسمه في الاعلى (الاسم) على ان  
يكون حسن السلوك في المدة المذكورة واذا قصر في ذلك فنتعهد بمجتمعين  
ومنفردين ان ندفع الى الحكومة ..... دينار  
تحريراً ..... ١٩

التوقيع

-١٤٧-

(نموذج - ٢٣)

ورقة جلب لمن يطلب منه تعهد بحسن السلوك

الى

لقد بلغنى من يوثق به ان (تذكر حقيقة الاخبار) ولذلك يجب حضورك  
شخصياً فى محكمة الجزاء ..... فى اليوم كذا من شهر ..... لتقدم تعهداً  
بحسن السلوك بمبلغ ..... دينار ( واذا طلب كفيل فاضف الى العبارة ) :  
« ولتقديم كفيل بالمبلغ المذكور » وكل ذلك لاجل ان تحسن سلوكك مدة .....

تحريراً فى اليوم ..... من شهر .....

التوقيع

(نموذج - ٢٤)

امر بالسجن اعدم اعطاء كفالة

« انظر المادة ٨٥ »

الى مدير السجن في .....

لما كان ( الاسم والعنوان ) قد حضر امامي شخصياً في اليوم ..... من  
شهر ..... عند ما طلب اليه ان يقدم تعهداً بمبلغ .....  
ديناراً ( أو تعهداً بكفيلين على كل منهما ..... دينار ) على ان .....  
المرقوم سيحفظ السلم ( أو يحسن السلوك حسب مقتضى الحال ) مدة .....  
اشهر ولما كان قد صدر امر الزم به ان يقدم كفالة ولم يقدر على ذلك فقد اذن  
لكم وطلب اليكم ان تقبلوا ..... المرقوم في سجنكم مع هذا الامر  
وان تحفظوه في السجن المذكور مدة ..... الا اذ امر باطلاق سراحه  
قانونياً وان تميدوا هذا الامر مظهراً بكيفية التنفيذ .

تحريراً ..... ١٩ .....

التوقيع



( نموذج نمـ ٢٥ )

أمر بإخلاء سبيل شخص

لعدم تقديم كفالة

« انظر المادة ٨٥ »

الى مدير السجن في . . . . .

لما كان ( اسم ووصف المسجون ) ارسل الى سجن . . . . . بمقتضى امر هذه  
الحكمة المؤرخ في اليوم . . . . . من شهر . . . . . وبقد قدم كفالة  
حسب المادة . . . . . من قانون اصول المحاكمات الجزائية البغدادي ( أو قد  
ظهر ان هناك اسباباً كافية لاطلاق سراحه بدون خطر على المجتمع ) فقد اذن  
لكم وطلب اليكم ان تطلقوا سراح . . . . . المرقوم من السجن الا اذا كان  
موقوفاً لسبب آخر .

تحريراً في . . . . . ١٩

التوقيع

(نموذج - ٢٦)

## امر بالتحري بعد الاخبار بجريمة

« انظر المادة ٦٦ »

الى ( اسم وصفة ضابط البوليس او شخص آخر أو اشخاص آخرين ممن يعود اليهم تنفيذ احكام هذا الامر )  
لما كان قد وقع الاخبار ( او قد رفعت الشكوى ) امامي على ارتكاب ( او الظن بارتكاب ) جريمة ( تذكر الجريمة مختصراً ) وقد ظهر لي ان ابراز ( يذكر الشيء المطلوب بوضوح ) ضروري للتحقيقات التي تجري الآن او على وشك الاجراء في ذلك الجرم ( ( او الجرم المظنون ) قد سمحت لكم وطلبت اليكم ان تتحروا ( الشيء الذي ذكر جنسه ) المذكور في ( وصف الدار او المحل او قسم من المحل الذي يطلب التحري فيه ) واذا وجد ان تبرزوه فوراً امام هذه المحكمة مع اعادة هذا الامر ومظهرآ بما علمتم بمقتضاه بعد تنفيذ احكامه مباشرة .

تحريراً في اليوم . . . . من شهر . . . . ١٩

التوقيع

( نموذج ٢٧ )

## أمر بتحري اما كن المستودعات المشبوهة

« انظر المادة ٦٨ »

الى ( اسم وصفة ضابط البوليس التي هو كبير رتبة من افراد البوليس )  
لما كان قد وردني الاخبار ولدى التحقيق ساع لي الاعتقاد بان ( وصف الدار  
والحل الآخر ) قد اتخذ محلا لا بداع ( او بيع ) الاموال المسروقة ( و اذا كان لنير  
ذلك من المقاصد المذكورة في المادة فاذكره بكلمات المادة نفسها )  
قد اذنت لكم وطلبت اليكم ان تدخلوا الدار المذكورة ( او الحل الآخر ) مع  
مرافقة من يلزمكم وان تستعملوا عند الاقتضاء القوة المقولة للحصول على ذلك المقصد  
وان تنحروا كل قسم من تلك الدار ( او الحل الآخر ، و اذا كان التحري يقتضي ان  
يكون منحصراً في قسم منه فاذكر ذلك القسم بوضوح ) وان تضبطوا وتملكوا كل  
مال ( يذكر جنس المال الذي يجري التحري عنه بوضوح ) يمكن ضبطه وتأثروا به الى  
هذه المحكمة مع اعادة هذا الامر بتظهير تذكرون فيه ما عملتموه بمقتضاه وذلك بحد  
تنفيذ احكامه مباشرة .

تحريراً في اليوم . . . . من شهر . . . . ١٩

التوقيع

## قائمة

ش - شکل ۴

تفتيش (الاماكن) الدور حسب المادة ٦٦

٦٨ من قانون أصول المحاكمات الجزائية البغدادي

وقد

مركز الشرطة

رقم أخبار المعلومات الاولى

اسم ساكن الدار (الاماكن) المفتشة

عمل التفتيش

تاريخ وساعة بداية التفتيش

بهاء النقيش

## التاريخ

الدين بمخميننا		قائمة الاموال المحبوزة	
دينار	فلس	التفاصيل	رقم التسلسل

نواقيع شهود التفتيش (لا يقلون عن اثنين)

### توقيع الموظف المحول سلطة التفتيش

ملحوظة — لا يؤخذ توقيم ( اصحاب الاماكن المفتشة )

-١٥٣-

(نموذج - ٢٩)

صحيفة ١

ج - ٧

## ورقة الضبط للدعاوي الموجزة

تاريخ	عدد	تهمة الشرطة	مخفر الشرطة
المظنون، اسمه، شهرته، صنفه، عمره، محل إقامته		الشكوى   اسمه، شهرته، صنفه، محل إقامته	
١	١		١
٢	٢		٢
٣	٣		٣
تاريخ توليف المظنون ان كان موقوفاً :		خلاصة الشكوى :	
مقدار الكفالة ان كان مكفلاً :			
المحكومات السابقة وأنواعها وتواريخها :		نوع الجرم والمادة القانونية :	
		مكان الجرم وزمن وقوعه :	
		تاريخ الشكوى :	
صور اثبات الدفع أو جهود الدفع :		صور اثبات الشكوى أو جهود الادعاء :	

امضاء منابط الشرطة

## محضر المحاكمات الموجزة

---

تاريخ الجلسات :

---

أداة المشتكى :

أقر المظنون أم أنكر :

أداة المظنون :

أوامر الحاكم الابتدائية وجريان المحاكمة :

-۱۵۵-

۲۳

صحيحة ٤

الاسباب الموجبة مختصراً :

الحكم مع امضاء الحاكم والتاريخ

---

الملاحظات :



-١٥٧-

(نموذج - ٣٠)

الرقم .....  
التاريخ .....

شعبة الطب العربي  
في مديرية الصحة العامة

## استمارة الطب الشرعي

### التقرير الاول

اني الموقع اذناه الدكتور .....

اجريت للفحص الطبي على شخص :

المدعو ..... العمر ..... الجنس ..... الجنسية .....  
في الا ..... بتاريخ ..... وفي الساعة .....  
حسب الطلب الراود من ..... المرقم ..... والمؤرخ .....  
فوجدت :

.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
.....  
.....

دارى ان سبب هذه الاضرار .....  
.....

وبالنظر لما شاهدناه فانه يمكن من القيام بشغاله المتأداة .....  
ويحتاج الى : -

تداوي لمدة .....  
فحص آخر بعد .....  
وضع تحت الملاحظة في .....  
وحالته الحاضرة .....  
.....

ولاجله قد نظمت هذا التقرير واودعته الى .....

التوقيع .....  
الوظيفة .....

استشارة الطب القانوني (م. ل. ٢٠)

مديرية الصحة العامة  
شعبة الطب القانوني

## التقرير النهائي

انا الواضع اسمي ادناه طبيب المستشفى  
المستوصف

تاريخ	عدد	ولاحقا لتقرير الطبي السابق
	سنة	قد حصلت اليوم الاسم . . . . .
الدانة	العمر	الجلسة
		المتناول ( اسم الحالة الى الخ )
		ووجدت حالته الحاضرة كما يلي : —

وعليه اعلن النتيجة النهائية التالية : —

- (١) نوع الضرر او المثل او التشوه الحاصل
- (٢) مدة المداواة
- (٣) من كان الطبيب المداوي
- (٤) اجور المداواة
- (٥) هل يتسكن الآن من مزاوله افعاله المتأخرة
- (٦) اذا كان لا يمكنه ذلك الآن ففي ينتظر ان يزول ذلك المثل الموقت على وجه التعريب
- (٧) هل من عطل دائم وما نوعه ومقداره ( يبين المثل بموجب القائمة المطبوعة على ظهر هذه الاستشارة )

ولاجل البيان حررت هذا التقرير واودعته الى

التاريخ —

الامضاء  
طبيب مصلحة الصحة العامة المراقبة  
الوظيفة

ملاحظة — لا تستعمل هذه الاستشارة لكشفوف الطبية المتعلقة بمسائل الارث والوصاية والتقاعد الخ . التي يجب ان تبين فيها حسب تعليمات خاصة هيئة طبية يرأسها اكبر موظف صحي في اللواء ويرفع القرار عند الحاجة الى مديرية الصحة العامة لتصديق عليه .

---

ملاحظة : — اذا ظهر شيء مما ذكر اعلاه بواسطة محقيقات للشرطة من غير المصادر الطبية فيرجى درجة في هذه الاستشارة وتجهيزها الى الطبيب المكلف بالنظر في هذه القضية .

أعضاء .....  
عنوان الوظيفة .....

(نموذج - ٣٣)

العدد

حكومة العراق  
مديرية الصحة العامة

استمارة تشريح الميت

الاسم

العمر

الجنس

الصفة

الدين

الجلسية

متزوج او اعزب

تاريخ وساعة الموت

تاريخ وساعة تشريح الميت

تاريخ وصول الجثة لمحل الفحص

عدد وتاريخ التقرير المرسل مع الجثة

( أ ) موجز في مقدمات المرض

بقية صفحة ١

(ب) حالته الحاضرة

المظاهر

المينان اللون الطول

التييس الشعر

العلامات والجروح الخ

الفحص الداخلي

القوصرة الصدرية

( أ ) المنصف الحجاب ، الحليز ، الحنجرة المري ، البلعوم ، الفتة الدرقية ،

الفتة السمعية

(ب) الباسور

(ج) القلب

- الوزن
- (د) المروق الكبيرة
- (هـ) غشاء الجنب الايمن
- (و) غشاء الجنب الايسر
- الوزن الزئة اليمنى
- الوزن الزئة اليسرى
- البطن
- (آ) غشاء البريطون
- (ب) للمدة ، الاثنى عشر ، والمعشكة
- (ج) للمي
- (د) المصير ، والمرفعة ، والواثمة والنتهي المستقيمي والمستقيم
- (هـ) الكبدة والرة
- الوزن
- (و) الطحال
- الوزن
- (ز) الكلية اليمنى والكظرية .
- الوزن
- (ح) الكلية اليسرى والكظرية
- الوزن
- (ط) الحالب ، المثانة الخ
- (ي) الاعضاء التناسلية .
- (ك) المروق الخ
- جوف القحف والقناة الشوكية
- (أ) القحف
- (ب) السحايا
- (ج) المخ
- الوزن

(د) بطينات المخ

(هـ) النخاع الشوكي

الاطراف

ملخص الكشف

سبب الموت

ملحوظات

توقيع المشرح

صفحة ٤

يجب املاء هذه الورقة عند فحص وقائع الطب العدلي • عندما يفحص المخ  
يجب فحص النخاع الشوكي أيضاً •

في ما يلي معدل وزن الاعضاء المختلفة لاجل المراجعة :

ذكور	انثى	
٢٨٠ - ٣٧٠ غرام	اقل من ذلك بقليل	القلب
١٥٦ - ١٩٨	«	الطحال
٧٦٤	«	الرئة اليمنى
٧٠٨	«	الرئة اليسرى
١٦٢٠	«	الكبد والمرارة
١٦٩	«	الكلية اليمنى
١٧٣	«	الكلية اليسرى
١٤٠٠	«	المخ والمخيخ والمعدة الحلقوية

في وقائع التسمم يجب املاء الورقة الخاصة بوقائع تسمم الطب العدلي من قبل  
الطبيب المشرح ودائرة الشرطة وارسلها الى الفاحص السكياوي مع الاحشاء التي  
يراد فحصها فحصاً كيمائياً •





(نموذج - ٣٤)

## مصلحة الصحة العراقية

نموذج التقرير الطبي في حوادث الموت

مديرية الصحة العامة

شعبة الطب القانوني

عدد .....

تاريخ .....

يجب تحشية النموذج وتقديمه الى مدير المختبر الكيميائي ببغداد في جميع الوفيات للشبهة بالتسمم وترسل منها نموذجات للتنطيل .

- ١- اسم المتوفى .....
- ٢- جلسته .....
- ٣- عمره .....
- ٤- أكل الذي حدث فيه الموت .....
- ٥- ساعة الوفاة وتاريخها .....
- ٦- تاريخ الدفن }  
تاريخ اخراج الجثة اذا حدث ذلك
- ٧- تاريخ وساعة ظهور الاعراض المرضية .....
- ٨- ما هي اعراض التسمم }  
اسم ووصف الشخص الذي ذكر هذه الاعراض  
الاهتمام خاصة بالاعراض التالية
- ا - ماهية الطعم في الفم .....
- ب - نوع الألم .....
- ج - العطش ووصفه .....

- د — التقي\* : نوعه ولونه
- هـ — الاسهال
- و — حالة الحذقين
- ز — الانقباضات والتشنجات
- ح — الهذيان وانواعه
- ط — النوم والفضيان
- ي — تقاوم الاعراض العام
- ٩ — تاريخ اخذه آخر طعام او شراب وما هية ذلك الطعام او الشراب

١٠ — ماهية المداواة التي اسداها الطبيب او الشرطي او اصدقاء المريض

اذا كان قد حدث ذلك

١١ — تقرير كشف الميت مع البيانات التالية :

- ا — حالة الحذقين
- ب — آثام الاكل في الفم والبلعوم
- ج — مظاهر القلب والرئتين والمعدة والكبد والكليتين والمصران  
الدقيقي والرحم ( عند الانثى )

د — ملاحظات حول وضع الشخص وصلابته وتكف يديه الخ

- هـ — سائر مظاهر المرض عند كشف الميت
- و — المدة بين الموت وكشف الميت

ز — اسم الطبيب القائم بكشف الميت —————

١٢ — تقرير الشرطى كما يلي :

ا — ما هي مهنة المتوفى وما هي عاداته —————

ب — مستند الشبهة بوقوع التسمم —————

ج — هل من شبهة في سم خاص او في فصيلة من السموم ؟

د — هل كان المتوفى تحت المداواة مؤخراً ؟

ومن هو الطبيب او المتطبب الذى داواه ؟

وما هي الادوية التي كانت يستعملها ؟

هـ — هل كانت صحته قبل الحادث تظهر جيدة

و — هل شاركه اشخاص آخرون في طعامه او شرابه الاخير ؟

ز — هل اصيب احد ؟

ح — هل اخذ نموذج من القيء او ما دونه مما ابرزه المتوفى ؟

ط — هل حفظ شيء من الطعام او الشراب الاخير الذي تناوله المتوفى

او من الالوية التي اعد او قدم فيها ؟

ى — هل وقع في المتوفى او في اي شخص آخر او في دار المتوفى تجري

اي دواء او اية مادة اخرى يحتمل انها استعملت ؟

ك — هل من داع للشبهة في الاتجار ؟

ل — هل من شبهة في شخص انه سبب الموت ؟

م — هل من موقوف او مسجون ذى علاقة بهذه الورقة ؟

ملاحظة : ترسل هذه المعلومات على حدة بدارس التقرير عندما يكون قد

التي القبض على احد الاشخاص

ن — اسم وصفة الشرطي او الطبيب صاحب التقرير

الاحشاء والمواد التي ينبغي ارسالها الى المختبر

الكيميائي عند الامكان

١ — الاحشاء :

المعدة ( بعد ان تربط فوهاتها )

الكبد ( بكليته )

الكليتان

قسم من الامعاء

قسم من الطحال والرئة كل منهما منفرداً عند ما يشتهب بالتسمم بالزرنيخ

ملاحظة : توضع هذه الاحشاء في وعاء زجاجي مملوء بالكحول المطلق (درجة مئة)

٢ — القيء والفائط او محتويات المعدة عندما تؤخذ بواسطة ( الطالوبية )

توضع هذه المواد في وعاء زجاجي دون مادة اخرى لحفظتها

٣ — الطعام والاوعية الخ التي استعملها المتوفى او اية مادة اخرى مشتببه بها

ترسل في اوعيتها الاصلية او عند ما تكون قد نقلت عنها فتوضع اذ ذاك

في وعاء زجاجي دون ان تضم اليها مادة لحفظتها .

امضاء الموظف مرسل النموذج

تاريخ ارساله الى المختبر الكيميائي

صورة العظم المستعمل ( عند ما يختم النموذج )

(تموزج - ٣٥)

ج - ٣

## مذكرة امر بالسجن

المحترم

الى حفرة مدير السجن

اسم المحكوم :

جنسيته :

محل اقامته :

صنفته :

عمره :

الحكمة التي حكمت عليه :

عدد الدعوى :

جرمه :

تاريخ الحكم :

نوع الحكم :

مقدار الحكم :

تاريخ اجراء الحكم :

دينار

قلس

غرامة قدرها

حيث عند عدم اداء الغرامة :

لقد حكمت المحكمة على المرقوم المحرم اسمه اعلاه مع نوع جرمه ومقدار ما حكم به عليه  
ذلك يجب قبوله الى السجن والاحتفاظ به الى اكمال مدته للصينة واخبارنا عند ختام  
المدّة المذكورة .

لـ

سنة

محل

الحاكم

# جدول القضايا اليومي

(نموذج - ٣٦)

ش . شكل ٤٤

الوقت

الجريمة والمادة القانونية

تاريخ ومكان الحادثة

رقم  
مركز الشرطة

وتاريخ

التاريخ  
والساعة

محضر التحقيق



تليجة قزار الحكمة والطبع	موقوفاً مكتلاً		ارسال النسي عليه	تليجة قزار الحكمة والطبع	تليجة قزار الحكمة والطبع	تليجة قزار الحكمة والطبع	تليجة قزار الحكمة والطبع	تليجة قزار الحكمة والطبع	تليجة قزار الحكمة والطبع	تليجة قزار الحكمة والطبع	تليجة قزار الحكمة والطبع	تليجة قزار الحكمة والطبع	تليجة قزار الحكمة والطبع	تليجة قزار الحكمة والطبع	تليجة قزار الحكمة والطبع	تليجة قزار الحكمة والطبع	تليجة قزار الحكمة والطبع	تليجة قزار الحكمة والطبع

(نموذج - ٣٨)  
\* دفتر المركز القومي \*



-١٧٣-

(نموذج - ٣٩)

نموذج - ج ١٨

محضر التحقيق والمحاكمات غير الموجزة  
لمحكمة جزاء \_\_\_\_\_

تاريخ قيد الدعوى		اضادة	
العدد	الجرم ومادة القانون	تاريخ التقرير	الفرطة
مكان الجرم			تاريخ الجرم
اسم المتهم :			اسم المشتكى :

## هوية المتهمين والمدعين الشخصيين

المدد	المدعي الشخصي		للتهم				
	الاسم	عنوانه	والدته	المشيرة	عمل الإقامة	المهنة	العمر التقريبي
١							
٢							
٣							
٤							
٥							

حضر

المتهم امام المحكمة

احضر

بصفة نائب عمومي

حضر

بصفة محام للمدعي الشخصي

حضر

بصفة محام للتهم

حضر

ليكون مترجماً

حلف

ملاحظة : - عند عدم حضور احد الاشخاص بالصفات المحررة اعلام يجب املاء الفراغ بين كلمة « حضر » والعلفة بخط واضح .

(١)

الحكمة الكبرى رقم الدعوى

معاملات المحكمة الكبرى

التي جلست في في اليوم من شهر

الرئيس :

الاعضاء :

المدعي الشخصي	التهمة
الاسم	الاسم
العنوان	الشيرة او الامة
	الاقامة
	الحرفة او المهنة
	العمر التقريبي

اذا لم يقدم شيء من هذه الوثائق الى المحكمة فيجب الشطب عليها بالقلم

قنمت الى المحكمة ورقة التهمة ، اوراق الجلب ، او ورقة التوقيف واوراق التحقيق الذي اجراه حاكم الجزء او المستنطق او ضابط الشرطة .

حضر بصفة نائب عمومي

حضر » محام عن المدعي الشخصي

حضر » » عن المتهم

انسحب الشهود

وحلف ليكون مترجماً واخذ مكانه .

(نموذج ٤٢)

امر

و - ٣

## بتنفيذ الحكم بالاعدام

الى حضرة مدير السجن المحترم

قد وردت الى ارادة الملك المعظم المرقعة ... والمؤرخة في ... الناطقة بتنفيذ حكم الاعدام في ... المحكوم عليه والمودع للسجن بمقتضى امر محكمة التمييز المؤرخ في اليوم ... من شهر ... سنة ١٩٢٢ الصادر في الدعوى المرقعة ... من دعاوي محكمة التمييز وفي الدعوى المرقعة ... من دعاوي المحكمة الكبرى المنعقدة في ....

لذلك

فاني آمركم ان تنفذوا حكم الاعدام المذكور بشئى المرقوم ... شقاً يؤدي الى موته وان ترجعوا هذا الامر بعد اكمال الشهادات المسطورة ادقاه .

وزير العدلية

تحريراً في اليوم

---

الكبرى

حضرة رئيس محكمة

لقد تقرر تنفيذ حكم الاعدام ... في اليوم ... من شهر ... في الساعة ... صباحاً  
فترجوا ان يوفد حاكم ليحضر في الوقت المين ودمتم .

مدير السجن

امر

## بتنفيذ الحكم بالاعدام صحيفة - ٢

الى سعادة مدير السجون العام المحترم  
قد وردت الى ارادة جلالة الملك المعظم المرققة .... والمؤرخة في ... الناطقة  
بتنفيذ حكم الاعدام في . المحكوم عليه بالاعدام والمودع للسجن بمقتضى امر محكمة  
التمييز المؤرخ في اليوم ... من شهر ... سنة ١٩٢٢ الصادر في الدعوى المرققة ... من دعاوي  
محكمة التمييز وفي الدعوى المرققة .... من دعاوي المحكمة الكبرى المنعقدة في  
لذلك

فاني آمرك ان تنفذوا حكم الاعدام المذكور بشنق المرقوم ... شنقاً يؤدي الى  
موته وان ترجعوا هذا الامر الينا بعد اكال الشهادات المسطورة ادناه .  
تحريراً في اليوم

وزير المدنية

---

شهادة يجب ان يوقع عليها مدير السجن

لقد نفذ حكم الاعدام شنقاً في المحكوم عليه ... في الساعة ... من اليوم  
بمحموري

الامضاء

---

شهادة يجب ان يوقع عليها الطبيب

اني حضرت تنفيذ حكم الاعدام في المحكوم عليه .... وانه توفي

الامضاء

---

شهادة يجب ان يوقع عليها الحاكم

اني حضرت تنفيذ حكم الاعدام في المحكوم عليه وان الحكم نفذ وفقاً للقانون

الامضاء

—١٧٨—

(نموذج - ٤٣)

ج - ١

الحكومة العراقية      ورقة اتهام

محكمة -----

( بمقتضى اللواد ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠ من قانون اصول المحاكمات الجزائية )

أني

اتهمك يا

اونحوه

بانك في يوم

وبذلك ارتكبت جرماً يستلزم العقاب المفروض في المادة  
من قانون العقوبات والناخل ضمن

اختصاصي

وأني بموجب هذا أمر بإجراء محاكمتك امام

بناء على التهمة المذكورة

## ملحق - ب

قائمة بالاوراق والدفاتر الجزائرية المطبوعة من قبل وزارة العدلية مع

رموزها التي تشير اليها .

اوراق محاكم الجزاء:

- |   |                 |   |
|---|-----------------|---|
| ج | ١               | ورقة جلب المظنون                                  |
| ج | ٢               | ورقة جلب الشهود                                   |
| ج | ٣               | مذكرة الحبس                                       |
| ج | ٤               | مذكرة   |
| ج | ٥               | مذكرة التوقيف                                     |
| ج | ٦               | ورقة اتهامية                                      |
| ج | ٧               | ورقة ضبط الدعوى الموجزة                           |
| ج | ٨ أ - ب - ج - د | اوراق محكمة حاكم جزاء من الدرجة الاولى والثانية . |
| ج | ٩ أ - ب - ج - د | اوراق محكمة الجزاء الكبرى                         |
| ج | ١٠              | ورقة احالة الدعوى الى محكمة كبرى                  |
| ج | ١١              | ( غير موجود )                                     |
| ج | ١٢              | ماخص محكمة الجنود                                 |
| ج | ١٣              | ورقة تعيين اعضاء مجلس المشائر (ملناة)             |
| ج | ١٤              | ورقة ضبط اعادة بعد التحليف (ملناة)                |
| ج | ١٥              | ورقة اعادة شاهد الادعاء او الدفاع                 |
| ج | ١٦              | ورقة ضبط اعادة المتهم                             |

ج ١٧	قائمة الشهود
ج ١٨	محضر التحقيق والمحاكمات غير الموجزة
ج ١٩	امر بالسجن بعد اعادة النظر في الحكم تأييداً
ج ٢٠	قائمة الدعاوي اليومية
ج ٢١	قائمة الاشياء المبرزة
ج ٢٢	جدول احصائيات الدطوي الجزائية غير الموجزة
ج ٢٣	الموجزة » » » »
ج ٢٤	المحكمة الجزاء الكبرى » » » »
ج ٢٥	جدول احصائيات الدطوي الجزائية الاستئنافية
ج ٢٦	امر بمقتضى قانون اعادة الجرمين
ج ٢٧	صورة مذكرة لطلب اوراق دعوى مستأفة
ج ٢٨	ورقة دعوة للمستأنف
ج ٢	امر تنفيذ حكم بالاعدام مع صورة شهادة مدير السجن والطبيب
	سجلات محكمة الجزاء :
ق ١ ج ١	سجل المحاكمات الجزائية
ق ٢ ج ٢	دقتر الفرامات
ق ٣ ج ٣	سجل المواد المحجوزة
ق ٤ ج ٤	السجل الاساسي لمحاكم الجزاء الكبرى للدعاوي الاستئنافية والتمييزية
ق ٥ ج ٥	سجل الموقوفين
ق ٦ ج ٦	سجل اساس الدطوي الواردة للمطالبة بمقتضى المادة ( ١١٨ )
	من الاصول .



سجلات المدعى العام :

- ق م ع ١ د سجل الواردة  
ق م ع ٢ د سجل الاساس  
ق م غ ٣ د سجل الطلب لمحكمة تمييز العراق  
ق م ع ٤ د سجل طلب الاستئناف والتمييز لمحكمة الجراء الكبرى  
ق م ع ٥ د سجل الطلب لمحاكم الجراء  
ق م ع ٦ د سجل الاحالة لمحكمة الجراء الكبرى



المطبوع

قانون أصول المحاكمات الجزائية  
البتة الأولى

وتمتد يلاية (١٩١٠) وديس

تأليف

عبد الرحمن قضاة

# الفهارس

## الفهرس الاول

### فهرس عام في المواضيع

صفحة

١	الباب الاول : في المصطلحات
٢	اصطلاحات عن الاشخاص المرؤضين على الشرطة والقضاء
٤	اصطلاحات رجال التحري والتحقيق
٩	انواع قرارات الافراج
١٠	معى الحكم
١١	الباب الثاني : في التحقيقات
١١	الفصل الاول : في الاضبارة والشكوى
١٣	الحوادث الواجب الاخبار عنها
١٢ حاشية	دقتر المركز اليومي وكيفية تنظيمه
١٤	اخبار المعلومات الاولى وكيفية تنظيمه
١٦	الفصل الثاني : في طرق الاجبار على الحضور
١٦	معى يجوز اصدار ورقة تكليف بالحضور والامر بالقبض
١٧	كيفية دعوة الشاهد
١٧	كيفية دعوة المتهم
١٨	شكل ورقة التكليف بالحضور او ورقة الاستقدام
١٩	شكل امر القبض
٢٠	كيفية تنفيذ امر القبض خارج المنطقة

صفحة	
٢١	البيان وحيز اموال المتهم الهارب
٢١	مقى يجوز اصدار البيان بحق المتهم الهارب
٢٤	الفصل الثالث : في التعهد والكفالات
٢٤	تعريف التعهد بالضمان وبدونه
٢٤	التعهد بالحضور
٢٤	تعهد المتهم بالحضور
٢٥	تعهد المشتكى أو الشهود بالحضور
٢٦	تعهد الشهود امام المحقق
٢٦	تعهد الشهود امام حاكم الاحالة
٢٧	التعهد بحفظ السلام
٢٨	التعهد بحسن السلوك
٢٩	الطريقة الواجب اتباعها في المحكة لاختذ التعهدات
٣٠	الاخلال بالتعهدات واية محكة تنظر فيه
٣٢٠	الفصل الرابع : في الكشف والتفتيش
٣٣	التفتيش واغراضه
٣٣	مقى يجوز التفتيش بدون امر من حاكم
٣٤	التفتيش في قضايا الكرك والمكوس
٣٤	كيف يجري التفتيش
٣٦	الباب الثالث : في التقارير الطبية
٣٨	الباب الرابع : في الدعاوي الموجزة
٣٨	الفصل الاول : في حقيقة الدعاوي الموجزة

٣٨	الاختصار المسموح به فيها
٣٩	القضايا غير المستحسن رؤيتها بصورة موجزة
٤٠	الفصل الثاني : معاملات الدعاوى الموجزة في دائرة الشرطة
٤٢	الفصل الثالث : معاملات الدعاوى الموجزة في المحكمة
٤٢	كيفية تدوين شهادة المشتكي
٤٣	كيفية تدوين شهادة المظنون
٤٣	كيفية تدوين شهادات شهود الاثبات والدفاع
٤٤	كيفية تدوين الحكم
٤٦	مشور محكمة التمييز عن وجوب تدوين الشهادات في المحضر
٤٧	الباب الخامس : في الدعاوى غير الموجزة
٤٧	الفصل الاول : معاملات الدعاوى غير الموجزة في دائرة الشرطة
٤٨	جدول القضايا اليومي
٤٩	كيفية استماع الشهود امام المحقق وتدوينها
٥١	اصول التشخيص
٥٢	نموذج محضر تشخيص
٥٣	كيفية تدوين اقرار المتهم
٥٥	كيفية تنظيم التقرير النهائي
٥٧	اوراق التحقيقات في قضايا المتهم المارب أو المجهول
٥٨	نموذج تقرير نهائي في الافراج
٥٩	نموذج تقرير نهائي بتقديم منهم للمحكمة
٦١	ما يتبع بعد تنظيم التقرير النهائي

صفحة	
٦٢	محضر الاتهام
٦٤	الفصل الثاني : معاملات الدعوى غير الموجزة في المحكمة
٦٥	كيفية استماع الشهود وتدوين شهادتهم
٦٦	المرافعة الختامية
٦٧	شكل قرار التجريم او البراءة
٦٨	نموذج قرار افراج
٦٩	نموذج قرار تجريم في دعوى سرقة
٧٠	صيغة الحكم
٧١	نماذج احكام مختلفة
٧٢	مذكرة الجلس
٧٣	الباب السادس : علاقات المحققين وحكام التحقيق والمدعين
	العامين ونوابهم
٧٣	وظائف حكام التحقيق بموجب التعديل الاخير
٧٥	علاقات حاكم التحقيق بالمهدي العام
٧٧	الباب السابع : في الجلد
٧٨	نموذج امر بالجلد
٧٩	الباب الثامن : في دعاوي الاحالة على محكمة كبرى
٧٩	الفصل الاول : في التحقيق فيها في دوائر الشرطة
٨٠	نموذج تقرير نهائي في دعوى اجالة
٨٢	الفصل الثاني : معاملات دعوى الاحالة امام حاكم الاحالة

صفحة	
٨٣	نموذج امر بإحالة متهم على محكمة كبرى
٨٥	الفصل الثالث : المعاملات في المحكمة الكبرى
٨٦	كيفية تدوين افادات المتهمين
٨٧	نموذج من قرار التجريم
٩٠	كيفية تنظيم اوراق الدعوى
٩١	الباب التاسع : في التهم
٩١	ماهية التهمة
٩١	اقسام التهمة
٩٣	امثلة من التهم
٩٣	تهمة شهادة زور
٩٤	تهمة قتل قصداً واخرى عمداً
٩٤	تهمة ايداء
٩٥	امثلة عن تهم السرقات
٩٥	تهمة سرقة دار
٩٥	تهمة سرقة باكره
٩٦	امثلة عن تهم حيازة الاموال المسروقة
٩٦	» » » الاحتيال والاختلاس وخيانة الامانة
٩٦	كيفية توجيه التهم العديدة
١٠١	الباب العاشر : في طرق المراجعة على الاحكام
١٠٢	الفصل الاول : في الاستئناف

صفحة	
١٠٣	نموذج عريضة استئناف
١٠٣	نتائج الاستئناف
١٠٤	الحالات التي يجوز فيها رد الاستئناف بصورة موجزة
١٠٦	نموذج قرار يرد استئناف بصورة موجزة
١٠٧	نموذج قرار استئنافي بصورة غير موجزة
١٠٩	الفصل الثاني : في التمييز
١٠٩	انواع التمييز
١٠٩	نموذج قرار تمييزي لتصديق قرار المحكمة الكبرى
١١٠	» » » بموجب اعادة النظر
١١٠	كيفية المعاملة عند اعادة النظر
١١١	» » عند اجراء المحاكمة مجدداً
١١١	مدة التمييز
١١٢	الباب الحادي عشر : في قضايا العشائر الجزائية
١١٢	تمييز المحكمين
١١٤	نموذج قرار احالة على المحكمين
١١٤	قرار المحكمين
١١٥	المصادقة على قرار المحكمين
١١٨	قرارات المتصرف
١٢٠	منشور وزارة المدلية لحل انخلاف بين القضاء ولادارة حول قضايا العشائر
	استدراك

## الفهرس الثاني

فهرس بالنماذج الواردة في صلب الكتاب أو الملحقة به

النماذج الواردة في صلب الكتاب

صفحة

٤٢	نموذج افادة المشتكي والشهود والتهم في دعوى موجزة
٤٤	» قرار تجريم وحكم في دعوى موجزة
٥٢	» محضر تشخيص
٥٨	» تقرير المحقق النهائي في الافراج
٥٩	» » » » تقديم متهم للمحكمة
٦٨	» قرار الحاكم في الافراج
٦٩	» » » » تجريم بدعوى سرقة
١٧	» نماذج احكام
٧٨	» امر بالجلد
٨٠	» تقرير نهائي في دعوى احالة
٨٣	» امر باحالة متهم على محكمة كبرى
٨٨	» قرار تجريم صادر من محكمة كبرى
٩١	» تهمة
٩٣	» تهمة شهادة زور



صفحة

٩٤	نموذج تهمة قتل قصداً واخرى عمداً
٩٤	» ايداء شديد وايداء بسيط
٩٥	» » سرقة دار
٩٥	» » سرقة باكره
٥	» » حيازة اموال مسروقة
٩٦	» » احتيال وخيانة امانة
٩٧	» » اختلاس الاموال الاميرية
٩٨	» » تهم بنوانين وتهم عديدة
١٠٢	» » عريضة استئناف
١٠٦	» » قرار برد استئناف بصورة موجزة
١٠٧	» » استئنافي بصورة غير موجزة
١٠٩	» » تمييزي بتصديق قرار المحكمة الكبرى
١١٠	» » » بموجب اعادة النظر

#### قضايا العشائر الجزائية :

١١٢	نموذج ورقة انتخاب المحكمين
١١٤	» ورقة امر الاحالة الى المحكمة
١١٥	» قرار المحكمين
١١٦	» قرار المصادقة على قرار المحكمين
١١٧	» كتاب المتصرف بالمصادقة على قرار القائم مقام
١١٨	» قرار الامتناع عن التصديق من قبل المتصرف

النماذج الملحقة بالكتاب :

- ١٢٥ نموذج اخبار المعلومات الاولى
- ١٢٦ ورقة جلب المظنون من قبل المحكمين
- ١٢٧ » » جلب الشهود
- ١٢٨ » استقدام المتهم وطلبه للحضور من قبل الشرطة
- ١٢٩ » » » استقدام الشهود
- ١٣٠ » مذكرة توقيف ( الامر بالقبض )
- ١٣١ » امر بالقبض بحق شاهد
- ١٣٢ » بيان بطلب حضور متهم
- ١٣٣ » بيان بطلب حضور شاهد
- ١٣٤ » امر بالحجز لاجبار المتهم على الحضور
- ١٣٥ » » » » الشاهد
- ١٣٦ » » للمحاكمة الكبرى في لواء آخر
- ١٣٧ » تعهد او تعهد بكفالة بعد التحقيقات
- ١٣٨ » » » » بعد التوقيف
- ١٣٩ » » » » في التحقيقات التمهيدية
- ١٤٠ » التعهد بالاشتكاك او اداء الشهادة
- ١٤١ » اذار الكفيل على الاخلال بالتعهد
- ١٤٢ » امر بحجز اموال الكفيل
- ١٤٣ » امر بالحجز لتنفيذ تعهد
- ١٤٤ » الضمان لحفظ السلام
- ١٤٥ » ورقة الجلب بعد الاخبار بما يخشى منه الاخلال بالسلام

- ١٤٦ نموذج ضبان لحسن السلوك
- ١٤٧ » ورقة جلب لمن يطلب منه تعهد بحسن السلوك
- ١٤٨ » امر بالحجز لعدم اعطاء كفالة
- ١٤٩ » امر باخلاء سبيل شخص سجين لعدم تقديم كفالة
- ١٥٠ » امر بالتحرى بعد الاخبار بحريمة
- ١٥١ » أمر بتحرى اما كن المستودعات المشبوهة
- ١٥٢ » قائمة تفتيش الدور
- ١٥٣ » محضر الاعلوي الموجزة
- ١٥٧ » التقرير الطبي الاول
- ١٥٨ » التقرير الطبي النهائي
- ١٥٩ » تقرير الشرطة الخاص بحوادث الوفاة بنتيجة الجروح النارية
- ١٦٠ » استمارة تشرح الميت
- ١٦٥ » « التقرير الطبي في حوادث الموت
- ١٦٩ » مذكرة امر بالسجن
- ١٧٠ » جدول القضايا اليومية
- ١٧١ » محضر الاتهام
- ١٧٢ » دفتر المركز اليومي
- ١٧٣ » محضر التحقيق والمحادثات غير الموجزة
- ١٧٤ » ورقة افتتاح حاكم الجزاء
- ١٧٥ » ورقة افتتاح المحكمة الكبرى
- ١٧٦ » امر بتنفيذ الحكم بالاعدام
- ١٧٨ » ورقة اتهام

## الفهرس الثالث

### فهرس هجائى

- ١ -

#### اتهام

- ٦٢ محضر الاتهام وما يحتوي عليه  
١٧١ نموذج محضر الاتهام  
٩٧ اتهام عدة اشخاص  
( راجع - تهمة - ايضاً )

#### اثبات

( ر . شهادة وشهود )

#### ادعاء

- ٢ هل الادعاء الشخصي يحتاج الى عريضة  
( ر . شكوى ايضاً )

#### احالة

- ١٠ تعريف قرار الاحالة  
٧٩ معاملات دعوى الاحالة في الشرطة  
٨٠ نموذج تقرير نهائي في دعوى احالة  
٨٢ معاملات دعوى الاحالة امام حاكم الاحالة

٨٣

نموذج امر بإحالة متهم على محكمة كبرى

إحالة على المحكمين

( راجع - عشائر )

أحداث

( ر . جلد )

احتياط

٩٦

نموذج تهمة احتيال

أخبار

١٢ ، ١١

تعريفه وتقسيمه

١٤

ما يحتوي عليه أخبار المعلومات الأولى

١٥

منى لا يحتاج الى تنظيمه

١٢٥

نموذج أخبار المعلومات الأولى

اختصاص

٢٠

الاجراءات التي تتبع في القبض خارج دائرة الاختصاص

١٣٦

نموذج امر حجز اموال الشخص المختفي خارج دائرة

الاختصاص .

اختلاس

٩٧

نموذج تهمة اختلاس الاموال الاميرية

( ر . تعهد )

اخلال بالتمهيدات

اخلاء سبيل

١٤٩ امر باخلاء سبيل شخص سجن لعدم تقديم كفالة

اظهار

١٢٠ اخلال بين الادارة والقضاء حول قضايا المشائر  
( ر . عشائر ايضاً )

استئناف

١٠٢ نموذج عريضة استئناف

١٠٣ نتائج الاستئناف

١٠٤ رد الاستئناف بصورة موجزة

١٠٦ قرار برد استئناف بصورة موجزة

١٠٧ » » » غير موجزة

١٠٢ مدة الاستئناف

استقدام

١٨ ورقة الاستقدام

١٢٨ نموذج ورقة استقدام منهم

١٢٩ » » » شاهد

( ر . جلب ايضاً )

اعادة نظر

١١٠ نموذج القرار

١١٠	المعاملة عند إعادة النظر في المسائل المدنية	
١١٧	— في قضايا العشائر	
		إعادة محاكمة
١١٩	في قضايا العشائر	
		إعدام
٨٨	تفهم الحكم بالإعدام	
١٧٦	نموذج مذكرة الإعدام	
		إعلان
	( ر . بيان )	
		إفادة
٦٦	تدوين إفادة المتهم الأخيرة	
		افتتاح
١٧٤	نموذج ورقة افتتاح محكمة الجراء	
١٧٥	» » المحكمة الكبرى	
		إفراج
٩	أنواع قرارات الإفراج	
٥٨	تقرير نهائي في الإفراج من قبل محقق	
		أمر
١٣٠	نموذج أمر بالتقبض بحق منهم	
١٣١	نموذج أمر بالتقبض بحق واحد	

	أمر بالحجز
	( ر . حجز )
	أمر بالسجن
	( ر . سجن )
	انذار
	انذار الكفيل ( ر . تعهد )
	اوراق
٩٠	كيفية تنظيم اوراق الدعوى
	ايناء
٩٥،٩٤	نماذج تهم ايناء
	ب
	البلاغ
١١٤٢	تعريف البلاغ
	( ر . اضبار ايضاً )
٢	تعريف المبلغ
	براءة
١٠	تعريف البراءة
	البيان
٢١	البيان عن المجرم الهارب



- ١٣٢ نموذج بيان يطلب به حضورتهم  
١٣٣ نموذج بيان يطلب به حضور شاهد

## ت

### تجريم

- ١٠ تعريف قرار التجريم  
٦٧ شكله  
٦٩ نموذج قرار تجريم في دعوى سرقة  
٨٨ » » صادر من محكمة كبرى

### تجري

بمعنى التفتيش (ر. تفتيش)

### تحقيق

- ٩ تعريف التحقيقات  
٩ تعريف التحقيق القضائي  
٧٥ علاقة حاكم التحقيق بالمسعى العام  
٧٣ علاقة المحققين وحكام التحقيق والمسعى العام  
١٢٠ سلطة حاكم التحقيق في قضايا المسائر

### تحكيم

(ر. عشائر)

- ٢٤ التعهد بالحضور
- ٢٩ الطريقة الواجب اتباعها لاختد التعهدات
- ٢٤ تعهد المتهم بالحضور
- ٢٥ « الشاهد والمشتكى بالحضور
- ٢٦ « « امام المحقق
- ٢٦ « « امام حاكم الاحالة
- ١٤٠ نموذج التعهد بالاشتكااء او اداء الشهادة
- ١٣٧ نموذج تعهد او تعهد بكفالة بعد التحقيق الذي يقوم به البوليس
- ١٣٨ نموذج تعهد او تعهد بكفالة بعد التوقيف
- ١٣٩ « « « في التحقيقات التمهيدية امام حاكم جزاء
- ٢٧ تعهد بحفظ السلام
- ١٤٤ نموذج ضمان لحفظ السلام
- ١٤٥ « ورقة جلب لمن يخشى منه الاخلال بالسلام
- ١٤٦ « ضمان لحسن السلوك
- ١٤٧ « ورقة جلب لمن يطلب منه تعهد بحسن السلوك
- ١٤١ اذار الكفيل على الاخلال بالتعهد
- ١٤٨ نموذج امر بالسجن لعدم اعطاء كفالة
- ١٤٢ « امر بحجز اموال الكفيل
- ١٤٣ « امر بحجز لتنفيذ تعهد

١٤٩ امر بإخلاء سبيل شخص سجن لعدم تقديم كفالة

## التفتيش

- ٣٣ التفتيش بدون امر من حاكم الجزاء  
٣٤ كيفية اجراء التفتيش  
١٥٠ نموذج امر بالتحري بعد الاخبار بجريرة  
١٥١ » بتحري اما كن المستودعات المشبوهة  
١٥٢ » قائمة بتفتيش الاماكن  
٣٥ تنظيم قائمة ومحضر بالتفتيش  
٥٥ التقرير النهائي من قبل المحقق  
٥٨ » » بالافراج  
٥٩ » » بتقديم متهم للمحكمة  
٨٠ » » في دعوى احالة

## التقارير الطبية

( ر . ط ب )

## تشخيص

- ٥١ اصول التشخيص  
٥٢ نموذج محضر تشخيص

## تصديق

- ١٠٩ التصديق تمييزاً  
١١٩ تصديق احكام في قضايا العشار  
١١٨ الامتناع عن التصديق في قضايا العشار

## تمييز

- ١٠٨ في التمييز  
١٠٨ التمييز الوجوبي  
١٠٨ التمييز الجوازي  
١٠٩ نموذج قرار تمييزي

## توقيف

- ١١١ مدة التمييز  
١٣٠ نموذج مذكرة توقيف ( امر بالقبض )

## تهمة

- ١٠ قرار إلغاء التهمة  
٩١ ماهية التهمة  
٩١ اقسام التهمة  
٩١ نموذج عام للتهمة  
٩٤،٩٣ نموذج تهمة شهادة زور  
٩٤ » » قتل قصداً  
٩٤ » » » عدداً  
٩٤ » » ايداء  
٩٥ » » سرقة  
٩٦ » » حيازة اموال مسروقة  
٩٦ » » احتيال  
٩٧،٩٦ » » خيانة امانة  
٩٧ » » اختلاس الاموال الاميرية

- ١٧ توجيه تهم عديدة  
١٨ نماذج تهم عديدة

## ج

### جلب

- ١٨ ورقة الجلب  
١٢٦ نموذج ورقة جلب المظنون  
١٢٧ » » » الشهود  
١٢٨ » استخدام التهم وطلبه للحضور  
١٢٩ » » » الشهود  
١٤٦ » ورقة جلب بعد الاخبار بما يخشى منه الإخلال بالسلام  
١٤٧ » ورقة جلب لنن يطلب منه تعهد بحسن السلوك

### جدول

- ٤٨ جدول القضايا اليومية  
١٧٠ نموذج جدول القضايا اليومية

### الجلد

- ٧٨ نموذج امر بالجلد

## ح

### حارس

( راجع خنجر عمومي )

حاكم

- ٨ من هو حاكم جزاء من الدرجة الثالثة  
 ٨ » » » » الثانية  
 ٨ » » » » الاولى  
 حاكم تحقيق ( ر . تحقيق )

حبس

- ٧٢ كيفية تدوين مذكرة الحبس  
 ١٦٩ نموذج مذكرة الحبس

حبز

- ٢٢ حبز اموال المحرم المارب  
 ١٣٤ نموذج امر بالحبز لاجبار متهم على الحضور  
 ١٤٥ » » » » شاهد »  
 ١٣٦ » » » » للمحكمة الكبرى في لواء آخر  
 ٢٢ كيفية بيع المال المحبوز  
 ١٤٢ نموذج امر بحبز اموال الكفيل  
 ١٤٣ نموذج امر بحبز لتنفيذ تهمة

حسن السلوك

( ر . تهمة )

حكم

- ١٥ تعريف الحكم

## - ٢٠٣ -

٤٤	كيفية تدوين الحكم في الدعوى الموجزة	
٤٤ ثانية	تصدير الاحكام	
٧١	صيغة الحكم	
٧١	نماذج احكام مختلفة	
	حفظ السلام	
	( ر . تعهد )	
	حيازة	
٩٦	نماذج تهمة حيازة	
	خ	
	خفير	
١٠٤ -	تعريف خفير عمومي	
	خبير	
٣٧	كيفية استماع شهادة الخبراء في المحاكم	
	خلاف	
١٢٠	الخلاف بين الادارة والقضاء في قضايا المشائر	
	خيانة	
٩٧ و ٩٩	نموذج تهمة خيانة	
	د	
	دفتر	
١٢	ما يحتوي عليه دفتر المركز اليومي	

١٧٢

نموذج دفتر المركز اليومي

دعوتية للشاهد

( ر. شاهد )

دعوتية للمظنون

( ر. مظنون )

دعوى موجزة

٣٨

حقيقة الدعوى الموجزة

٣٩

ما يجوز النظر فيه بصورة موجزة ومالا يجوز

٤٠

معاملات الدعوى الموجزة في دائرة الشرطة

٤١

كيفية املاء محضر الدعوى الموجزة

١٥٣

نموذج محضر دعوى موجزة

دعوى غير موجزة

٤٧

معاملات الدعوى غير الموجزة في دائرة الشرطة

د

رد الاستئناف

( ر. استئناف )

رفض شكوى

١٠

مضى يصدر قرار رفض الشكوى

سب

سجن

٤٥

تنظيم مذكرة السجن



١٦٩	نموذج مذكرة سجن	
١٤٨	نموذج امر بالسجن لعنم اعطاء كفالة لحسن السلوك ولحفظ السلام	
١٤٩	امر باخلاء سبيل شخص سجن لعنم تقديم كفالة	محب
١٢١	محب القضايا من المحاكم الى الادارة	سرقة
٦٩	نموذج قرار بحريم في دعوى سرقة	
٩٥	نماذج تهم سرقة	السلام
	حفظ السلام (ر. تعهد)	السلوك
	حسن السلوك (ر. تعهد)	سم
١٦٥	نموذج التقرير الواجب تنظيمه في حوادث التسمم	
	ش	شكوى
٢	تعريف المشتكى	
٤٢	كيفية استماع المشتكى في الدعوى الموجزة	

## شاهد

٣	تعريف الشاهد
٣	تعريف شاهد الاثبات
٣	» » الاتهام
٤	» » الدفاع
٤	» الشاهد الاضافي
٤٣	كيفية استماع للشاهد في الدعاوي الموجزة
٤٩	» » الشهود امام المحقق
٦٥	» استجواب الشهود وتدوين شهادتهم في المحكمة
١٣١	نموذج امر بالقبض بحق شاهد
١٣٥	امر بالحجز لاجبار شاهد على الحضور

## ض

### ضابط بوليس

٤	تعريفه
	ضابط ونوط بنقطة البوليس
٤	تعريفه
	ضابط تحقيق
٤	تعريفه

### ضمان

(ر. تعهد)

ضم التهم

( ر . تهمة )

ضبط

- ١٥٣ نموذج ضبط الدعاوي الموجزة  
١٧٣ » » » غير الموجزة  
١٧١ محضراتهم

ط

طب

- ٣٦ التقارير الطبية  
٣٧ كيفية استماع الطبيب في المحاكم  
١٥٧ نموذج التقرير الاول  
١٥٨ » » النهائي  
١٥٩ » تقرير الشرطة الخاص بحوادث الوفاة بنتيجة  
الجروح النارية  
١٦٠ نموذج استشارة تشريح الميت  
١٦٥ » التقرير الطبي في حوادث الموت

ع

عشائر

- ١١٢ قضايا العشائر الجزائية  
١١٢ ورقة التحكيم

١١٢	تبليغ المحكمين
١١٤	امر احالة على المحكمين
١١٤	قرار المحكمين
١١٥	المصادقة على قرار التحكيم
١١٧	تصديق القرار من قبل المتصرف
١١٧	اعادة النظر في القرار
١١٨	الامتناع عن التصديق
١٩	اعادة المحاكمة
١٢٠	اختلاف بين الادارة والمحكم حول قضايا المسائر
١٢٠	السلطة التي لها القول الفصل بكون احد الناس من افراد المسائر .

## غ

### غرامة

٤٤	كيفية تسجيل دفعها في الدعاوي الموجزة
----	--------------------------------------

### غير موجزة

( ر . دعاوي )

## ق

### قائمة

١٢٦	قائمة بالاوراق التحقيقية المقدمة للمحكمة
٣٥	قائمة بالاشياء المضبوطة عند التفتيش
١٥٢	نموذج قائمة التفتيش

## القبض

- ١٩ تعريف القبض  
١٦ متى يجوز اصدار امر بالقبض  
١٣٠ نموذج امر بالقبض بحق منهم (مذكرة توقيفه)  
١٣١ « » « » بحق شاهد  
٢٠ تنفيذ امر القبض خارج دائرة الاختصاص  
٢١ اخذ التعهد من المقبوض عليه

## قتل

- ٩٤ نموذج تهمة قتل قصداً وعمداً  
١٥٩ التقارير الطبية في حوادث القتل بالجروح النارية

## قرار التجريم

(ر. تجريم)

## قرار البراءة

(ر. براءة)

## قرار احالة

(ر. احالة)

## قرار استئناف

(ر. استئناف)

## قرار تمييزي

(ر. تمييز)

## قرار المحكمين

( ر . عشائر )

٢

## مأمور مركز الشرطة

تعريفه

٤

## المبرزات

٥٩ حاشية

كيفية حفظ المبرزات وتدوينها

متهم

٥٢

تشخيص المتهم

٥٣

كيفية تدوين اقرار المتهم

٦٦

تدوين افادة المتهم الاخرية

٥٧

اوراق المتهم المجهول والمخرب

١٣٠

اصر بالقبض بحق متهم

١٣٢

بيان يطلب به حضور متهم

محاكمة مجدداً

١١١

العاملة عند اجراء المحاكمة مجدداً

محضر الدعاوي الموجزة

( ر . الدعاوي )

( ر . ضبط ايضاً )

## محضر الاتهام

( ر . اتهام )

## محقق

٦

تعريف المحقق

٧٣

علاقة المحققين وحكام التحقيق والمدعين العامين

## تقارير المحقق

( ر . تقرير )

## حكم

( ر . عشائر )

## محكمة كبرى

( ر . كبرى )

## المدعي الشخصي

٢

تعريفه

٢

هل يحتاج الادعاء الشخصي الى عريضة

## المدعي العام

١٤٥

تعريفه

٧٥

علاقة المدعي العام بمحكم التحقيق

## مدة

١٠٢

مدة الاستئناف

١١١

مدة التمييز

مذكرة سجن

( ر . سجن )  
الرافعة الختامية

٦٦

المشتكى

( ر شكوى )

المظنون

تعريفه

٣

نموذج ورقة جلب المظنون

١٢٦

معقب الدعاوي

تعريفه

٧

مفوض تحقيق

تعريفه

٧

مقدمة الاحكام

( ر . حكم )

مثل الشرطة

تعريفه

٧

موجز

( ر . النطوي الموجزة وغير الموجزة )

موت

( ر . طب )



موقوف

۳

تعريفه

ن

ناطور

( ر . خفيہ عمومی )

نائب عمومی

۴

تعريفه

هـ

المهرب

۲۱

بيان عن المحرم المهرب

۵۷

اوراق تحقيق المجرم المهرب

۱۳۴

نموذج امر بالمحجز لاجبار التهم المهرب على الحضور

۱۳۵

» » » » الشاهد » »

۲۲

حجز اموال المهرب

۲۳

رد اموال المهرب عند رجوعه



## جدول الخطأ والصواب

ص	س	الخطأ	الصواب
٤	٨	يكون	ويكون
٨	١٤	والحبس	أو الحبس
١٧	١٢	ومع	مع
٢٠	١ حاشية	امر على	امر القبض على
٢١	١١	نموذج ١٢	نموذج - ١٤
٣٤	١٣	ملحاً مهرباً	ملح مهرب
٣٤	١٤	ملح مهرب	ملحاً مهرباً
٣٦	١	الفصل الخامس	الباب الثالث
١٤٩	٢	شخص	شخص سجن
١٢٠	١٢	افراد	من افراد





الى حضرات الحكام والمهاجرين .....  
الى حضرات الموظفين الاداريين الممهورين سلطات جزائية  
الى حضرات المحققين وضباط الشرطة والمفوضين



# قانون اصول المحاكمات الجزائية

وتعديلاته وزياداته

تأليف  
عبد الرحمن خضر

يطلب من جميع المكاتب في العاصمة والظنرج  
ومن المؤلفات

---

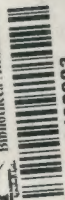
ثمان اجزاء الاول . مجلد . ٨ دراهم  
" الثاني " " ١٠ "







Bibliotheca Alexandrina



0402823